





مستحق داده علی المحی الدین

صوفی صغیر

۱۵۰۶

تغایر بین مکرر و عکس
در کتابت و خط
از کمال و انصاف

۶۱

چشم مقاربه
بجای دوم و سوم
در کتب و خط



۶۲

Handwritten text in Persian script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

لا اله الا الله
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
وآل بيته الطيبين
الطاهرين
عليهم السلام
وآل بيته الطيبين
الطاهرين
عليهم السلام

الحمد لله

في الثلث الاول في الشكر العفوي والحمد العفوي وما تحقق في اثنين الباقيين في الشكر العفوي
والحمد العفوي في كل من تلك الاربعة نسبة واحدة ثم الاربعة كذلك ثم وجدنا فيها
واحدة في المرتبة الاولى وواحدة في الثانية وواحدة في الثالثة فلم يبق شيء منها ثم
جمعنا البواقي في المرتب فبلغت تسعة فاستوفيت بقوله يتصور النسبة على ستة اوجه
وهي فعل القبول والتب والافعال الجوارح افعال المضاف وآتية كانه الاول كلفي بهما لكونه
مصدر الشكر القليل والكثير اشارة الى التنوع في الجمع **قوله** لتحقيق الشكر العفوي
اي جوارحه حقيقة **قوله** في كل جواب آتية المراد بالشكر الى هذا ما سئل لانه ارادة الشكر الاكل
الذي لا يكون في الكلام من خرج من التعريف لشكر غير الآخر ايضا اذ ياتي في كل من العباد والاعيان
الكل من بعض الاله انه ينهي الى الكل لا يكون في قوله شكر الكل منه فلا يصح في التعريف الا على
ذلك الفرد ولعله لهذا ما لم يمتنع لا يستحق العبد والجواب الصحيح انه يقال انه مرجع المطلق
الى الوجبة الكلية الفعلية كما حقق في موضع والابنية الى الكلية الجزئية الممكنة فلا يصح
في العدم المطلق جوار وجوده نعم لو وجد بالفعل لانه لبطر العدم المطلق ولم يحقق
ذلك **قوله** انما النسبة بين الحمد والشكر العفويين وبني لعموم وجهات اخرى
الاولى ان المنعم المذكور في تعريف الحمد العفوي لم يقيد بكونه متفقا على احد اوجهه
فينا والى خلاف الشكر اذ قد اعتبر فيه شتم هو آتية ونعمة وهما الى عبدة الله والثناء
هو آتية الشكر هذا المعنى لا يتعلق بغيره كما يختلف الحمد ويرد على كل واحد في الوجود
آتية النسبة المذكورة انما تتم اذا اعتبر في الشكر العفوي كونه في مقابلة النعمة ولا حاجة
في التعريف فيلزم انه يكون بينهما عموم مافيه وجه لا مطلقا اذ لو صرف العبد جميع ما نعم
انه شتم عليه لما خلق واعطاه لاجل المقابلة النعمة بل لاجل حاله الذي كان كما هو مرتبة
مخلص العباد لا يكون حمدا عفويا مع آتية شكر عفو في فاعله **قوله** قد يترتب على التفصيل
ولو قال به قد يترتب على الفضيلة وبما في قوله فاضلة كانه انبى وظهر **قوله**

الاشارة الى ان الشكر في مقابلة النعمة افضل
والاشارة الى ان الشكر في مقابلة النعمة افضل
والاشارة الى ان الشكر في مقابلة النعمة افضل

في كل من تلك الاربعة نسبة واحدة ثم الاربعة كذلك ثم وجدنا فيها

واجب عنه آتية الشكر آتية ايضا آتية في الاخلاق خلافا فيقول انما الشكر وقيل
في كل من تلك الاربعة نسبة واحدة ثم الاربعة كذلك ثم وجدنا فيها
واحدة في المرتبة الاولى وواحدة في الثانية وواحدة في الثالثة فلم يبق شيء منها ثم
جمعنا البواقي في المرتب فبلغت تسعة فاستوفيت بقوله يتصور النسبة على ستة اوجه
وهي فعل القبول والتب والافعال الجوارح افعال المضاف وآتية كانه الاول كلفي بهما لكونه
مصدر الشكر القليل والكثير اشارة الى التنوع في الجمع **قوله** لتحقيق الشكر العفوي
اي جوارحه حقيقة **قوله** في كل جواب آتية المراد بالشكر الى هذا ما سئل لانه ارادة الشكر الاكل
الذي لا يكون في الكلام من خرج من التعريف لشكر غير الآخر ايضا اذ ياتي في كل من العباد والاعيان
الكل من بعض الاله انه ينهي الى الكل لا يكون في قوله شكر الكل منه فلا يصح في التعريف الا على
ذلك الفرد ولعله لهذا ما لم يمتنع لا يستحق العبد والجواب الصحيح انه يقال انه مرجع المطلق
الى الوجبة الكلية الفعلية كما حقق في موضع والابنية الى الكلية الجزئية الممكنة فلا يصح
في العدم المطلق جوار وجوده نعم لو وجد بالفعل لانه لبطر العدم المطلق ولم يحقق
ذلك **قوله** انما النسبة بين الحمد والشكر العفويين وبني لعموم وجهات اخرى
الاولى ان المنعم المذكور في تعريف الحمد العفوي لم يقيد بكونه متفقا على احد اوجهه
فينا والى خلاف الشكر اذ قد اعتبر فيه شتم هو آتية ونعمة وهما الى عبدة الله والثناء
هو آتية الشكر هذا المعنى لا يتعلق بغيره كما يختلف الحمد ويرد على كل واحد في الوجود
آتية النسبة المذكورة انما تتم اذا اعتبر في الشكر العفوي كونه في مقابلة النعمة ولا حاجة
في التعريف فيلزم انه يكون بينهما عموم مافيه وجه لا مطلقا اذ لو صرف العبد جميع ما نعم
انه شتم عليه لما خلق واعطاه لاجل المقابلة النعمة بل لاجل حاله الذي كان كما هو مرتبة
مخلص العباد لا يكون حمدا عفويا مع آتية شكر عفو في فاعله **قوله** قد يترتب على التفصيل
ولو قال به قد يترتب على الفضيلة وبما في قوله فاضلة كانه انبى وظهر **قوله**

في كل من تلك الاربعة نسبة واحدة ثم الاربعة كذلك ثم وجدنا فيها

في كل من تلك الاربعة نسبة واحدة ثم الاربعة كذلك ثم وجدنا فيها

في كل من تلك الاربعة نسبة واحدة ثم الاربعة كذلك ثم وجدنا فيها

في كل من تلك الاربعة نسبة واحدة ثم الاربعة كذلك ثم وجدنا فيها

في كل من تلك الاربعة نسبة واحدة ثم الاربعة كذلك ثم وجدنا فيها

في كل من تلك الاربعة نسبة واحدة ثم الاربعة كذلك ثم وجدنا فيها

في كل من تلك الاربعة نسبة واحدة ثم الاربعة كذلك ثم وجدنا فيها

في كل من تلك الاربعة نسبة واحدة ثم الاربعة كذلك ثم وجدنا فيها

في كل من تلك الاربعة نسبة واحدة ثم الاربعة كذلك ثم وجدنا فيها

في كل من تلك الاربعة نسبة واحدة ثم الاربعة كذلك ثم وجدنا فيها

في كل من تلك الاربعة نسبة واحدة ثم الاربعة كذلك ثم وجدنا فيها

في كل من تلك الاربعة نسبة واحدة ثم الاربعة كذلك ثم وجدنا فيها

في كل من تلك الاربعة نسبة واحدة ثم الاربعة كذلك ثم وجدنا فيها

هو ما صدق عليه كماله في صرف القلب وحده لا مفهومه المذكور اعني فعله في
 واما الفرق بين المدح والحمد العرفي والحمد العرفي في المعنى
 منه وجه وكذا بين وبين الشكر العرفي وبين وبين الشكر العرفي عدمه في وجه او مطلقا فافهم
قول ولا يقال احدتها ير وعليه انه عدم قولهم حمدتها لا يدل على نفي الترادف او لا يقال انه
 عالم بل يقال انك عالم مع انه النقص والنقص هنا مترادفان والجواب بان غير ان مرفوع
 منصرف بل بالصفة على الرفع والكاف ضمير منصوب بل بالصفة على انصب فلا يكونان
 لا يردى عينا **قول** مع انه ذلك ليس بشرط هذه السمة الجواب لا جواب آخر كما هو ظاهر
 اللفظ وان يقول عند التحقيق الا انه لا يشعر بالجواب المذكور في قوله واجب بان الشي
 الى انه لا بد ان يكون المحمود عليه اختياريا ليس الحكم تحقيق فلا ير عليه خلاف الكلامين
قول فلما يجوز ان يكون الباث عليه امر اختياريا لا يفي هذا الابر والسؤال بالوصف
 على صفاته الفعلية بل وعلى **قول** اسم لا صفة ولا لقب ولا كنية **قول** لذات قد يقال ان
 الشي على حقيقة وقد يقال على ثبوتية الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد هنا
 هو ان الشئ هو سائر استحقاق النفس واستحقاق الشئ ولذا يجوز تذكره وانثيته **قول** المستجمع لجميع
 الصفات اي الصفات الثبوتية لا السببية والا لا يشترك بسببية شيئا في سببية هذا
 الاسم **قول** جميع المجمع محمودة ليس الميم الثانية مصدر بمعنى الحمد **قول** واصلة الاله خذت
 الهمزة الى اي الهمزة الثانية فالألف المحققين في بعض تصانيفه حين اشتغال سبب هذا
 المقام رايت رديا محصاة انه اصل انه الله وهو علم لذاته عز وجل لا اسم جنس ولا مشتق
 منه شيئا ولا تغير في هذا اللفظ الا في حيث لا ادغام بانه ادغم الهمزة الاصلية في اللام وبرز
 عليها همزة اخرى لا بد ان الالف لا يحذف على الناطق ان هذا الاعلال اخف الاعلال استقام
 ولا يعترض على الرواية بانه الهمزة في الحروف التي لا تدغم فيها فارجح ما جاز انما يدغم في
 كما يشهد به علم التجويد والقراءة فلا يصح ادغامه في اللام لانه نقول انه في لفظه انه خواصا

لا يوجد فرسا ولا لفظ في يجوز ان يكون ادخال الهمزة في اللام في جملة تلك الخواص **قول**
 من الام التنويف اي ما قبلها هو لام التنويف **قول** كاسماء الاعلام لا استحقاق له فالتشبيه
 فربما في فريش على الاستحقاق وقربى على عدمه ولكن وجهه هو ثبوتها وليس هذا المقام مقام
 الاستقصاء لكن ينبغي ان يذكر هنا انهم استشكلوا بانه وضع العلم بانه ذاتة تعالى
 ونحوه في فرع تقوله حيث لم يعلم حقيقة شئ لم يتصور ذلك والنقص عنه ان يقال لا يقع
 في وقوع تقوله بصفاته على قدر ما ظهر منها بالفيض الآتي وانما المنفع تقوله كونه وذا غيره
 لازم في وضع العلم **قول** لتأنيدهم اقتصاص استحقاقه الى اضافة الاقتصاص الى الاستحقاق
 بانية **قول** فمقتضى هذا الوصف دونه الوصف الاخر الا ان ترك دونه الوصف او ترك
 مختص **قول** فما معنى التثنية يجوز ان يكون الاستفهام انكاريا اي ليس في مختص لتثنية الذي ذكره
 المحجب بهما لانه التثنية غلبت في فهمهم على استفادة هي خلاف الفاعلة والواقع في الجحيم كان
 عليه ان يقول في الجواب لتأنيدهم استحقاقه المحذور للتأنيدهم ويجوز ان يكون تقريرا وتقريره
 انه للتثنية الذي ذكره المحجب معنى اي له وجه لكن عندئذ يتهم وعلى كلا التقديرين يكونان
 معناه في قوله فتعطيني الحمد بلفظ الحال يفيد **قول** ويستغنى عليه عدم كالكبر في اسمه
 كانه الظاهر ان يقال وهو البكر غير اسمه للتأنيدهم الاشارة الى ان كانه الثاني في القلب
 المنطقية وهذا المفهوم عندهم على انه يكافئ التشبيه اشارة الى كنيته وانه المحجب
قول وتبينون من فرض عدمه الى هذا اعم من الاول واجب التحقيق **قول** والوجود اما خارجي وهو
 كونه شيئا في الاحياء هذا التعريف يشتمل على دونه ظاهر وهو الله ومرتبة اذ التعريف يوقف
 بالوجود فانه في هذا التعريف هو التعريف بلفظ لا يجب الحقيقة اذ لا شئ اعرف من الوجود
 فيستغنى تعريفه بحسب الحقيقة لا امتناع تعريف الشئ بنفسه وبما يسمونه في الموقف وبما لا يمنع
 تعريفه بلفظ لانه ان يكون للوجود في حيث هو هو لول هذا اللفظ مجرولاً وان كان
 اعرف من غيره في حيث هو هو فيوقف بالاغنيا **قول** وهو كونه في الاول بانه هذا اعم من كونه

افضل الالام في لفظه انه
 اعلم من كل شئ في شئ
 واذا صحت الكثرة واذا
 وصار علم بالعلمه واذا
 انما وصف شئ وعلمه بالعلمه
 نقطة المعرفة غير لازم
 من وضع العلم بانه

في النفس في الالهة الحواس الباطنة والنسبة بين الوجودين عمومهم وفي تحقيق الوجود والذات
 فقط فلفظ الكواذب كزوجية الحق وتحقيق الوجود الخارجي فقط فموجود لم يرسم
 في الازمان البشرية هكذا يفهم في كلام البعض ويرد عليه انه يلزم ان يكون ارتسام الاشياء
 في القوى العالية وجودا ذاتيا لها وتحقيق بخلافه وقد صرحوا بان جميع الاشياء مرسومة
 في العقل الفعال فالظاهر ان يكون النسبة بينهما هو العموم المطلق **قوله** فيما يخص فيه اي في قول الخارج
 الواجب وجوده او مفهوم الواجب **قوله** من فرض وجوده محال وهذا ايضا اعم من الاول
 بحسب التحقيق **قوله** محال بالنسبة اليه اي الى الآلات وفيه إشارة الى ان لزوم المحال بالنسبة الى الاشياء
 اخرجها من واقع **قوله** والواجب ينقسم الى قسمين هذا الخالف ما شاع فيها بينهم في ان
 المعرفة اذا اعمدت معرفة يكونه الذاتية عليه الاول وهذا الكلام في قوله المستع
 الى قسمين الا انه يقال ينقسم بحسب المفهومين الاخيرين او يقال انه لا يطرئ تلك القاعدة
قوله وهو انه لا وجود له في العلم الى ظاهره يؤيد ان لا يعلقه بانه للوجودات فيرده عليه
 يلزم ان يكون الموجودات كلها غير مسبوقه بالعدم وانه يمنع عليه عدم الوجود والعلية الثانية
 اذ لا وابد او امتناع مختلف المعلول عن العلة ويمكن ان يتعسف ويقال بخلاف المضامين
 في قوله وهو انه اي وهو تعلق ارادة الله تعالى ويمكن الجواب ايضا بمنع قوله وامتناع مختلف
 المعلول عن العلة الثانية فاعلم **قوله** كما في الآلات بالنسبة الى النفس بافتقارها لآلاتها
 بالنسبة الى تعلق ارادة الله تعالى كونه امتعة للواجب الوجود بغير **قوله** كالتعقبات
 وما قيل انه يطرئ في بعض الجوانب وجهه كوجه الآلات في قوله في الجوانب رجلا في وجهه
 فيها كما يختلف بالآلة فيختلف تهيئته الفيل والتمساح يستعمل لظواهر غشقة بالنعفاء
 فغير معتد به **قوله** وهو عن الآلات ويرد عليه انه يخالف ما سبق في قوله وهو الذي يقتضي
 ذاته وجوده اذ ان لا يقف في نفسه الا ان لم يقدّمه على نفسه وما يقال في الجوانب وجود
 الواجب وجوده في خصوص الوجود والمفروض مقتضى المطلق وهو غير مفاسد لانه المطلق

في النفس في الالهة الحواس الباطنة والنسبة بين الوجودين عمومهم وفي تحقيق الوجود والذات فقط فلفظ الكواذب كزوجية الحق وتحقيق الوجود الخارجي فقط فموجود لم يرسم في الازمان البشرية هكذا يفهم في كلام البعض ويرد عليه انه يلزم ان يكون ارتسام الاشياء في القوى العالية وجودا ذاتيا لها وتحقيق بخلافه وقد صرحوا بان جميع الاشياء مرسومة في العقل الفعال فالظاهر ان يكون النسبة بينهما هو العموم المطلق

ان كان وجوده واجب فوجوده غير ذاته وهو خلاف المفروض الا ان يمكن مقتضا لوجوده والتصحيح
 ان يقال ان كان المراد من الاقتضا وفي قول الموردا ان لا يقف في نفسه التأثير والايحاء
 فسلم انه لا يؤثر في نفسه لكن مرادهم من الاقتضا في قول ما يقف ذاته وجوده ليس
 هو الاقتضا بمعنى التأثير والايحاء بل المعنى انه ذاته لا يجوز ان لا يصف الوجود على نص عليه
 بعض المحققين وانه كان المراد من الاقتضا بمعنى لا يجوز ان لا يصف الوجود فيقول ان لا
 لا يقف في نفسه فمؤسست ظاهره وانما الجواب بهذا التعريف من على اصول المتكلمين
 ان رجع في المتكلمين ووجود الواجب عندهم غير ذاته لانه راد عليها فلا يلزم من اقتضا
 الآلات وجوده اقتضا ذاته لنفسه غير مستقيم لانه ان رجع في الاشياء في القائلين
 بانه وجوده تعالى عين ذاته على انه الابرار المذكور على القول بانه عين الذات **قوله** وانما
 قدم الواجب على المنع الممكن اي انما قدم لفظ الواجب على لفظها لانه الكلام فيه
قوله فما يكون وصفه في حقيقته مقدم على هذا وقوله ان الواجب وصف الوجود وهو
 عين الذات ثم ذكر الامتناع والامتناع بصيغة الحدث وقوله فيما بعد لانه الاشياء
 والواجب يتسار كما في المظهرها فربما ونحوه على انه لم يرد اللفظ في الدليل فلا بد من مقدمة
 مطلوبة بعد قوله فما يكون وصفه الى لينطبق الدليل والمدعى وما كان لفظ الواجب
 دالا على وصفه في مقدمه لفظ المنع والممكن دالين على الوصف المؤخر قدم لفظ
 الواجب على لفظ المنع والممكن ليؤاخذوا المدلول او نقول ان الدليل لانه الواجب وصف
 الوجود اي بذكر علة والامتناع والامتناع اي لفظ المنع والممكن وصف النفي وسواء اي
 يدلانه عليه فما يكون وصفاته في اي اللفظ الذي يدل على وصفه مقدم على ما لا يكون وصف
 في اي اللفظ الذي لا يدل عليه فانطبق الدليل بما قسم تلك المقدمة لكنه بعيد **قوله** والمنع
 على الممكن اي وانما قدم لفظ المنع على لفظ الممكن ولا تغفل عن تطبيق قوله فهذا تقدم **قوله**
 لانه التنويه والحيثية الى ما لو اخذ في العالم خبر الكثرة او في الكثرة وان الوجود لا يكون غيرا

مقتضى

وشيئاً بالضرورة فكل واحد منهما فاعل على حدة **قوله** وعنه بعضها بغيره وأنه لا يمتنع
 وهم الجوسس في الشئانية قالوا فاعل الخير زاده ويعتقد به ملكاً وقال الشرايعيون ويعتقد به
 شيئاً **قوله** وبعضهم بالنور والظلمة وهم المانوية والديسانية في الشئانية قالوا فاعل الخير
 هو النور وفاعل الشر هو الظلمة والجواب منع قولهم الواحد لا يكون فيكون شريراً بمعنى أنه يوجد
 فيه الكثير أو شر الكثير اللهم إلا أنه يراد بالخير في غيب فيه شره وبالشرايع في غيب شره
 على خبره كما ينبغي عنه ظاهر النسخ فلا يمتنع في وجوده لكنه غير لازم كما ذكرنا في الكلام على
 الذي استدلوا به فلا يفيد إطلاقاً ثم بعد هذا المنع والتشكيك عند يقال لهم الخير أنه قد
 على دفع شر الشرير ولم يفعله فهو شريراً وأنه لم يقدر عليه فهو عاجز عن بعض المكلفات
 فلا يصح التمسك بما يوجد له كما ذكرتم فيعارض خطابهم بخطابه أصلاً ذلك ما لا شك
 افتحاً **قوله** والتفاريق أنه ثالث ثلثية أي بعضهم يقولون ذلك لأنه الكثير منهم يقولون
 أنه يوجد الله فقد كفر الذي قالوا أنه الله هو المسيح مريم **قوله** بالاقانيم الثلثة كلمة
 شريانية بمعنى الصفقة **قوله** وهي ذات وعلم وحياة ويقال للثلاث أقنوم الوجود
 واقنوم الاب والبن والقنوم الكلمة واقنوم الابن والثلث اقنوم الروح القدس فالثلاث
 واحدة متقنة بهذه الثلثة **قوله** ما در جواب لا **قوله** إلى ذكر الاشباع فقدمه بما
 إلى أن ترد عليهم **قوله** ومنها عمل مع أنه بمعنى الكمال الظاهر فيقول مع أنه بمعنى الاستمرار المنفصل
 الكمال **قوله** فثلاثة في الاموال واللام الموصولة فانه لام التعريف فدخل على اسم الفاعل الغيبة
 غير شرطية شرط العمل صريح بالرضى **قوله** وكذا المنسج والمكس أي الكلام فيها كاللحان في الواجب
 في أنه عمل مع أنه بمعنى الكمال بسبب دخول اللام **قوله** لا شيء إلا أن يكون في الظاهر فيقال أنه يكون
 وجوده مفقود ذاته أولاً وآخراً هو الواجب والله أن يكون عدمه مفقود ذاته أولاً والآخرة
 هو المكس والآخرة هو المنسج **قوله** في تعريف الواجب أي في تعريف الشئ **قوله** كما قرئ في تعريفه أيضاً
 أي في تعريف الشئ **قوله** إن كانا راجعين إلى المنسج قدم هذا الشئ كما في الموضوعين لا يمتنع

في قوله لا شيء إلا أن يكون في الظاهر فيقال أنه يكون
 وجوده مفقود ذاته أولاً وآخراً هو الواجب والله أن يكون عدمه مفقود ذاته أولاً والآخرة
 هو المكس والآخرة هو المنسج

وآية لانه المكس تقدم الشئ الثاني كما قرئ في المربع **قوله** فوجب أن يكون أحد التفسيرين راجعاً
 إلى غير المنسج ولأنه انصاعاً لظاهرها فيما قبل سوى وغير وما بعد ما راجعاً لما تقدمه فارجع ضمير
 وقده الموضع آخر بعيد عن التصديق والسبق **قوله** هذا أي وجوب كونه أحد التفسيرين راجعاً
 إلى المنسج والآخرة الواجب بناء على بطلان القديمين بطلاناً تاماً **قوله** إذا اراد بالامكان الآخرة
 المحال ويقال له أيضاً الامكان في حق لانه هو الله اعتبره الحرف في حق غير الحق **قوله** والواجب
 غرضه الطرفين غير لازم في الامكان القائم انما هو سبب طرف واحد فيبقى الطرف المقابل له مستلزماً
 ومطلقاً في اثبات الضرورة ونقيضه ولذا قيل في قوله بالامكان الخالق مع فرد المنسج أو الواجب
 بخلاف الامكان الخالق فانه في سبب الضرورة في طرف الوجود والعدم لا في طرف واحد فقط
 فلا يمتنع بقاءه فيبقى ونقيضه فيقال ان المكس بمعنى سبب الضرورة في الجانب المقابل لا يكون شاملاً للمكس
 الخالق بل يكون العائنه له كما يجب الاصطلاح وآية إذا عرفت الامكان القائم بقوله سبب الضرورة
 غرضه الجانبين فيصدق في الامكان الخالق أيضاً إلا إذا اعتبر فقط فقط فقد ركب منه عمداً
 وقطعاً فيستثنى ولم يعلم من المكس القائم قطعاً **قوله** على ما هو الثاني بهذا المقام لانه المكس المذكور
 بهما مقابل المنسج والواجب فيبقى في قوله على وجه الاستلزام **قوله** في رتبة يكون التفسير الثاني
 فلا يجب أن يكون أحد التفسيرين راجعاً إلى المنسج والآخرة الواجب بل يجوز أن يكون التفسيرين معاً
 راجعين إلى المنسج أو الواجب لا اطلاعهم المكس بالامكان القائم على كل واحد من المنسج والواجب **قوله**
 غير مكس لهذا المقام لا عرفت أنه المكس المذكور بهما في مقابلة المنسج والواجب فالتقابل مرجح
 لأنه يراد منه معنى لا يستلزم المنسج والواجب ومؤدى التوجيه بين التفسيرين واحد منها وما قبله أنه
 لا يخفى على ذي حكمة أنه هذه التوجيهات كلها بعيدة عن الشئ والتدوين والتوجه فيقال آية
 تفسير كليهما راجعين إلى الالف واللام في اسم الفاعل فيكون فاعل الفعل ما سوى الله فله وقد
 اتفقت كلمتهم على أنهم لا يطلقون ما سوى الله إلا على العالم كما لا يخفى على المتتبع فلا يمتنع في المنسج
 ولا اطلاع المكس على المنسج أو الواجب ولا في الالف والسبق في وجه انصف على نفسه

في قوله لا شيء إلا أن يكون في الظاهر فيقال أنه يكون
 وجوده مفقود ذاته أولاً وآخراً هو الواجب والله أن يكون عدمه مفقود ذاته أولاً والآخرة
 هو المكس والآخرة هو المنسج

في قوله لا شيء إلا أن يكون في الظاهر فيقال أنه يكون

وجده حقيقة بالقبول فيه فانه **قول** الا اذا تميزت هذه الكلمات زيادة من قبل
 التامس **قول** قلت قد اجاز قوم الى وهم الكوفيين لانهم خرجوا عن الطريقة وتغيرت
 رفقا ونسبا وقرائنا ليس بقول ان علقا شرح الشرح فانه وهو غريب ولم يتبع
 سوى القدر وانه قد تاهم كاد ان يوا **قول** وكونه لازم الطريقة مذهب يسوي **قول** يعني غرض البصر
 لكونه بجناحه اي فهم ذكره **قول** قلت في وجوده اي ذكره لوجوه **قول** فلتقتضيه بعض
 بعده وهو مرغوب عند البقاء **قول** قال الشرح شرة وفيه اي شرفه وفيه خلقه وتغيره
 ما كاد ان يجيب له في الراكمة الباردة الظاهرة على فنه لانه تامل قال بعض المحققين
 الصدور لا يستلزم الاضافة الا ترى ان اهل الحق لا يضيفون الشرح الا الله تعالى مع اعترافهم
 بعدد ربه عنه **قول** اشار الى مذهب المعتزلة النظام وبتبعه قالوا لا يقدر
 على الفعل الفصح وجمود المعتزلة قالوا ان الله تعالى وانه كانه قادرا عليه لكنه لا يريد به تفصيل
 اولتهم مع اجوبتهم مذكور في كتب الكلام **قول** اشار الى مذهب الشنوية والمجوسية
 ادبر وعليه انه ما انكرت المجوسية صدور الخير عنه بل صدور الشر فقط حيث قالوا لا يقدر
 على خلق الشر في خلق الموزونات تعالى عن ذلك على ما صرح في شرح المقاصد انتهى لا يرد
 والحق ان الثقله اخلفوا في مذهب الشنوية والمجوسية فحاشا الله ان يخلق عندهم خالقا
 لخير وشره تعالى ما خلق صاحب الخلق تعالى فاعل الخير فاعل الشر شيطان وشره
 مشر عن فعل الخير والشر الآيات بعضهم يعبر عن الملك بغيره وعن الشيطان بانه من بعض
 الاوهنهم يعبر عن الملك بالنور وعن الشيطان بالظلمة فكل من يبنى على ما خلقه صاحب الخلق وكلام
 صاحب المقاصد يبنى على ما خلقه الامم وتعارفت الفتن في الاصل فيها بين فرق الشنوية
 فظن الثقله انهم قالوا به فرقة **قول** قال في الفرق منهم **قول** الشنوية الموقوفة بين الشنوية والثنوية
 انهم انما لا يقولون ان الله تعالى وحيي الوجود ولا يصفون الاوهن بصفات الاوهن
 وانه اطلقوا عليه اسم الاوهن بل انما تسمى على انها تامل الانبياء والقدس والملك والملك

سبح

اجوبتها

في مذهب الشنوية

شرح

واستعدا بتنظيمها على وجه العبادة وتوصلها الى ما هو له حقيقة واما الشنوية فقد سبق
قول لانه الفاعل المختار بهذا المعنى كما قال الحكماء حيث قالوا انما هو العالم على النظام الواقع في الوجود
 وانه فيمنع خلقه عنه فكل واحد القدرية يبنى تحت الفعل والترك لا عقدا بهم انه نقصان
 واشبهوا الايجاب زعمانهم انه الملك الامم واما كونه قادرا فيمنع انشاء فعله وان لم يشاء
 لم يفعل فهو متفق عليه به الفرقين الآيات الحكماء ذهبوا الى انه مشيئة الفعل الله هو الفيض
 والوجود لازم له في كل واحد العلم والصفات الكمية له كما في تسجيل الانفكاك بينهما تقدم
 الشرطية الاولى واجبا الصدق وتقدم الثانية فتنع الصدق وكلنا الشرطين صادقا
 في حق الله سبحانه وتعالى فكل ما قلناه انما قاله الحق ربه تعالى ومن كونه موجبا بالذات فهو
 فعله وان لم يشاء فعله غلط واضح لانهم لم يدعوا ان الله تعالى ما خالف مشيئته في الافعال صادرة عنه
 كما يفهم من كلامه بل ان تلك المشيئة لازمة لانه تعالى كل واحد العلم له في تقدم المشيئة فتنع عنه لانه
 لو لم يوجد مشيئته لصدرت تلك الافعال والآيات فبذلك بالكل الصادق **قول**
 والاولى ان يقال ان الله تعالى كونه تعالى الظاهر ان اشار الى ان كلام الفيل لانه لما اورد في الشرح
 تنظيرا بقدر كصدور الافعال الاختيارية منها فالظاهر منه انه اراد في حق الفعل والترك لا كما
 اراد الحكماء **قول** فانه انما في الكثرة في الخلق لا سمح ان يبارع فيه الشنوية والمجوسية
 والمعتزلة والنظام فقد نبذوا الى الرد عليهم **قول** من جهة الصيغة والحروف انما الكثرة
قول يكون ترتيب السبب على نفع ترتيب السبب وتلك هي المقامات الخطابية المبينة
 على اعتبار المعبر لا بد الاشكال بل قد رتب في فعله مشاكلة في كونه الاله بناء على انه تقدم الخلق
 في ما مبني على اعتبار **قول** **قول** صدور الشر والخير عن الملك يعني لم اقر ان التركيب الدال على صدور الشر والخير
 عن الله تعالى عن التركيب الدال على كونه ماسوا فكلما اولم اخراجه صدور الشر والخير عن الملك
 اي وجبا رانه ماسوا فكل **قول** لانه صدورهما بعد وجود الملك فاقترن التركيب الدال على صدورهما
 عن التركيب الدال على وجود الملك ليدان في الوضع الطبع او اقترن الاخبار عن الله تعالى عن ذلك المشابهة

في مذهب الشنوية
 في مذهب المجوسية
 في مذهب المعتزلة

سبح

شرح

المجرى عند **قال الشيخ** والصلوة الى ولو اذف الصلوة على النبي عليه السلام بالصلوة على الناس والصلوة
 كما في **قال** منه وانه يمكن اجراء مثل النكاح التي ذكرها المحقق رحمه الله في مقدمته التي
 فيها سوى التسمية الا ان **قال** قدوة الحكماء هذا وانه كان اظن ان في ذاته لكنه ما يفعله في
قول ويطلق على الكبير على الظاهر انه المروءة **وقوله** وقوله انما يريد ان الظاهر
 انه المروءة انما يريد ان معناه الاضافي على ان يكون وصفاً للشيء بقرينة وقوعه في خبر بعد احواله
 ويجوز انما لا يكون له لقباً وفيه ان الشيخ استعمل هذا الاسم فالظاهر ان لقبه **قول**
 لقب الشيخ اللقب علم بغير مدح او ذم باعتبار معناه الا ان سواؤه رباب وانه اولاً فلهذا
 الفرق بين اللقب والكنية باعتبار الحقيقتين وقد يقال للقب هو العلم الذي لم يصب رباباً
 ويشترط مدح او ذم فلهذا التقابل بينهما باللات والبعض يسمى العلم المقدس رباب واما مضافاً الى
 اسم مضاف او صفة كانه كنية والغير ذلك كانه ترتيب لقباً **وقوله** وهذا الوجه اذا كان
 الخطبة مقدمة على الترخيم لم يظهر الاولوية بل يكون اكد من حيث يجب التاويل ان كان
 المكتوب هو كنية ولا يدل على كون الخطبة الحاقية **قول** لانه لا راداة لا توجب الفعل للمنافاة
 على هذه المقدمة مجال واسع لانه ان اراد الراداة الغير المقارنة للفعل فسلم ان الراداة
 لا توجب الفعل لكن لم لا يجوز ان يكون هي المقارنة له وان اراد الراداة المقارنة له فعدم
 منفع تاثر **قول** لا معناه الاصطلاحي لانه الظاهر ليسوا الى الظاهر ان يكون
 الشرح عنه وان لم يكونوا من آياته في نفس الامر لانه ان الشرح يحمل انهم من آياته
 آياته هي نفس نفسه ويؤيده انه قبر عنهم بالافواه **قول** في حقيقة الالتماس اي في معناه
 الاصطلاحي وهو يطلب مع التماس بين الامر والمأمور في الترتيب لانه ذكره المحقق التمس
 في التعريف وقال الحق التقاربان الالتماس انما يقال في تعريف للطلب على سبيل النوع
 في التفرع لا المقتضى فلهذا **قول** في معنى الاصطلاح **قول** مع انه المكتوب في
 اي صور الحروف ونحوها **قول** ارادة للحال في ذكر المحل فيكون مجازاً والمجاز يقع في الحقيقة

لانه لا يوافق
 في الحقيقة
 في الحقيقة
 في الحقيقة

قال الشيخ ثم في نسخة فاعلم ان التفسير على البعض وتتم تسمية فاعلم ان التفسير على البعض ثم اعلم
 ان هذا الاسناد وجاز في غير الاسناد والاسباب لانه الاوراق المكتوبة في نفس الامر لا تزال التفسير
 ولا يتم التفسير على سبب **قول** لانه يستلزم آياته بغير دليل عليه دلالة المذموم على اللازم **قول**
 لانه استلزامه بغير لانه دلالة عليه دلالة المذموم على اللازم **قول** لانه ارادة التفسير الى مجزاة
 هذا مع قطع النظر عن قرينة المقام لا على تسمية التسمية وانه فصل عموم التسمية بهذه الازالة في نفس الامر
 لكن الكلام في الدلالة **قول** والموقفين اشارة الى تسمية التسمية والفاية وجه اخر وهو ان يعتبر
 التوفيق بالمعنى اللغوي لانه كما كان حال الافواه غير متوافق بالتفسير على البعض والتفسير على البعض
 الاخر فان تخرج من آياته بالتفسير قصد التوافق بينهم بالتفسير على الكل فكان متوقفاً بين المتخالفين
 فاشي عليه عز وجل بانه غير المتوفقين **قول** وقيل التوفيق جعله الى وهذا المعنى لا يخرج كلام
 ان تخرج **قول** لا يكون في اصل الوضع كذلك يفهم منه ان المعنى الاصطلاحي للفظ لا بد من كونه
 مخالفاً للمعنى اللغوي له وقد اختلف العلماء في الحق التقاربان والحق الجواب في ان
 موضع الاوضاع الاربعة هل تنفوق ان يجتمع في لفظ واحد بالنسبة الى المعنى واحكام بالبيع
 ذلك فذهب الى الاول الحق التقاربان ولا انما الحق الجواب وهذا التوفيق المتصور
 يؤيد رأي الجواب ويؤيده ايضا انه اللفظ اصل والنقل طار عليه **قول** ومطابقا
 النطقين المذكورة في ابواب ما هو المذكور في ابواب ليس اصطلاحهم فالمراد منه المصطلحي
قول نعم مرادها الذين في الخطاء في الفكر استند العصمة الى مراعاة النطق لا الى
 مع انه لا يرد خلاف في العصمة ولا منها غير مستقل فيها آياته لانه لا ينفك عنها العصمة عادة
 بخلاف نفس القانون والعصمة مستبغ غرضاً في نفس القانون ومراعاة العلم بغير النظر
 المؤرد على النظر وفساده المتوقف على المراعاة فلهذا الاسباب بعضها قريب كما يعلم
 النظر وبعضها بعيد كنفس النطق وبعضها متوسط كالمراعاة **قول** الموجوب القاري ان
 مرجع الحسن والايين في طريق التعليم **قول** لا الوجوب الشرعي الذي يكون تاركاً

هذا هو الكتاب الذي هو في علم الفقه
في الأصول والفروع

وقال المحقق الشريف في حاشية شرح الطالع عند قول الشرح ولا يراعى الجمل بوجوب معرفة
أما فرض عين لتوقف معرفة الله تعالى عليه كما ذهب إليه جماعة وأما فرض لفظية لأنه أمانة
شرائع الدين بحفظ عقائده لا يتم إلا به كما ذهب إليه آخرون **قوله** كالنقطة والعلوم
أي كوجوبها فيكون تنظير الوجوب الشرعي فيحتاج إلى التأويل في إرجاع التفسير إلى ما ذكره وبدون
ذلك لا يجعل الوجوب بمنزلة الوجوب فلا يحتاج إلى الخلاف والتأويل وكذا الكلام في قوله
كالنقطة بوجوبها والتقدير بوجوبها **قوله** قلنا المراد من الوجوب العلوم سوى المنطق
هذا ما اختاره المحقق الشريف في حاشية في الجواب واجب أيضاً في المراد من العلم ما يجب فيه
من العقائد الأولى فيخرج المنطق لأنه لا يتجوز فيه من العقائد الثانية ويرد عليه أنه اللفظ
المنطوق بالنسبة إلى النفس وأما أيضاً كما يقال مثلاً لأنه لا شيء مما لا يكون على الشرط المعبر
في باب الانتاج شئ ولا يكون على هيئة القرب التي هي الكمال فينتج هذه القضية الموجبة
مع تلك القضية البتة الكلية على هيئة القرب التي هي الكمال التي هي القوة العاقلة
ونفسها في حصول أثرها عن هذه المرتبة إليها وهي بهذا الاعتبار أيضاً المنطق فلا يخرج
قوله المراد من العلوم سوى المنطق والعلوم المراد بالغير اعلم أنه يكون غير الذات أو بالاعتبار
وهذه القضية الموجبة الكلية مع تلك القضية البتة الكلية وأنه لم يكن غير الذات لأنها
غير بالاعتبار لأنها باعتبارها تعرف منها حتى انظر الواسع إليها غير باعتبارها باعتبارها
هذا النظر وهذا القدر كاف في العبارة **قوله** إلا أنه حذف الفاعل وقيل فمراد الغاية
أي **قوله** أودع الكلمات الخمس يعني أودع الأوراق المشتملة على النصوص التي هي الأصول والآثار
على الكلمات الخمس **قوله** جميع ما فيها فيه استخدام **قوله** وكان في طلبه في أثناء درسه
كله في طلبه يتعدى بنفسه ويدخل الآراء على ما يطلب في الصحاح فاطلب بالكلام فاعلم أنه كان في الصواب
في التركيب وكان في طلبه في أثناء درسه بآيات غويي بأدخال الآراء على آية الخطاب وذلك لأن
في الخطاب **قوله** هكذا مرر الجوزاء في قوله فاعلم أنه جملته ما يطلب به فيكون الخطاب بجمع

أي بجمع بآيات غويي هكذا ويجوز أن يكون الخطاب بآيات غويي فقط وكلية بكذا أمره بونه
بما بعده **قوله** منقول عن الشيخ في الدين الذي يرى بغير الامم في الدين صاحب التفسير الكبير المختص
في الحكمة والمقصود في الأصول وغيره قد استدل على الشيخ ابن سينا في كثير من المواضع وكان
رحمة الله تعالى عليه في كل التصديدين والمواد مستفاد من نسخة **قوله** نسخة للشيخ
باسم فارة في أنواع العلاقة بحسب الاستقراء مختصرة في خمسة وعشرين ولم يذكر فيها هذه
العلاقة وكذا الكلام في قوله نسخة للشيخ باسم المستخرج فلا يلحق في الموضوعين أنه يذكر ما يصلح المقام
في الحاشية العشرين **قوله** غرضنا ما يبارك شاه المنطق المقتضى بذكر في حاشية الشرح
حكمه العين والهداية في الحكمة كان رحمه الله تعالى في أصحاب المواد العلاقة فطلب الحكمة والدين الذي يرى
وبعد ما فصل العلوم عنده سائر المصير وتوطن هناك فبعد حين واشتهرت فضله
حتى أنه سبب المحققين على إخراجهم من رايه في البلاد العجمية وأخذ عنه روح الله تعالى
أرواحهم ونفعنا الله تعالى ببركاتهم **قوله** في النوع **قوله** في هذا النوع **قوله** في هذا النوع
المسهور **قوله** كالآلة بالنسبة إلى زيد وعمر وغير نوعية لأن في مختص من قبيل هذه
الأمثلة لأن الآلة بالنسبة إلى الناس كالأكلية ذاتياً فضلاً عن أن يكون نوعاً **قوله** كالنقطة
بالنسبة إلى زيد وعمر وأما بالنسبة إلى هذا الضاحك وذلك الضاحك فلا يكون عرضياً
فضلاً عن أن يكون نوعاً **قوله** بناءً على تقدم **قوله** على أنه ما صدق عليه النوع قبل العلم به
رحمة الله تعالى عليه قدم الجنس على النوع فيما بعده في مشروع الكلمات الخمس فاجاب الشيخ هناك بأنه تقديم
بناءً على أنه الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل فغير محتمل أنه لم لا يعسر الأمر في تقديم الجنس
في صدر الكتاب بناءً على الدين المذكور في تقديم النوع في المشروع بناءً على الدين المذكور
في تقديمه في المخرج وأجاب أنه في المشروع تقديم في النوع الأول وتقديم في النوع الثاني
وهما وقع في النوع الأول في التقديم مخرج وظاهره أنه ما فيه المخرج أخرى بالواقع في النوع الأول
وبناءً على النوع عين الماهية التي هي العدد والجنس جزء الماهية والجزء غير الكل فيكون الجنس مغايراً

للمانية بخلاف النوع فانه عينها على آية في التقديم الاول رعاية المترتبة في الاصل والاعلى فيها
هو مقول في جواب ما هو قول **قوله** وما هو قيل فهو اول ما يتقدم على كثير ليس **قوله** نفس النوع قيل
من نفس التقديم والاشارة واقع فيها لا فيما صدق عليه والقدرة والكثرة انما هي فيه فتساج
رحمة الله تعالى والمقصود ظاهر **قوله** والواقع فيه اول ما يتقدم مما يقع في جواب آية هو
في آية لانه ما يقع فيه فميز وتميز الشيء بعد العلم بذلك الشيء في الجملة **قوله** والمعرض مقدم على العرض
لانه يقدم به هذا غلط لانه العرضي غير العرضي هو القابل للجوهر وكلامه يقتضي ان يكونا متحدين
والذي على مغايرتها ان العرضي قد يكون جوهر كالجوهر العاطلي ووجه ذلك ان العرض الذي يقابل
الجوهر وانه قد يكون محمولا حقيقيا بالمراطاة كما كانت على الجوهر ووجه ذلك فانه لا يحمل على الجوهر
الا بالاشتقاق فلا يقابل الجسم هو بياض بل ابيض **قوله** يعني هذا الدليل على الدليل الاخر وهو قوله
لانه وانه وبها عرضية **قوله** وانقسام اللفظ بالنسب عطف على البحث **قوله** مع ان المقصود
الاصلي بيانها بغير المقصود والاصلي للمنطقيين في باب التصورات بانظر الى كونها جزءا من القول وبما
البحث الدلالة وانقسام اللفظ ببيان الكلمات **قوله** وهو لا يتوقف على اللفظ ان كان جزءا
منه الموصل الى التصور وما يتركب هو منه والموصل الى التصديق وما يتركب هو منه **قوله** لكن
توقف افادة الكلام واستفادتها على اللفظ ان توقف افادتها واستفادتها بالبطون المعاصرة
على اللفظ لا مطلقا فيمكن افادتها واستفادتها بدون اللفظ كما كان يفاد ويستفاد وبما
والكناية موضوعا بارزها العا دون اللفظ كما كانت تكتب وتنفق صورة الفرس مثلا وصورة
الاسود بالركب السود لتعلم ان الفرس السود ووضع للسب والايكاف نفس متمازيت
وكما كان يفاد ويستفاد بالتفصيل والالهام **قوله** صارت مباحث اللفظ المراد من المبحث
بها هو التفصيل والتفصيل لا المبحث الاصطلاحي الذي هو محل البحث في مباحث اللفظ
مجموع بحث الدلالة وانقسام اللفظ ويكثر ان يرد منه انقسام اللفظ فقط فانه اراد بالجميع يكون
المراد منه قوله لانه توقف الافادة والاستفادة على اللفظ في حيث لا يكون بغيره تقدم بعض

اجزاء المجموع على بعض **قوله** مناسب للتقديم على مباحث اللفظ بعد ما حكم بتوقف الافادة
على اللفظ في مباحث اللفظ القبول المناسبة التقديم ووجه وجوبه انما باعتبار الاكتفاء
بما لا يلحق او جعله مجازا بمعنى الوجوب بغيره التوقف او باعتبار ان التوقف على مباحث
اللفظ ليس بنفس اللفظ بل بالافادته واستفادته فمما قبل **قوله** في حيث انما لا يلحق لانه حيث
لا يلحق او اعراض او موجودة او معدومة الى غير ذلك **قوله** لانها متقدرة وبها اي
لانه متعلق الدلالة المطابقة اعني الدلول المطابقة تنقد ربه ووجه متعلق الدلالة التضمن والالزام
اعني مدلولي التضمن والالزام وبها اي و متعلقها لا يتقد ربه وبها اي بوجه متعلق الدلالة
المطابقة وما هو متقدرا باستقلاله او متعلق الدلول الذي يتقدرا باستقلال مقدم اي
ذلك المتعلق على ما هو لا يتقدرا باستقلاله اي على متعلق الدلول الذي هو لا يتقدرا باستقلاله
وقد تم التضمن على الالزام اي وقد تم الدلالة التضمنية على الدلالة الالزامية لانه الدلالة التضمنية
اي متعلق الدلالة التضمنية جزء الدلالة المطابقة اي جزء متعلق الدلالة المطابقة والالزامية
اي و متعلق الدلالة الالزامية فارجح عنها اي غير متعلق الدلول المطابقة وما هو جزء المطابقة
هو اي و متعلق الدلول الذي هو جزء متعلق المطابقة اول ما يتقدم على ما هو خارج عنها اي غير متعلق
الدلول الذي هو خارج عن متعلق الدلالة المطابقة بل كما ينبغي ان يقرر بهذا المقام **قوله**
اشارة عن مطلق الدلالة ووجه الدلالة الثالث **قوله** لانه المطلق جزء المقيد كما يكون المطلق
جزء المقيد او كما كان المطلق وانه **قوله** مطلق الادراك الذي يتم التصور والتقدير
ويشترط فيه النطق والوهم والاشك والجهل المركب والتفصيل والالهام البسيط فهو
ليس يقسم منه بل يقسم له **قوله** والمراد من العلم بها هو المعنى الاول لا المعنى الثاني والثالث
لتم دلالته المفرد والمركب التفصيلي والتمام الانشائي والجزئي ودلالة العا على المقيد
للمقيد والاستفاد والتفصيل المقتضي للمطلق **قوله** الدلالة على العلم الدال على ذكره
التي ترجع في قوله فمن هذا عرف ان الدليل انما وكذا عرف ان الدلول انما لا يقابل هذا

جواب دورثي لانه الدلالة موقوفة عليها وهما موقوفان عليها لانها تقول انه جهة التوقف
مخبرة لانه الدلالة موقوفة على الطرفين في القيام والقيام موقوفان على الدلالة فيكون
لا يقال توقف الدلالة على الطرفين في المعرفة ايضا لانها تقول تعقل النسبة لا توقف على الطرفين
واما الجواب بانه والية الدلالة موقوفة على الدلالة في المعرفة والدلالة موقوفة على مجموع ذلك وهو
فما لا يجمع التوقف على طرفي فتيوقف على الوصف ايضا فيلزم الدور **قوله**
لا تفر من قوله ولا كان يتوقف الاثارة والاسفاة **قوله** والمراد في القزوم ههنا
اعلم في ان يكون تيقنا او غيره اللازم اليقيني هو الذي يكفي نفسه مع تصور مازومه
في جزم العقل بالقزوم بينهما كالانقسام بنفسا وبها للاربع فانه في تصور الاربع وتصور
الانقسام بنفسا وبها للاربع جزم مجرد تصورهما بانه الاربع منفصلة بنفسا وبها فيقال
اليقيني على اللازم الذي يلزم من تصور مازومه تصور كونه الاثنى نصف الوحد فانه
تصور الاثنى **قوله** اذكر ان ضعف الوحد والضعف الاول اعلم لانه من يكفي تصور المازوم
في القزوم يكفي تصور اللازم مع تصور المازوم فيقال الضعف الثاني اللازم بالضعف الاضيق
وتيسر كل ما يكفي التصور ان يكفي تصور واحد فيقال لهذا اللازم اليقيني بالضعف الاعلى واللازم الغير
اليقيني هو الذي يقتضي جزم التماس بالقزوم بينهما الى وسط كقوله في البرهان والاثبات للثلاث
للقائمين فانه مجموع تصور الثلاث وتصور تساوي القزوم والاثباتين لا يكفي في جزم الدلالة
بانه زوايا الثلاث متساوية للقائمين بل يحتاج الى وسط وهو البرهان المهندسي **قوله**
وهو العلم ههنا الادراك الظاهر انه هذا القول مما لا حاجة اليه **قوله** فانه قلت قد البطل
غير جامع وكذا اخذ الملول والدلالة **قوله** يخرج الاقضية الاستثنائية باسمها فيكون
باسمها زيادة وقت شهدها في العلم لانه القياس الاستثنائي الذي ذكر فيه نقض النتيجة
لا يخرج عن الحد المذكور **قوله** وهو قولنا ان المازوم المذكور في هذا التزام **قوله** ليس موصوفا
بكونه لازما للمازوم المذكور بل موصوفا بكونه لازما لمجموع المقدمات الشرطية والحكمة **قوله**

هذا هو العلم ههنا الادراك الظاهر انه هذا القول مما لا حاجة اليه
قوله فانه قلت قد البطل غير جامع وكذا اخذ الملول والدلالة
قوله يخرج الاقضية الاستثنائية باسمها فيكون باسمها زيادة وقت شهدها في العلم
لانه القياس الاستثنائي الذي ذكر فيه نقض النتيجة لا يخرج عن الحد المذكور
قوله وهو قولنا ان المازوم المذكور في هذا التزام
قوله ليس موصوفا بكونه لازما للمازوم المذكور بل موصوفا بكونه لازما لمجموع المقدمات الشرطية والحكمة

لكنه موافق له في اللفظ مرتبط لقولنا هو المذكور في البطل فيه انه اراد انه موافق له
في اللفظ وفي المعنى **قوله** اراد انه موافق له في المعنى ايضا فقوله وهذا القول
غير كاف في الاثبات وغير مستلزم الا انه يقال المراد من الاثبات هو الاثبات في اللفظ والمعنى والضعف
ففي الكلام انه هذا القول راي الموافقة في اللفظ والمعنى وفي الضعف غير كاف في الاثبات والاول
في الجواب ان يقال ان النتيجة قولنا ان كان هذا **قوله** جوازا فهو مستلزم لكنه جوازا فهو مستلزم
ليست لازمة للدلالة فقط في برهانها غير متغير به بل المركب من المقدم والنتيجة والاستثناء
والاثبات **قوله** الجزء من غير المتكامل والاطالة الغارة اما ان يجب لمجموع الصغرى والكبرى او لكل واحدة
من المقدمات فانه كان الاول قد عرفت وانه كان الثاني فالتجدي في هذا القياس مخبرة لكل واحد
من المقدمات اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانها ليست جزءا ثانيا فقط بل مجموع الجزئين
المقدم والنتيجة **قوله** لا يحمل الصدق والكذب لانه الذي ذكر في القياس جزء القضية فلا يحمل
الصدق والكذب بالفعل بخلاف ما يلزم من القياس فانه قضية تامة فيحمل الصدق والكذب
بالفعل **قوله** فاللفظية ايضا تنقسم الى طبعية وعقلية ووضع اللفظ الى الاول ان يكون او لا
قوله لانه الدلالة اللفظية على المعنى اما ان يكون بواسطة وضع اللفظ الى الاول ان يكون او لا
الاقم التي تجري فيها التردد بين النفي والاثبات وحكم العقل بالاخصار في صورة الحاصل
في الاستقراء الثاني قسم واحد يحصل للاختلاف في الاستقراء بخلاف ما اذا لم يرد واولا
بين النفي والاثبات ولم يحصل ان عقليته في البعض فانه يحتاج الى استقراء كل قسم فيستنتج
ويقتض **قوله** لانه الثالث بعد فانه التسميع في الثالث يعلم وجود لفظه بالثبوت هذه
ايضا لانه الدلالة اللفظية فقط ولا يربط ان اللفظ لابد ان عليه فانه خلاف الواقع **قوله** يفتح المهمة
وسكونه انما هو محتمل لانه ان على الوجود فانه قد تسر في حاشية شرح المسالحي هو بفتح المهمة
وسكونه انما هو الشدة واذا فتح وثبت على التحسين فانه حاشية شرح التسميع قوله لانه
ان على الوجود هو بفتح المهمة وسكونه انما هو محتمل ولا يخفى منافاة ما بين الحاشيتين **قوله**

لا يحتاج
لا
ح

هذا هو العلم ههنا الادراك الظاهر انه هذا القول مما لا حاجة اليه
قوله فانه قلت قد البطل غير جامع وكذا اخذ الملول والدلالة
قوله يخرج الاقضية الاستثنائية باسمها فيكون باسمها زيادة وقت شهدها في العلم
لانه القياس الاستثنائي الذي ذكر فيه نقض النتيجة لا يخرج عن الحد المذكور
قوله وهو قولنا ان المازوم المذكور في هذا التزام
قوله ليس موصوفا بكونه لازما للمازوم المذكور بل موصوفا بكونه لازما لمجموع المقدمات الشرطية والحكمة

لانه الطبع اى طبع اللفظ او طبع من اللفظ **قول** كدلالة الالف والاربع وهى المخطوط والعقد
 والنسب والاشياء **قول** كدلالة الالف على المؤثر ويقال كدلالة الالف على الطريق برأيه
 اية وعلى برأيه لى **قول** كدلالة تغير وجه العاشق الى كدلالة حمرة الخجل وصفرة
 الوجه **قول** فانه الدلالة الطبيعية لا تكون الالف لفظية كما ذكره المحقق الشريف فى حاشيته
 شرح المطالع لمن الحق انها ايضا سمائة لانه دلالة السعال الذى ليس بلفظ طبيعية
 لانه السعال الذى هو الصوت الذى على وجه الصد قد يكون لفظا مثل اى اخ قد يكون
 غير لفظي يسمع من الرطل الذى يسقط ودلالة الف على وجه الصد غير لفظية لانه ليس
 مقوله الحرف ولا بد لفظ في ذلك كما قرر في موضعه **قول** اى المراد من الدلالة في قول
 المصرى ان الظاهر ان تعيين الف رايه بقوله ههنا فيكون بيان الف ان يقرر بقوله المراد
 الى غير الجدى بل لافظ الف لانه يقال انه ابرادان **قول** والمراد الى ليس لبيان مراد
 المصرى من الدلالة التى ذكرها ههنا بل اراد النونية لقوله وهى ثلثة ايام ما والاولى
 ان يكون قوله ههنا اشارة الى معنى الدلالة في كتب المنطق فلا بد والابراد المذكور
 لا يقال انه من المصر في جملة الكتب المؤلفة في فن المنطق فيفهم من ابراد المصر الدلالة
 اللفظية الوضعية فقط اى المراد من الدلالة في فن المنطق هو الدلالة اللفظية الوضعية
 غير الابراد المذكور لانه انما يقع لا يفهم من ابراده اللفظية الوضعية فقط اى المقصود
 في الفن هو اللفظية الوضعية وحدها لانه المصر لما ترك كثيرا من الاشياء المقصودة فى الفن
 فاسغى وخاب الوهم الى اعماد اللفظية وانه كان مرادا في الفن لكن المصر يطلب
 اختصارا منه تركه كما ترك كثيرا من الاشياء المقصودة فى الفن في لا غبار عليه **قول**
 ووجه الحصر معدوم في الشرح لا يصلح ما ذكره الشرح وبل الحصر في الواقع الا انه يقال مراده
 انه وجه الحصر الاستقرائى معدوم في الشرح **قول** وهو كحصر الدائر به النقي والاف
 ويجزم العجز مجرد ملاحظة مفهوم الالف بالاختصار ولا بد من فهم هذا الالف كمن التعريف

قول كاختصار الدلالة اللفظية الوضعية وفيه نظر لانه القول بانه حصر الدلالة اللفظية
 الوضعية في الثلثة المذكورة حصر عقلي وانه صد عن غير مستحقين وتبعه الحق رحمه الله تعالى
 في ذلك الا انه القسم الاخير وهو خارج عن المعنى الموضوع له لما كان مرسل لم يصح جعل هذا الحصر
 عقليا **قول** فحكم بالاختصار في الالف الموجودة مع اى مع الاستغناء عما كان ذلك الحكم
 في اجزائيات كاختصار الدلالة في الوضعية والعقلية والطبيعية او في الاجزاء كاختصار المراد
 في اجزائه في العناصر فلقته انه كانت عقلية فمى بدليته لا يحتاج الى دليل وان كان
 استقرائى فذلك لانه لو كان هناك قسم اخر لوجدناه بالتبع كمن التالى بل هو المقدم مثله
 والملازمة طيبة **قول** وحصر جعلي وقال بعضهم هذا من محركات العوام وانما الحصر اشارة عقلية
 واستقرائى ويقسم في كلام بعض المحققين انه اربعة عقلية وقطعية واستقرائية وجعلي **قول**
 كاختصار الحق في اجزائه بهذا لفظ الحق بآية النسبة في كثير من النسخ ولعله من تحريف النسخ
قال من الدلالة المطابقة كالان في لانه يجعل المصدر بمعنى الفاعل وعلى هذا القياس
 قول الالف من الدلالة بالانتم كالان في الالف واما قول من انما يابى بالنقص كالان في فلا يحتاج
 الى التاويل ثم اعلم انه احدى الكلمتين اعترافا والآخر في الواقع الثلثة رائدة **قول** الدلالة التسمية
 الى مقصوده رحمه الله تعالى التسمية على انه قول ان رح كالان في اذا دل على احدى اى على الجوانب
 او على الناطق مما يجب تعيينه **قول** انه كان له خوا الظاهر انه لا حاجة اليه **قول** عند ارادة
 احدهما لفظ الان في لا عند ارادة الجميع اى عند ارادة احدهما ارادة مستقلة لا بارادة
 في ضمن الجميع فلا بد مما يتوهم من انه اذا اراد به الان في الجميع وعند هذه الارادة لو اراد به
 ايضا احدهما ارادة مستقلة اى لا في حيث وجوده في ضمن الجميع انه دلالة الان في عليه بناء
 على ما قاله تفسيري وليست كذلك بل هى مطابقة ايضا على انما نقول انه جمع بين الحقيقة
 والمجاز وهو لا يحد ويصح فاعلم **قول** دلالة بالانتم لما كانت الملازمة المعبرة ههنا اقوى
 مراتب التزوم قال بالانتم ولم يقل بالتزوم دلالة عليه **قول** كدلالة لفظ الان في على ما قال

كدلالة الالف على المؤثر
 كدلالة الالف على الطريق
 كدلالة الالف على برأيه

وصفة الكتابة حال ارادة الجواب الناطق منه بكذا في كثير من النسخ وفي بعض النسخ حال عدم
 ارادة الجواب الناطق منه فعلى الاول يكون مثالا لكونه لاول الانترامي وعلى الثاني يكون مثالا لكونه لاول
 المطابق المجازي **قول** انه يكون بالانترام الاول حذف ان يكون **قول** سواء كانت معتبرة
 عند المنطوق او لا الفير في كانت ومعتبرة راجعة الى التمثيل باعتبار التعلق
قول والحال انه المنة الجواب آخر غير انه المراد تمثيل مجرد وعنه التطبيق للدلالة العبرة
 عنهم فلا بد ان لم يطابق او ليس عرض التمثيل التطبيق ولم سلم انه عرض التطبيق فاذا
 لم يطابق لا ينشأ فيه ادلة في المثال ليست في ذاب المحصلين **قول** حيث اذا
 تصور المزدوم الجاهل في العبرة في الدلالة الانترامية التزوم اليه بالبلغ الاخص كما مر
قول ليست في ذاب المحصلين اذا المثال السبق تنبيه للتعريف والدلالة عادة بل اورد
 لتفهم السبب في اصحاب العصور الفارة فلا يزم في المثال الخلف عليها قطعاً نعم
 لو ثبت بان لا يصلح مثالا لما ذكر لم يكن بعيداً **قول** والاعلى معاً غير متناهية الى بالتفصيل
 ليس قول وهو ظاهر البطلان لانه دلالة اللفظ على معاني غير متناهية اجمالاً ليست باللفظ
 من ظهوره بل هي واقعة كما في الوضع العام للموضوع له الخاص **قول** فلا بد لانه على الخارج
 في شرط الخارج يكون اللفظ والاعلى ما وجد فيه الشرط ولا يكون والاعلى ما لم يوجد فيه ذلك
 فلا يزم كونه اللفظ والاعلى معاً غير متناهية فقد تم الكلام والتعريف بقوله هذا ثم لا
 كما ملاحظة ان يقال ان هذا الشرط ما هو بيته بالاولى استنباطية جواباً له بقوله وهو التزوم
 فلا بد ما قيل ان المذمور لا يفيد الشرط التزوم المقيد بالذم في انما يفيد الشرط التزوم فقط
 وجوب الشرط التقيد بالذم من قابسقا ومن التشرح انتهى نعم لو قال الخ في فلا بد من التزوم
 وخرج الشرط بالتزوم الذم في المذمور ولو لم يكن بينهما بوجه بعيد ثم اعلم
 انه في كلام هذا الفاضل اخيراً من القول **قول** فلا بد وان ينقل ومنه من سماع اللفظ
 لا ملاحظة اللفظ صلة الاتصال اخذت في السماع بفتح الميم واصنافه الى اللفظ للبيان

في قوله بالانترام الاول
 في قوله بالانترام الاول

اي فلا بد وان ينقل ومنه في اللفظ او ملاحظة انتقالاً ناشياً من سماعه للملاحظة ذلك المعنى
 او من سماع هو اللفظ المعلوم وضعه او ملاحظته ويجوز ان يكون في معنى في قول من
 كلفته للملاحظة في يوم الجمعة اي في يوم الجمعة في محل المعنى فلا بد وان ينقل ومنه من سماع اللفظ
 الى ملاحظة المعنى وهذا التوجيه انبج بلام سببه المحققين بعد هذا القول وهو فانه عند سماعه
 ينقل ذهنه الى ملاحظة تلك المعاني ولا يسهل قد سره ماخذ الخ **قول** لانه فهم الجرد وهو الدلالة
 التضمنية وفيه تسامح لانه الفهم لا يتبع ان يكون نفس الدلالة فالصواب محذوف اي وهو فهم الدلالة
 التضمنية وكذا الكلام في قول وهو الدلالة المطابقة لانه لم يزم ان فهم الجرد ليس فهم الدلالة نفسها
 فالخ لانه فهم الجرد وهو فهم متعلق الدلالة التضمنية لازم لفهم الكل وهو متعلق الدلالة المطابقة **قول**
 وهي لغة امتناع انفكالك التي عزت لا تجمع عن المستبعد ان هذا المعنى هو معنى التزوم العقل المصطلح عليه
 فالحكم بان معنى لغوي غير سديد وان كان الخ يتبع في ذلك لبعض شرح او اب النج في غير موضع
 في النسخ وشرح النسخ ليس المعبر عنه علماء البيان والاصول هو التزوم العقل الذي هو امتناع
 انفكالك التي عزت وفي التعريفات المحقق الشريف الامام لازم ما يتبع انفكالك التي عزت **قول**
 والملازمة الخارجية هي التي قد تمت في التفصيل على الملازمة الذاتية مع انها قد تمت في الاجمال لكونها
 عامة وكونها هي المعبرة في بحث الدلالة لانه الملازمة الخارجية القوي مراتب التزوم على ما لا يخفى
قول كونه الشيء المالم بفكر كونه الحكم بالشيء تعيماً للملازمة الى الملازمة الواقعة في المفردات والحكم
قول مقتضى الاخر اي اقتضاؤه ضرورة بالانقائياً **قول** في الخارج بينه كما تحقق الى كانه ظاهر
 العبارة هو بانها توجب ان يكون المزدوم علة مؤثرة في التزوم وهو معلول متأثر له ولا يجب هذا نفس الامر
 بين المراد بقوله بينه كما تحقق الى كونه فيما بعد في قول من كونه الشيء مقتضى الاخر في الذم **قول**
 فانه كما تحقق تاهية الانبياء والاشارة في الخارج لا يخفى ان مراتب العدد وعندهم من الامور الاعتبارية
 الغير الموجودة في الخارج في بعض المحققين انهم عندهم مراتب الاعداد في قسم الكم الذي هو قسم
 في العرض الذي هو قسم في الوجود والخارجي على سبيل الجرد في بعض الفضلاء العرض موجود

في قوله بالانترام الاول
 في قوله بالانترام الاول
 في قوله بالانترام الاول

لا ينعقد كماله بالاعتقاد الغير الموجود في الخارج من الاعراض فقال
 الحق يتحقق ما بهيته الاشياء والثبات في الخارج غير سديد **قول** كالتزجية الظاهرة في حال الكمال
 الخارجية تحتاج الى كماله الزوجية ويجوز ان يكون في الالزام الخارجي فلا يحتاج
 الى حذف كماله الزوجية **قول** مثال الكمال الزوجية والعرض ليس الا على هذا الصواب
 والعرضية وقوله كماله الصفة المملكتها وقوله كماله الجوهر والموت **قول** ونسبة بينهما
 عموم وخصوص مطلقا وفيه سؤال شهير وهو انه يمكن ان يكون للشيء ثبات لوازيم خفية
 لا يطلع الا في علمها مكانا بينهما عموم في وجه لوجوه والازيم الخارجي فيها ووجه الذي
 والجواب انك قد عرفت ان جميع الاشياء مرسومة في العقل الفعالي عندهم وانما ارسام
 الاشياء فيه وجوده في العلم بها وانما اجواب بانها ثباتها ان يطلع الا في علمها فهذا
 الاعتبار التام كونها ذهنية غير متبعية فلا يمتنع ولا يمتنع من جوع **قول** قيل لا يلزم
 بهذا السبب فانه الامم وفيه ثبات وهو ان الامم ما خرجت بطرف النقي كيف وكتبته متحوة
 بالبراهين التي تقدمت فانها تصار بالزوجة فخرجت به كيف يقع له ايراد دليل في مقام الاستدلال
 فالجواب ان يقول ان تلك الامم **قول** فلم قلتم ان الملازمة الذهنية لا تغير انتفى العام و
 يستلزم انتفاء الخاص فكل في الذم في الخارج في متبوع فلم قلتم ان الملازمة العامة **قول** كونها
 نسبة بينهما ولا يمكن ان تعقل ما به ووجه ان ذلك الحق لانه امكان تعقل ما به ومنها لا يستلزم
 العبرة في الخارج كما في اجزاء الماهية مثل الجنس والفصل **قول** اما ان يكون لازمه للملزم في
 اتصال اخر وهو ان يكون لازمه للآزم او ان يكون لازمه لمجموع الآزم والملزم وكذا في طرف
 النقي فلا بد من اخذها ايضا في بار على المطلوب والجواب ان ثباته في حصول المقصود وهذا
 الشئ نقيبا وانما اقتصر عليه الجواز في الكلام وضبط الامر بهذه الاضطرورية نظرا لاولا في ان
 ان ثباتها هذه الشقوق مشتركة بهذه النقي في الآزم في طرف النقي والاثبات النقي
 باذنه في العلم بها او يقال ان لا صار الآزم ملزوما على تقدير لزوم الملازمة للآزم كما

قول اما ان يكون لازمه للملزم من علم هذه الصورة ايضا فلا حاجة الى ذكر ما بعده **قول**
 فيلزم وجود الملزم بدونه الآزم الظاهر انه كذا **قول** واجب عنه بوجهين الاول معارضة
 وثاني مناقضة وتقدمها بهما بناء على انهما يلحق في الاثبات كما لا يخفى وانما الجواب بالنقي فهو
 ان يقال ان هذا الالزام لجميع مقدماته غير صحيح بخلاف الحكم المطلوب عنه في الملازمة البديهية البينة المنبئة
 بالبراهين القطعية البينة **قول** والنسبة في الامور الاعتبارية غير محال بل واقع في هذا
 الكلام في غاية السقوط في هذا المقام لانه لو التسلسل على تقدير موجودية الملازمة او ان ايراد
 في تقدير موجودية الملازمة تقدير شيئا في الخارج ممنوع لجواز ان يكون المراد منه التحقق في نفس الامر
 لو تحقق الملازمة بين الشئين تحقق في نفس الامر وهو التحقق في الخارج وانما ايراد تقدير شيئا في نفس الامر
 فمستلزم لانها في هذا الثبوت اعتبارية الملازمة لانه الاعتباري قسما اعتباري فترقى فترقى
 العقل كزوجية ثمة واعتباري ثابت في نفس الامر والملازمة في نفس الامر **قول** غير محال لعدم جريان
 برهان التطبيق البطل لوجوه التسلسل فيها في الامور الاعتبارية وفي البعض المحقق في التطبيق
 في الامور الاعتبارية التي تحققت في نفس الامر فلهذا ينبغي التحصيل في الامور الاعتبارية التي اشرعها
 العقل **قول** ان الواحد نصف الاثنين وثلاث اربعة العشرة بالسور التسعة المشهورة وفيما هو
 بالبراهين ان الواحد جزء من اربعة عشر وجزء من اثنى عشر وهكذا الى ما لا ينفاسي ويمكن اجواب ايضا بان
 الاعداد **قول** ولا يكون مؤثرا في اي الاكسطة ولا بد منها فاذ في ما يقال ان ذلك في التعريف
 العقلية الغائية انتهى واما ما قلنا في الحق فيما سبق وانما لم يكن الخارج مؤثرا في الوجود ولا في مؤثر
 الوجود **قول** يستلزم مقدمة غير الشئ الذي في حيث توقف الشئ الاول عليه يستلزم مقدمة كالنصور
 بوجهين كما ان تصديق بقائه **قول** يستلزم كذا في قوله كان خارجا غير متبوع ولشئ واحد
 باعتبار ان خلفه استلزم فان الواحد بالذات يقال له ركن وعنصر وانطقس ومبني واصل
 وموضوع فالكسامة مقدمة والمستم امر **قول** وان كان خارجا خارجا الى الاول حذف
 الاعتبار ان الشئ بقية البين وانما يقول فانه كان وحلا في ذلك الشئ لم يكن كذا خارجا

قوله
 قوله

قوله

بل الاضبط والاوضح انه بخلافه البتة في قوله انه توقف الشيء الحقوقي اذا عرفت هذا فان علم
قول وهذا التقسيم على اصطلاح اهل النظر والاصول المذكورين اهل النظر هو اهل المناظرة وادراك الحجب
 وهو وانما كانه جزءا منه الاسود لكن لا كانا منفردا البتة ومن عطف عليه كانه من مستقل ثم انه يرد
 عليه انه فاذا ذكره في العنصر والافقوس والمادة والهول والموضوع ليس في مصطلح الاصول
 والادب بل هو في اصطلاح الحكماء **قول** كما جلد في التسمية التي تقصدها الجلبوس **قول**
 وقد علم قد كثر وقد اى تعريف كثر **قول** في التركيب والعلية الغائية والعلية الفاعلية
 ولم ينقض لما عدا التركيب في العنصر والافقوس والمادة والهول والاصول والموضوع لانها
 متحدة مع التركيب بالذات ومما زلة عنه بالاعتبار كما عرفت **قول** لانه المقسم وهو توقف
 الشيء على الشيء **قول** اذا عرفت هذا اى كثر وقد في الملازمة مطلقا والملازمة الذهنية
 والملازمة الخارجية واللازم والمترد والشرط والمشتروط **قول** عما ثبت انه اى شخصه
 هذا هو تقابل العدم والملكة المشهورة واما الحقيقي فيعتبر الاستعداد والوجود في فيه على الحارة
 شيئا لانه انما يعتبر في ذلك الوقت لعدم التجهيز لا في الاصل او في وقت عدم التجهيز عن الطفل
 او يجب نوعه لعدم التجهيز في المرأة او يجب جنسه القريب لعدم التجهيز عن العرس او يجب
 خلقه وغير خلقه وتعتبر هذا كما لا ينبغي ان يترك في الكمال الباردة والظاهرة جنس البعيد
 لعدم التجهيز عن الشجر او يجب جنسه لا بعد عدم التجهيز عن البحر او يجب جنسه الذي في غاية البعد لعدم
 التجهيز عن الجرد **قول** والاصل في الفصل فيخرج الشجر والجر وغيرهما في الجادات هذا مبني على انه اعتبار التقابل
 ان تقابل المشهور لا ان تقابل الحقيقي والافعال في الحقيقة الحقيقية بل في الشجر والجر وغيرهما كما عرفت انفا
قول في حيث هو منطقي لانه حيث هو في اوصافه او في احوالها حيث هو مفيد او مستفيد **قول**
 لكن لما توقف الامادة والاستفادة على الانفال لا مطلقا بل يجب العادة لا ايجاز في اعادة التبع
 الى علما تفي بالعدد وان والعقولا وحرف مؤنثها فوضعوا الانفال الى ان لم يقطعوا الاسماء
 والعقد الى بقائها واعلم الغائبين ليعم العادة ويتم الفائدة ووضعوا اشكال الكناية والاعمال

قوله لانه القيد المذكورة في تعريف المركب اي ذكر القيد في قول وفي المفرد عدته
اي القيد والمذكورة في تعريف المفرد عدته غير عليه انه لو اعتبر عدته كل القيد وقيل
تعريف المفرد الاعلاني واحد في الاقسام وهو ظاهر وحديث مجمع المنطقي غير محيد فالاول ان يقول
تعريف المركب وجودي وتعريف المفرد عددي **قوله** قلت السباد ربهما التقسيم وهما ثابت
وهو انه ان اراد ان التقسيم قد حصل بشرطه المنفصله فلما ابتاد منه التقسيم ثم اود التقسيم
منفاد في ترتيبه في السباد مفرد ومركب وان اراد ان حصل اولاً في مفرد ومركب
لكن يحصل منها ايضا فهو بعد السباد في ترتيبه في السباد ايضا لا سباد ثم يحصل السباد في ترتيبه في السباد
على اخصار اللفظ الموضوع في القسمين المذكورين والجواب بانه لما كان هذا القول في السباد
ولما على انقسام اللفظ الاسمي كان مفاده ثبت التقسيم فبقية نظر وانما يقال ان
هذا القول شرطية منفصلة وهي حيث هي شرطية منفصلة فبقية التقسيم قسم الكلام لو كان
حقاً فاعلم انه الوجودي لا يكون الا كما كان ان رة الجواب ما ذكرنا **قوله** عدم العلم
عنا انه لا يتصور كونه ما في قول الاكثر من غير ذوى العقول فقط قطع هذا السباد الجاهلون بالجلوديات
الجم والجلوديات القسم **قوله** الا ان يقال ان كان السباد في الجسم العبد التقيد الشخصي دون
النوعى ضعف الجواب المذكور **قوله** فيدخل في قوله الاول ان يكون القسم في المفرد يدخل
في هذا القسم اقسام اربعة للمفرد لانه لما كان الجزء المأخوذ في المركب الجزء المرتب في السمع
فيكون السلوب في المفرد اتم سواء لم يكن لللفظ جزءاً قطعاً فيذ في قسمه للمفرد كما ذكره
اولاً لللفظ جزء ولكن غير مرتب في السمع ولا يكون المعنى جزءاً كضرب مثلاً على ما صدق عليه
النقطة وانما ان يكون اللفظ كذلك ويكون المعنى جزءاً كضرب ايضا على الشخص
قوله اد اعلم للنقطة اي ما صدق عليه النقطة هي شيء ذو وضع يمكن ان يثبت اليه
بالاشارة الحسية غير منقسم لاطول ولا عرض ولا عمقا ولا بالعرض ولا بالوهم وبالفرض
ولا يتيقض التعريف بالجوهر المفرد لانهم غير تامين به وانما يقال في بقول اي عرض ذو وضع

۱۰۰

قوله لا طار تحت هذا القيد وما قيل عنه ظاهر لانه اذا لم يكن المعنى العيني مراداً بالكون مركباً
 والآخرة لفظ على وجه معناه لانه قد يبدل على الحروف والآخرة على حروف الهجاء فمردود
 لانه اذا لم يكن المعنى العيني مراداً فيه لا يلزم ان يكون مركباً غائباً ان يكون فمما اقره المفرد
 ثم الكلام في ان الدلالة تابعة لارادة اولائهم في ذهب الى الاول ومنهم من ذهب الى الثاني
 والمحقق ان الدلالة تابعة لارادته لا لارادتهم **قوله** المستقصاء **قوله** المستقصاء **قوله** المستقصاء
 السبعة والياء العشرة والاول الاربعة **قوله** المراد من المركب ما قيل عليه انه اردت في الجزء
 في قوله لا يرد في جزء منه اداة الكلمات فلا يكون لفظ زيد في القسم ثم يكون في القسم الاول
 للمفرد وانه اردت في الجزء والجزء المطلق سواء كان اداة الكلمات او اداة الحروف فكلما كان المراد
 في المركب بهما هو المركب في اداة الكلمات وفي الحروف وفيه ان القار زعم انه المراد بالمركب
 ما لا يرد في كل المعنى المشهور ولكن المركب في معنى الدلالة اخص في المركب بالمعنى المشهور
 عليه جعلهم فزيد في فم المفرد **قوله** هو المركب في اداة الكلمات لا المركب في اداة الحروف
 اي المركب في الاسماء والافعال والحروف لا المركب في حروف الهجاء ثم انهم قد ذهبوا الى ان
 الاعلى الفعل وكذا الاداة لا تطلق الا على حرف فقي عبارة تساهل في الظاهر اداة في اللفظ
 معارضة **قوله** وما قيل انه في النقيب الى الظاهر ذلك قول ابن فانه قلت مع جوابه اوردت
 القاعدة الثانية مع جوابها **قوله** انه يكون للفظ جزء ذو معنى لكن لا يدر ذلك الجزء على جزء المعنى
 المقصود وهذا آتياً وانما ثلثة الاداة يكون معنى الحرف بسيطاً لا جزء له كلفظة الله والياء
 ما كان معنى الحرف مركباً لانه ليس له اول الجزء جزء المعناه اصلاً سواء كان خارجاً عنه كجاء في ذوال
 او عينه كالمركب في المراء وفيه على تقدير كونه مفرداً كما يدعي عليه كلام سيد المحققين وبعض تصانيف
 وقالها ما كان له اول الجزء جزء البعض حان الى كونه المعناه المقصود كعين الله على ما يجمع اقسام
 في نفسه ومع القسم الذي رابعا فيما بعد يبلغ عشرة **قوله** اي الذات المستحق وهو الصواب
 ان يقال ان يكون الناطق مع الشخص لانه المعنى المقصود في عبادة والذات المستحق هو ما صدق عليه

في بيان معنى المركب
 في بيان معنى المركب
 في بيان معنى المركب

المعنى لا المعنى نف لا يقال فليكن المراد من الذات المستحق الالهية المستحق فبذلك الكلام انما قلته
 لانما يقال بغيره قوله بعد لانه العبودية صفة للذات المستحق لانه العبودية صفة الفردانية
 الغدائية الصادق عليه فية انه نحو عبادة في الاعلام الشخصية الموصوفة بالذات
 لا بالذات المفهومات الصادقة عليها **قوله** شرع الآيات اي ايراد الشروع والآية **قوله** لم قسم
 الى الجزئية والكلي ودون المعنى الاسمي لم قسم اللفظ ودون المعنى الجزئية والكل **قوله** ان المعنى جزء
 للجزئية عالياً اشار الى ان بعض الكلمات ليست جزءاً جزئياً لها كالمعنى والعرض العام فانه يخرج
 عن جامع جزئياتها معبر فيها واما الثلثة الباقية فهي جزء جزئياتها واما خروج الجنس عن ماهية
 بعض جزئياته كفصل النوع وبالعكس فباعتبار ان الجنس انفس اليه عرض عام وفصل النوع
 بالانفصال اليه خاص **قوله** على تقدير كونه مركباً الاول على تقدير كونه الكل ذاتية **قوله**
 او الى دخول تحت القبط بجزئيات فانها غير متضمنة لكثرة ما عدم انضباطها
 في عدد وتفي بتفاصيل القوة الانسانية وتبين في التقديم ان الكل موصل ودون الجزئية وهما
 بحث وهو انه ان اردت ان الكل وحده يوصل به فاستقام الى المجهول فهو ظاهر المعنى وانه اردت
 بالانضمام فانجزت ايضا يوصل بالانضمام بانه ما يوصل الى المجهول الضمني اي انفس اليه
 على كل واحد من مقدمتيه وكل منهما على طرفها والموقوف على الموقوف على ان في موقوف على ذلك
 التي وفي اجزاء ان يكون الموضوع الضمري الشكل الاول جزئياً صديقاً بكونه يكون مفقوداً
 قضيتين شخصيتين وقد كانا في جملة هذا الاشكال في قلدي ثم ظهرت في كلامهم ما يرد
 وتخصيصه ان الجزئية على تقدير كونه موصل لا يكون الا الى جزئية ولا يحتاج الحكم في حيث هو حكم
 الى كسب الجزئية للموضوع مثله علم ولا يلحقها فالمراد ان اتصاله لم يعتبر لعدم الاجتناب اليه
 عالمه ومنه قولهم ان الكل موصل ودون الجزئية انه موصل اتصالاً معتد به **قوله** لانه اليك
 الآتية متعلقة بالكلية لكونه ذكر الجزئية بها استطراداً **قوله** مقدم الجزئية لكونه مفقوداً
 وجودياً وجودية مفقود الجزئية غير ظاهرة في الامر بالعكس اي مفقود الجزئية عند مفقود الكل

انضباطها

تجربة

وجودي لانه المنع في الافعال التي لا يمتنع غير الشرية لانه الشرية غير واقعة وبعد
 المنع غير الشرية لانه الشرية واقعة فيه لانه نفى النفي اثبات فالقول في جواب آية الترتيب
 قدم الجرح لانه عدتي والعدتي مقدم على الوجودي لانه لا يصلح لانه لا يقال انه نظر الى الظاهر
 فالمنع غير الشرية موجود في الجرح والمنع فيها معدوم في الكل **قوله** انما هو بعد تصور مفهوم
 هذا المسمى والمنع ظاهر **قوله** نسبة الراجح على آية اياه وما قبله لانه كان مراد الراجح في قيد الحقيقة ذلك
 كما في كلام الراجح لغو هذه الفائدة تحصل جرح القول المصنف تصور مفهومه في العلم لوقال بالمنع
 مفهومه في غير ذكر التصور كما في الاشارة الى وجه الحقيقة ونسبة نظره اعلم آية الترتيب في الحقيقة هو المنع
 والتصور شرط في سبب واما المنع اليه اسنادا الى السبب **قوله** عدم مطابقة الحال في العقل هذا
 اما مبنى على ما ذهب اليه جماعة من الحكماء في آية صور الكليات والتجزيات مجردة او ما
 مرشحة في النفس او على ان يحمل في معنى عند علمه قال بعض الفضلاء بناء على آية التجزيات المادية
 ليست برسمة في النفس في الآيات **قوله** لا يمكن فرض اشترائه فاعلم وجه التاويل في آية
 الاستدلال وجواب آية الاستدلال فهو انه لما كان قيد التصور اخرج الواجب عن تعريف الجرح
 فكيف يقع القول بعده بانه قيد النفس لا يخرج عن تصور مفهوم الواجب في حد الجرح وتقرر جواب
 آية قيد التصور يخرج الواجب عن تعريف الجرح باعتبار نفس الامر لانه من غير الشرية باعتبار نفس الامر
 فلما قيد بالتصور علم ان المنع باعتبار الملاحظة لا باعتبار نفس الامر واما قيد النفس فلانه لو لم يقيد به
 لتوهم اسناد المنع الى تصور به باعتبار آية مدخل في المنع لا باعتبار آية استقلال فيه ووجه مدخل الواجب
 الملحوظ به في التوحيد في مفهوم الجرح فلما زاد ذكر النفس علم ان اسناد المنع اليه باعتبار استقلاله
 فيه فالجرح عن تعريف الجرح بقيد التصور هو الواجب بالنسبة الى الخارج وبقيد النفس هو الواجب
 في العقل مع مراد التوحيد وانه اشارة ايضا الى وجه الاختيار في مقتضى القيد الاول في مفهوم وفي مقتضى
 القيد الثاني بالوهم ووجهه ان اسناد المنع الى مفهوم اسناد الى افعال والمفهوم في اسناد الى افعال الى علمها
 اسناده باعتبار وجوده الخارجي اي اذا قلنا مثلا بمنع مفهوم الجرح عن الشرية لانه ليس في التبادر

آية مفهومه في نفس الامر بمنع عنه فاستحال الفهم فيه منسب لانه المنع المفهوم في اللفظ متبادر
 العبارة بطلب المنع المفهوم اذا قلنا بمنع تصور المفهوم عنه جنب آية عدم الاستقلال فيه غير متبادر
 العبارة كما لا يخفى بل المتبادر هو الاستقلال فيه ايضا كما بينا ودون الراجح مع حذو البرهان
 في التعريف مبني على هذه التسمية في تعريف الجرح في الاول الفهم وفي الثاني بالوهم هذا ويمكن اجمال الكلام
 بوجوده افرز كما في هذا من افعال **قوله** ابتداء بالحق الا في شرع في بيان الحق الى التوهم آية الجرح
 ايضا بحيث عن هذا الكتاب ليس بداء بالحق واخره عن الحق والحق عنه فيما بعد **قوله**
 واما وجوب المتبادر في الاصول في قول من في حقيقة قربانية الالهية اي عدم خروج والآية وان لم يكن
 المراد من الاصول عدم خروج من ترك الاصول عن حقيقة ما صح بعد ذلك تقسيم الحق الى الذات لا الجرح في النوع
 والفصل في الملازمة نظر لانه ترك الاصول عن ظاهره ولا يتم عدم صحة تقسيمه لانه المورد ذكر الذات
 اول آية التوهم ثم اعاد في التقسيم ظاهر ان وضع المظهر موضع المضمون فاعلم آية الذات المذكور
 في شرع التعريف غير الذات المذكور في شرع التقسيم مفهوم ما مراد على ما ذكره بعض المحققين
 ووجه اعاد آية موزعة غير قاطعة لعدم كونه بسبب لانه موضع نفع فانتظر **قوله** آية الذات
 هو حقيقة التعريف بين الذات والحقيقة والماهية والهوئية آية الاوليين بطلانها غالبا على الماهية
 مع اعتبار الوجود الخارجي فانه المتبادر عند الاطلاق فلا يقال آية التعقيد وحقيقة ما لم يمتنعها
 وقيل بطلان التوهم الاول لما اعتبر فرق بينهما واما الهوئية فلا يستعمل الا في محققين الجرحية الشخصية
قوله والداخل في حقيقة آية الماهية الوجه المذكور لتسمية مبني على عدم عدم نفس الماهية
 في الذاتيات الآيات في قول الدخول لعدم جرح فيكون محقق قول الاول داخل آية الحق الاول غير خارج
 عن الحقيقة والآية الغير خارج عن حقيقة الشيء منسب الى ذلك الشيء فيكون الوجه المذكور وجها
 بالنسبة الى نفس الماهية ايضا **قوله** كل خصوصيات الا في كالات آية مفهوم الا في لا في خصوص
 والعموم في صفات الكائنات لا الا في هذا النص ظاهر **قوله** اعني قصة زيد الشخصية الماهية
 المنسوبة الى افراد **قوله** والحق العرفي بتفسير واحد اي في شرع والحق العرفي بتفسير واحد

سبب التعريف بين الذات
 والحقيقة والماهية
 والهوئية

وهو ما يكون خارجا عما فيه انه يفهم في صريح كلام القس انه لا تفسير اخر وهو ما يخالف الذات بمعنى
 الجزء اي ما لا يكون جزءا او بين المعنيين عموم وخصوص مطلق ولا يخفى ان مثل كلام المصنفين يوثق به
 ويؤخذ عنه اصطلاح القدم سما ولا بد عليه عدم حاصرة التفسير في الخارج الى التاويل كما سئل عليه
قول فليكن هذا اي على كونه التفسير التام واما على نفس الماهية واما التفسير الاول واما ذكره صاحب المن
 هو التفسير الاول ليس الا **قول** ولا يصح تفسير المعنى التفسير الاول وهو قول الحق انه ذاته واما غيره
قول لكونه غير حاصر لثبوت الكونه بين القسمين المذكورين وهي نفس الماهية لعدم صدق تفسير
 الذي ذكره المصنف ولا تفسير العرف عليها ويزعم ايضا بناء على ما قاله المحقق في تفسير التام لا يقال
 ما ليس في اقسامه في قوله قول لكونه غير حاصر بهذا الوجه واخذ التفسير اعم من الاول والثاني
 او قال لا يصح التفسير الاول الا في ذاته كما اولى وهما بحيث وهما انهما انما ثبت عدم حصره في كونه المراد
 من العرف ما يكون خارجا واما اذا كان المراد ما لا يكون جزءا كما يدل عليه صريح كلام المصنف في تفسير الذات
 او لا ما لا يكون جزءا غير الماهية ثم فسر العرف بما يكون فالحال للذات في تفسير ذاته العرف ما لا يكون جزءا
 غير الماهية فيصدق في العرف بهذا المعنى على نفس الماهية وان لم يصدق في العرف بمعنى يخرج من فسر
 حواشي الفنا في عند قول اي بان لا يكون جزءا في ذاته على هذا ينتقض تعريف العرف بالنوع اذا لا
 يكون عرضيا فالصواب حمل تعريف الذات على المذكور ففيه انه اراد ان لا يكون النوع عرضيا بمعنى
 يخرج من فهمه ولا يفرق وانه اراد ان لا يكون عرضيا بمعنى ما لا يكون جزءا فهو اول المسئلة
 كيف وصريح كلام المصنف وصرح كلام الكاشان كما سئل عليه يدل على جمل العرف بهذا المعنى
 اعني ما لا يكون جزءا او نعم قطعا انه يصدق هذا المفهوم على النوع ويشهد له كونه لا يشوب اتحاد
 على ثبوت المحذور واما القول في التفسير الثاني وادخال ما ليس في اقسام القسم في اقسام
 فنسقط على جوابه **قول** كما مر في قول المراد من القول في قولنا انما يكون داخل اعم من خروج
قول ان لا يكون نفس الماهية في الذات ولا في العرف قلنا نعم انه يلزم من كلامه ان لا يكون في الذات
 بمعنى القول والعرف بمعنى يخرج لكن لم يلزم ان لا يكون عرضيا بمعنى ما يخالف الذات بمعنى الجزء اعني

هذا هو

مالا يكون جزءا غير الماهية وقد قال ان رجوع تفسيرها بهذا المعنى كما يدل عليه صريح كلامه وفهم
 من كلامه او لا انه العرف بمعنى ما يكون خارجا ومن كلامه نائبا ان العرف بمعنى ما لا يكون جزءا فلفظ
 معنيا يصدق عليه احداهما دون الآخر كما للذات وكلاهما في مقتضيات كلام المصنف
 انه عدم قابلية التفسير الاول وهو تفسير الذات في ذاته بعد السعة على عدم قابلية
 الثاني المذكور لاجتماعه اليه كما سمعت انه نفس الماهية ليس بذات بمعنى الجزء وهو التفسير
 المذكور على وفقه فيكون هذا الاستحاج بناء على ظاهر التعريف المذكور في كلام المصنف واما قوله
 فيما بعد واعلم ان الذات اما نوع او جنس او فصل فبناء على مقتضى تفسير المعنى الذات الى
 الاقسام الثلاثة بعد التعريف المذكور واما مقتضى التفسير ان تفسير الذات بالما يكون خارجا
 والعرف بما يكون خارجا فتعريف العرف بالخروج بناء على مقتضى التفسير وادخال نفس الماهية
 في العرف وتفسيره بما يخالف الذات بمعنى الجزء اعني ما لا يكون جزءا وبناء على ظاهر التعريف
 المذكور للذات فهذا ادب عامة ان رجوع بينين متونة المصنفين على مقتضى
 عباراتهم للمعنى في الكلام في ان المصنف لما فسر الذات او لا بهذا التفسير المخالف لظاهره
 لمقتضى التفسير والجواب ان الرئيس بن سينا فسر الذات في ان رآه بايد في حقيقة
 في ثبوتها فظاهره ان نفس الماهية ليس في الذات وفي كتاب الشفاء باليس يعرف بمعنى يخرج
 فظاهره ان نفس الماهية في الذاتيات فمن ثمة انطربت كلمة القوم وخالف بعد فهمهم
 من اخبار كتاب الشفاء وقال ان الذات ثلثة فادخل نفس الماهية فيه ومنهم من اختار
 ظاهر كتاب الكاشان وقال ان الذات اثناة الجنس والفصل فقوله المصنف في تعريفه في القول
 الاول وقوله في التفسير ان القول الثاني مكانه ما من المصنف ان الماهية ليس كما يقول هذا
 المعنى في تعريف الفصل فيما سيجي ومنهم من جمع بين قول الرئيس في قول القول بعد يخرج
 فيكون مقتضى كلامه واحد افعلك لولم نظرت فيما قلنا في بناء كلام المصنف ان رجوع
 بنظر الانصاف لقرئت على امر عجيب لم نجد في موضع في كتاب على هذا النمط والمطاب

منه

قول فاعلم انه الكلي الذي يخص في ثلثه هذا البس على اطلاقه كما تهنك فيما سبق
قول فليكن جواب عن السؤال الثاني هو **قول** مع انه قد تم النوع على الجنس
الكتاب حيث قال فيه بعد قوله بر آية الكلمات الخمس وهي النوع والجنس **قول**
قلت قد تم بهما نظرا الى انه الجنس جزء النوع لكن بر وعيد انه لم لا يعكس الامر اعني
فليقدم الجنس في التصدير بناء على هذا الترتيب ولتقدم النوع بهما نظرا الى ان لفظ النوع
بهنا كما سبق من اوجاهه هناك **قول** نظرا الى ان لفظ النوع والجنس هما في الحقيقة
المتعلقة بقول التشرح وهو النوع والجنس حيث قال وانما قد تم النوع على الجنس بناء على آية
ما صدق عليه الجنس **قول** الا انه الكلي يدل على كثيرين اجمالا ولفظ المقول على كثيرين
يدل عليه تفصيلا وفيه نظر لانه ما به الامتناع بين اللفظين اعني لفظ الكلي ولفظ المقول
على كثيرين ليس هو دلالة لفظ الكلي على كثيرين بالاجمال ودلالة لفظ المقول على ذلك
اعني الكثيرين بالتفصيل كما يشعر به كلامه بل دلالة لفظ المقول على كثيرين على مفهومه المستفاد
منه بالتفصيل ودلالة لفظ الكلي على ذلك المفهوم اعني مفهوم المقول على كثيرين بالاجمال
قال في شرحه في مواضع شرح التسمية انه مفهوم الكلي هو مفهوم المقول على كثيرين بعينه
الا انه لفظ الكلي يدل عليه اجمالا ولفظ المقول على كثيرين يدل عليه تفصيلا **قول**
فلا يكون فائدة تحت الكلي وهما تحت اما اولاهما في الاجمال والاول التفصيل ثانيا اوقع
في الذهن كما ذكر في محله واما ثانيا فلان غايته ما في الباء انه ما يدل عليه تفصيلا بغير
عما يدل عليه اجمالا وهذا الاعناء اعناء الموقوف على المقدم وهو لا يغير واما ثالثا فلان الجنس
لا كما هو في الحقيقة والنوع نفسه ثم يتم امتناعهما لتباين الجزاء والكل وامتناع كل
على نفسه فاورد المقول لدفع هذا الالهام كما سبق في الخ في تعريف الفصل واما رابعا
فلا لفظ الكلي مشترك بين الكلي الفعلي والكلي الطبيعي والكلي العقلي والكلي المنطقي
والاستعمال للفظ العربي في التوفيق غير صحيح ولا بد منه في اللفظ المشهور وهو مشترك في غايته
من قرينة يدل على انه المراد هو الكل المنطقي لا الكل العقلي ولا الطبيعي وهي هنا قولنا مقول

هذا هو المقول على كثيرين
وهو الذي هو المقول على كثيرين
وهو الذي هو المقول على كثيرين
وهو الذي هو المقول على كثيرين
وهو الذي هو المقول على كثيرين
وهو الذي هو المقول على كثيرين
وهو الذي هو المقول على كثيرين
وهو الذي هو المقول على كثيرين
وهو الذي هو المقول على كثيرين
وهو الذي هو المقول على كثيرين

على كثيرين واما خامسا فلان الجنس هو الكلي الذي له المختلفات فافهم بالاشتراك سواء
يقال عليها او لا واما مقولته عليها وكونها صالحا لذلك فافهم من بعد تقويمه كمانص
عليه بعض المحققين وما يقال من انه التنوين في قول المحقق فائدة لتفصيله فليكن مع قوله
فلا يكون فائدة تحت الكلي انه لا يكون فيه فائدة عظيمة وانه لم يخل عن فائدة لفظه بغيره
ردودا بما ذكره فليكن **قول** وهما سؤال وجوب وهو لا يقال ان مفهوم الكلي هو
الصالح لانه يقال بالعرض على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين ما كان مقولا على كثيرين بالفعل
فلا يغير عنه لان لالة المقول على كثيرين بالفعل على الصالح لانه يقال على كثيرين انهم
ولا لالة لانهم ليست بعبرة في التعريفات لانهما مقول لم يرد بالمقول على كثيرين في
الكليات الا الصالح لانه يقال على كثيرين او لو اريد بالمقول بالفعل يخرج من تعريف الكليات
مفومات كلية ليست لها افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن فانهما لا يكون مقولة
بالفعل بل بالصلية فيكون المقول على كثيرين بمعنى الكلي هذا عن اوجه كلام سبب المحققين
في حاشية شرح التسمية ثم انه هناك اعتدوا على كلامه فذكره هذا كراهة على غيره
لخوف اللامة **قول** والحق انه الكلي هناك جنس لا يفر على الناظر ان كانت الضرورة
في ذكره هو المقول ومختلفين الجاهل وانما قوله على كثيرين فليس ثباته ههنا
في توفيق كل مقول مختلفين الجاهل انهم وكفى **قول** والعقد الذي يخرج به النوع هو
مختلفين بغير مختلفين الجاهل **قول** فليكن يخرج به النوع الاول انما التعليقة كما في بعض
النسخ **قول** يتفق متعلقا فذكر مقول يكون متعلقا فليس عليه فليس مقول بغيره
والمتعلق الجاهل والمجود معا فلا حاجة الى قوله كل بل كان زائدا لاطلاقه كما قال التشرح
وفيه انه مقولته الجنس على كثيرين ليس بمفهوم الجنس كما عرفت فكيف بغيره فليكن
انه التعريف نوعا ففهم واعتباري وفي مثل هذا المقام اعتباري فلا يكون له جنس فلهذا
لانه اعتبارية التعريف لا ينافي تركه في الجنس والفصل يدل عليه قولهم انه تعذر الاطلاع

او تفسره على ذاتيات الاشياء في الماهيات الحقيقية واما في الماهيات الاعتبارية فلا تفسر
والا تفسر **قال الشيخ** وقول مقل متناول للجنائيات والكلبيات وفيه نظر لان قوله
كلما يخرج اولاً للجنائيات فليكن شملها ما ذكر بعد هو مخرج للجنائيات عن التعريف لانه الفعل
متناول للفعل للجنائيات قول بدفعها في التعريف ولا بد فيه اخراجها لعدم كونها ذاتية افراد
المعرف فاذا قلنا انها تخرج بقولنا على كثيرين بزم اخراج الخارج وهو باطل الاستدراك يحصل
والجواب انه الفعل متناول للفعل للجنائيات من حيث كونه الكلبي المذكور في التعريف ولا ينبغي
زائد كما هو رأيه وانه في الحقيقة معتبر اي القول من حيث هو مقل متناول للجنائيات وفي
نظر تعريف المتناول **قوله** لان يخرج تحقيق لا يكون مقولاً ولا محمولاً على شيء او رده عليه انه ان
اريد منه ان يخرج في الاخر فمعلوم ان لا يتم التعريف المقصود ببيان امتناع حمل الجزئية
مطلقاً وانه ايد اعم فلا يتم ذلك لانه حمل الجزئية على الكلبي ممكن كما يقال ان رتبة التعريف
زيد فانه اعتبار الذات والاختصاص والجزئية في كل تحقيق هناك ويمكن جواب بان
المراد منه ان الجزئية لا يكون مقولاً ولا محمولاً اصلاً انه لا يكون محمولاً على وجه يكون المحمول كمالاً بالطبع
والموضوع موضوعاً بالطبع **قوله** السند المتصل اخراجها كذا في الشرح وضع لفظ المصنف في الشرح
وهو سهل في فهم السامعين وهو ظاهر **قوله** فلا يكون منه تخصيص الاخر بهذا القيد بالتبوع حكماً
الاعتراض بان تخصيص الاخر بهذا القيد بالتبوع حكماً او رده التفتا زانه في شرح الشبهة
على القطب حيث خص الاخر بهذا القيد بالتبوع وهذا الشرح من حيث على اثر القطب
راي العقلاء استغناء عن الفقاري ما فعله الشرح من حيث على اثر التفتا زانه وادور
على ان الشرح بهما ما ادور وده التفتا زانه هناك وهذا الخلق في اعيان الفقاري على
هذا الشرح اعتد عنه باعتد ربه سبب الحقيقة في كاشية عن طرف القطب وقد عرفت
فما سلفناه لك فانه اخراج الخارج غير صحيح انه هذا الاعتد آ غير مفيد فظهر لك ان الجواب عن
الادارة بان اذا جاز ان يخرج الشيء بالقيدين فيجوز ان يخرج عنه باحد ما بعينه بالادارة والاختيار

وهذا الاختيار هو المخرج فلا يزم ان يكونه التخصيص المذكور حكماً غير واقع لما دونه الشبهة فقامت
الناقل **قوله** اعني الفصل والجملة اي مطلقاً سواء كان فصولاً او اجناساً
وسواء كان خواصاً او انواعاً او اجناساً وهذا القول اعني قوله في جواب ما هو مخرج الفصل
والجملة مطلقاً من حيث على ما سلفه لكن قد عرفت اننا قد سبق في آخرا الخارج غير صحيح
انه فصولاً او انواعاً وخصتها مخرج بقوله فمقتضين الجواب **قوله** كانا مقولين في جواب
اي شيء هو في ذاته لانه السؤال عن الشيء باي شيء هو طلب لا يميز ذلك الشيء عن غيره
وهذا القدر يفيد الامر الاول في الامر من التبيين وضع عليها الاستفسار وقوله وقام لمن
الافيد الامر الثاني من **قوله** وقام لكونها ماهية مختصة ولا مشتركة اما فصول
الانواع فانه الناطق مثلاً فصول لان ليس لها ماهية مختصة ولا مشتركة وهو ظاهر
لانه المختصة هو مجموع الحيوان الناطق والمشتركة هو الحيوان فقط واما فصول الاجناس فانه مشترك
بالادارة مثلاً فصول الحيوان وليس لها ماهية مختصة ولا مشتركة وهو ظاهر ايضا لانه المختصة مجموع
جسم نامي حس متحرك بالادارة والمشتركة بينه وبين النباتات هو الجسم النامي وكذا
الخواص اما خواص الانواع فلا تضاحك مثلاً فانه لسان وليس لها ماهية مختصة ولا مشتركة
كما عرفت واما خواص الاجناس فلا تضاحك مثلاً فانه للحيوان وليس لها ماهية اصلاً طاع
قوله لما هو عرض عام له اي سلب كونه العرض ماهية انما هو بالنسبة الى ما هو عرض عام له
والا فهو ماهية من الماهيات وذاته بالنسبة الى خصيصه كذا الكلام في عدم كونه مميزاً اعني
انما لا يكون مميزاً بالنسبة الى ما هو عرض عام له والا فهو مميز بالنسبة الى شيء آخر **قوله** وقوله
ذاتاً لبيانه العرف الظاهر فقوله لبيانه بدل الاول **قوله** بحسب الشبهة والخصوصية واما النوع
القول في جواب ما هو بحسب الخصوصية فقط فالتبوع الغير المنفرد والا فرد نحو الشمس في جواب
ما لا ينفرد عظم وده الشبهة ان ليس لها افراد او فاعلى هذا كان على المصنف ان يميزه
او يقول على وجه واحد او على كثيرين كما شرح به صاحب الشبهة فيكون على وجه واحد ان النوع

النحصر الشخص كما يكون في قول على كثير من الشارحة الى النوع المتعدد واخره وجواب
 انه لا بد وان يكون المراد بالكثيرين الكثيرين لا قسم في الموجودين والمتميزين
 والارزاق فخرج النوع المكنة العدد والافراد في الخارج كجمل من باقوت وخرج من بين
 وكالغناء فلا حاجة الى قيد ووجه لانه النوع المكنة في الشخص الواحد بحسب الخارج مقول
 على كثيرين متوهمين **قوله** مثاله كالانسان احدى الكلمتين اعني مثاله وكلمة الانسان
 زائدة كما عرفت **قوله** المشتبه بينها الظاهر لشيء كشيء **قوله** جوابا عن هذا السؤال
 عن الافراد بانهم **قوله** اعني كونه بحيث يكون الى حادثة ان كان منفصلا يستعد
 المقولته بالفعل كشيء كونه وباستعداد المقولته بالفعل بحسب المخصوصية في زمان واحد
 في حالة واحدة **قوله** لانه المقولته في زمان واحد اي لانه المقولتين بالفعل في زمان
 واحد هذا في غير صورة السؤال الذي صدر عن واحد عن الواحد وعن واحد كشيء كشيء
 اما بحسب الترتيب او معاً والافراد يخرج ما يكون النوع مقولاً بالفعل بحسبها ويمكن
 كل من المقولتين بالفعل فالمراد من المعية في المعية في الوجود والافراد الزمان والشيء
 اختار ان يعقبا في زمان واحد فاقول المقولته بالصلواتية واجتماع كل في الصلواتية
 في ذات واحدة في زمان واحد فاقول المقولته بالصلواتية واجتماع كل في الصلواتية
 في المعية كما ذكرنا وتكمل وجهه هو قولها والتفويض في التبرجج اليك **قوله** كالقلام
 هناك في انه ذكر الكلي غير مستدرك بل الكلي هنا جنس يشمل الكليات بسرها وذكر
 القول بتعلقها **قوله** فت اراد ان يخرج قسمي العرضي لا دفعه ما ذكرنا انه افواج الخارج
 غير صحيح ان القيد الذي يخرج الجنس يخرج به ايضا خاصية الجنس العرض العام والفصل البعيد
 في بعض الحقائق كلام القبط وهو قوت في جواب ما هو يخرج الشئ الباقية بالبقية
 في التعرض للافواج لا الباقية في التعريف **قوله** ايضا اي كما يكون مقولاً بغيره يقال في جواب
 انه لا يخلو على المختلفين بالحقائق **قوله** وان كان مقولته بحسب احتمال السؤال اما ربطه لقولنا ان

يكون مقولاً الى وشارحة الى انه ذكر هذا القيد اعني دونه الحقيقة ليس بامر ضروري
 بل هو امر استحسان بناء على انه المتبادر من المختلفين بالبعد وهو الاختلاف بالعدد وصريحاً ودائماً
 لا الاختلاف بالبعد في ضمن الاختلاف بالحقيقة والاختلاف بالبعد في قولنا ما زيد وعمر وهذا
 الفرض وذلك الفرض في ضمن الاختلاف بالحقيقة وايضا انه المتبادر من الاختلاف بالعدد وهو
 بالبعد فقط فالمراد من التفهيم من قوله لو لم يقيد لدخل الى منبته على الظاهر لمعونة الوهم ودور السؤال
 بمعونة الوهم ما يصح وجهاً لزيادة هذا القيد هكذا ينبغي ان يفهم هذا القيد المقام **قوله** في حكم
 الوحدة اي في حكم حقيقة الوحدة **قوله** بقية ان يقال في الجواب انه كانا مطلقاً او محاسناً وما قيل
 وتماثل ان يقول اذا اعتبر التمييز الى الفصل البعيد لان مع عمومه في نفسه وكان مقولاً
 في جواب ان شئ فلم لا يقع العرض العام المأوى في العموم المحاسن مقولاً فيه والجواب بانه العرض
 العام لا يتميز به اصلاً فانه المعتبر فيه العموم المنافي للمخصوص غير مفيد اذا العموم ثابت للعرض العام
 ثابت للمحاسن ولا نسلم عدم اعتباره كيف ولو لم يعتبر العموم لم يبق الفصل البعيد فصلاً بعيداً
 فغيره نظر في نفسه المقول في جواب ان شئ هو في ذاته كونه في نفسه المقول بتعلقه بالكل
 انه ماهية مركبة من **قوله** مثل ان تعرضت عام ما هيته الجوانب هو المحاسن المحرك
 بالارادة فانه كلما منها منسباً وبيان **قوله** السد على بطلانه اي على بطلان تركب الماهية
 من امرين منسباً وبيان بوجهيه احدهما ما ذكره المحقق واما الثاني فيبان بقوله ان الجنس الذي
 هو كالجوهر لو تركب من امرين منسباً وبيان فاحدهما ان كان عرضاً كان مقولاً للجوهر ومحمولاً عليه
 بالمواطاة اذ الكلام في جوهر المحول وكيف يحمل مع انه بينهما مناسبتة في الخارج وان كان جوهره فانه
 كان الجوهر المعرف عين حقيقة كان الجوهر حقيقياً الكل وان لم تقدم الشئ على نفسه وان كان ذلك
 كان الشئ جوهر النفس لا جوهر الجوهر وان كان خارجاً عنه وهو محمول عليه كان عرضاً له المحول الخارج
 عارضاً فيكون جوهر الجوهر الشئ الذي حقيقة الجوهر عارض له حقيقة الجوهر مركبة من الامر المنسب
 اللذين احدهما ذلك الشئ وذلك الشئ يتبع ان يكون عارضاً لنفسه فحين ان يكون العارض هو الآخر

من التبعين فلا يكون العارض تمامه عارضاً وهو محال مثلاً الجوهر مركب من **أوب** و **اب** وانتهى
 عرض الجوهر الذي حقيقة **أوب** وينتفع **اب** يكون عارضاً لنفسه فحقائق **اب** يكون العارض
 هو الجزء الآخر **اب** فلا يكون العارض تمامه عارضاً وهو محال وجوابه منع احتمال ذلك في العارض
 بمنزلة المحل الخارج فان كل ما يمتد به مركبة في الجنس الفصل في النسبة الى احدى عارضات التمام
 كالان في الحيوان او الناطق وهذا الشرط **اب** في نفسه ضرورة وجوب احتياج بعض
 اجزاء الماهية الحقيقية الى البعض **اب** في الاخر فلا لا يتم وجوب احتياج بعض
 الماهية الحقيقية الى البعض **اب** في الاخر في الخارجية المتأخرة في الوجود العيني
 وانما في الاجزاء المحركة فلا لا يتأخر فيها في الوجود الخارجي قطعاً **اب** بل في الوجود
 والجواب اننا لا نلزم لزوم التأخر لجواز احتياج كل الاخر بوجه آخر كالهيكل والصورة اذا هيئت
 محتاج الى الصورة في بقائها لانه الصورة يستحفظها بتأخرها عليها والصورة محتاج الى الهيكل
 في الشخص والصورة اللازمة للشخص **اب** بل في الرجوع طامرج فلا لا يجوز ان يكون في ملام
 احدى ما يفتق الاحتياج الى الآخر في غير كليهما وان تساوى في الصدق فلهما متعارفان يجب
 المعلوم **اب** اي لفظ الجنس تفسيره دفعا للمعنى فانهم **اب** فلا يلزم الساقض او التناقض
 اللغوي والاحتمال في كل التعريف والتعاريف كلها في قبيل التصورات فالصديق مفقود
 بهما ركن فصلان في تحقيق الساقض الاصطلاحي ولو اغمضنا التعريف غير ظاهر الحال واعتبرنا
 في التعريف حصول مقدمة فائدة بقاء النفس في ركن الثاني في ان تحقيق الساقض الاصطلاحي
 ايضا شكل وما قيل ان لو اعتبرت المقدمة المأثرة التعريف بهذا الفصل لا يميز بين
 الراكات في الجنس فقط بل في الوجود ايضا فنصدق في آية الفصل لا يميز في الراكات
 في الجنس فالتناقض على معناه الاصطلاحي ففيه ما فيه فليتنازل **اب** رد المص جواب **اب**
 انه يشير الى المذهبين هذا هو الموعود الله ذكرناه سابقاً انه ليس في مرتبة آية كلام المص لانه
 الى المذهبين تأييداً لما قد ذكر **اب** لانه يميز بين شيئين في ذلك قد عرفت فيما سبق آية الدليل

القائم على بطلان محل نظر فلا يكون المذهب مردوداً بالكلية بل هذا المذهب انبى بنظر المص
 مقدم الاحتياج الى الاخر فيمنع ولو سلم انه مردود ولكن لا بد من ذهب خلافه ان يقيد
 بقيد خرج به ذلك المذهب تنصيصاً على مذهبه ودفعاً لقولهم المص الذي سلك اليه
 قوم كثير من ومنه هنا عرفت انه من هذا الاعتراض بناء على نسخة ان لا يذكر السبق واري
 انه هذه النسخة من قلم النسخ **اب** على هذا اي على عدم بطلان تركب الماهية ونفع في كثير
 في النسخ بهذا المقتضى عدم المضاف الى البطلان وهو سؤدد في النسخ **اب** كما مر في نون الجنس
 من آية قوله اولاً وانما لبيان الواقع لا للاختراع **اب** على التقديرين ما ذكرنا في نسخة ان لا يذكر
 يكون ان رايه بهذا هو الاكتفاء بالجنس على نسخة ان لا يذكر بطلان تركب الماهية في مرتبة
 من ويبين **اب** لانه يجمل ان يكون **اب** في النسخ **اب** في قوله المذكور في النسخ
 السابقة له في قوله **اب** في قوله الجنس مثلاً في الماهية وجوان في بيان ذلك في كل
 فلا وجه لحكم بذكر التبعين **اب** لانه لا يقال لا يجمل على العلل فدفع ذلك التوهم بقوله
 يقال في جنس **اب** في قوله عليه انه كان على المص **اب** في قوله لا يقال لانه ادل على المقصود منه
 كما في متن التسمية الآتية يقال اشارة على جعل لواقف ما ذكر في نون النوع والجنس وغير
 من قوله يقول بعد الامكان وانما قال **اب** في النسخ **اب** في النسخ المتفق الحافين كالفصل
 ومختلفة الحافين كالفصل السعيد **اب** يمنع انفكاكه عن الماهية في حيث هي اي بمعنى انه
 لا دخل لاحد الوجودين بخصوصه في عروضة الماهية لانه يورث الماهية المجردة عن الوجودين
 كلاهما او يمنع ثبوت الماهية بدون واحد منهما فضلاً عن كونها ملزمة للآزم **اب** كالحجاب
 بالقوة وفيه نظر **اب** او عن الماهية الموجودة قبيل عدلها كالتوكل في الوجود والآن
 كما قلنا في التوكل ليس كذلك واجب بقاء المآل بل الوجود ما يمنع انفكاكه عن الماهية
 بشرط الوجود ولا يلزم ان يتحقق مع كل في موجوداتها الى الصلة بل يجوز ان يكون ذلك الامتناع
 مع بعض في تلك الموجودات **اب** كالتب والتب تبيل بطور انزال والتب
 واضح وبالتب فحق اذ بطل انزال بل يدل مع بقاء الموعود وهذا لا يدل على انزال الموعود

في كل بعضه الشب على الكثرة وهي من اثنين الى اربعين مع انه طلب المتعارف
وقال بعض المحققين نقلاً عن شيخهم المحدث السمان في الحاشية على السلام بصيرتاً
على رأس كل نسبة وهذا القدر يكفي لفهم التمثيل **قوله** كالفرق انه لم يكن له حال
وكالفقر انه لم يكن غناه وقد اختلف النسخ بينهما في بعضها وقع كلمة يمكن بالكتابة
في المثالين وفي بعضها بكلمة لم فيها وقع الاول لا مكانة فيها في الاسكانه الآتي وعلى السكت
بمع الاسكانه الوقوع لا الآتي **قوله** فذلك السند اخرج الفصول الى جميعا قد عرفت ما فيه
فذكر **قوله** قد مر مراراً متقدمة انه العرض لا يقال في الباب لا يلحق على التارة تغير
السؤال على هذا الطريق قد مر اولاً بالاجابة في قول واجب لما عاين في التفسير ان يقال قد
غير مرة انه العرض العام لا يكون مقولاً وهذا حكم انه مقول وانما هذا الاتفاض صريح
مع الانخفاض عن آية المقولية المنفية اي مقولية هي وايضا لا يلزم لهذا التفسير قوله وانما
الاتفاض صريح **قوله** العرض العام وهي العبارة انه يقول العرض العام لانه احد في الوصف
الذي يقال انه قد ففقت بحد الباء المستدرة صار اسم العرض مستر كائنه وبين ما هو
نسيم كجوه فصار مظنة الاشبه فلهذا قال بعض المحققين ليس هذا العرض هو العرض الذي ياراه
الجوه كحاطة قوم اما اولاً فلا قد يكون جوه كالجوان الناطق ووجه ذلك ان العرض الذي
يقابل الجوه وانما يتا فلا قد يكون محمولاً حقيقة اي بالمواظاة كالكس على الالف ووجه
ذلك فانه لا يمكن على الجوه الا بالاشتقاق فلا يقال الجسم هو بيان بل ذو بيان كما عرفت
فيما سبق **قوله** لعدم الاتحاد لا يقال انه اراد عدم الاتحاد لعدم الاتحاد في ذات الجوه فظاهر
انه اتحاد الجوهين في القضية المذكورين متحقق وانما اراد عدم الاتحاد في متعلق الجوهين
فلا يلحق آية المنطقيين لا بعد ذلك مثل هذا في باب الساقض في الاختصاص في الجوه بل
في الاختلاف في المتعلقات فقول لعدم الاتحاد في الجوه غير جيد لانه يقول ان المتعلقين
كلان على مذهب المتأخرين في آية الوحدان المعبرة في اتساق كل واحد من

في الجوهين
في الجوهين
في الجوهين

وحدة الموضوع ووحدة الجوه والاختلاف الواقع بينهما في المحل راجع الى اختلاف الجوه
فخرج قول المحقق لعدم اتحاد الجوهين فقاتل **قوله** خرج النوع بهذا القيد مطلقاً في النوع
بطلن بطلن على معنيين احدهما ما ذكره المحقق ويقال له النوع الحقيقي وبانيها الماهية
المقول عليها وعلى غير الجنس في جواب ما هو ويقال له النوع الإضافي ويشمل هذا المعنى نحو
الجوهان الجسم النامي والجسم في الاجناس المترتبة فكيف يخرج بهذا القيد النوع مطلقاً
الا انه يقال المراد منه معنى في قوله خرج النوع بهذا القيد مطلقاً انه يخرج بهذا القيد مطلقاً
الانواع الحقيقية مثل الان والانس والبق وغيره **قوله** فلا يخرج عن تعريف العرض العام
وهو ما يجب وهو ان جوه كونه عرضاً عاماً غير جوه كونه خاصاً وهو ظاهر فانه اراد ان جوه كونه
الجنس في حيث انه عرض عام بالنسبة الى النوع وادخل في تعريف العرض العام قسمين الاول
لانها من هذه الحقيقة لا يقال لها خواص الاجناس وان اراد انما هي حيث كونه خواص الاجناس
وادخل في النوع المستند المستند **قوله** ولا يدخل في تعريف كونه غير مقول
على ما في حقيقة واحدة فقط في آية المراد حقيقة الوحدة حقيقة التي اعتبرتها
بالقياس اليه حيث سوا كانت افراداً مختلفة الحقيقة كالحيوان المعبر بالنسبة اليه بالاش
حياته او متفقة حقيقة كالان من المعبر بالنسبة اليه الفاضل حيث فاجوبان وانما كان
افراداً مختلفة الآلة حقيقة واحدة فالكس المقول على افراده في حيث انه مقول على افراده
كقوله مقول على افراده حقيقة واحدة فلو اعرضنا وان كان حيث انه مقول على افراده بالاش
والانس وغيرهما مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرهما فهو بالاعمال الاول في اعتبار الاش
عرض عام وانما ليس في ان اسم الحقيقة بالنسبة الى تمام ماهية ما تحتها من جواهر كالموت
فانما هي الماهية في النسبة في النوع وتعرفه المذكور ينطبق عليه وان كان مطلقاً في اعم غير ذلك
وادخل في تعريف العرض العام بل لا يجوز التكلف لادخاله في تعريف الحقيقة لان منها عرض عام ماهية
المذكورة وهي خواص الاجناس بانه في نظره وجوه يعرف كل واحد منها من مظهره ما ذكرناه
انما **قوله** فان اردت ان تزيل شريك في هذا العام اي في كس الكس فارجع الى المحل

ايها

وقال بعض المحققين يجوز ان يكون لبعض الرسوم خصوصية يفيد بها تصور كنه المرسوم **قول**
على ما هيته التي وحقيقة وجوده وذاته فانه اقصر على واحدة فلهذا الكلام الرابع
لكانه الكلام تاما ايضا **قال الشيخ** في السجل بان الملائكة انه لو اضاح لحد
المعروف بالكر لا ضاح هذا المعرف ايضا لا يعرف آخر واهم جوا وبر عليه ايضا انه
لو كان للمعروف معرف بلزم في وهما لان شرط المعرف مساواة للمعروف بالفتح لكنه اخفى
لانه معرف فاقص منه ذرة كونه متوقفا للمعروف فلا يفتح التعريف به والجواب انه يجوز ان يكون الشيء
باعتبار ذاته مساويا للشيء باعتبار عارض في عوارضه اخفى منه ومعرف المعرف كذلك
قول لان قد لا يفسر نفس الشيء لانه المفهوم الذي يكون متوقفا وقد المفهوم كلف وهو قول آل
على ما هيته التي ليس نفس ذلك المفهوم الذي بل فردا في ذلك المفهوم الذي هو صا
على ذلك الحد وعلى جميع الحدود **قول** كذلك وجود الوجود والما في الوجود الذي هو عارض للوجود
المطلق وقائم به ليس نفس ذلك الوجود المطلق ضرورة ان المطلق صادق على ذلك العارض
وعلى كل واحد في الوجود ذات الحاشية **قول** والاول ان لا يجاب كذلك بل يجاب بما اتفقنا في
لانه يمكن ان يكون المراد من قول فان قد لا يفسر لانه ان الحد الذي هو مفهوم قولنا قول آل
على ما هيته التي لا يحتاج الى مفهوم آخر في بيته بل نفس هذا المفهوم كلف في معرفته العقل اياه
وحاصله انه يتوقف ببداهة العقل **قول** لان معرف المعرف لا يبين انه لكل في المعرف ومعرفه
بالكر فيهما مفهوم ما مغاير المفهوم الآخر ومفهوم المعرف الاول ان كان فينا كما لا مفهوم المعرف
الثاني لكن مفهوم معرف الشيء يجوز ان يكون معلوما ببداهة العقل وذلك ان تقرر به بما
حررناه لك جوابا لثاني فاعلم ان قولنا **قول** او لكونها معلومة باللبس الظاهر فيقول
هذا الكلام فيما بين لان الظاهر انه لا يقع ان يكون شيئا فانه يحتاج الى معرف آخر **قول** وانما بان
عطف على قوله ان السجل فالمعطوف عليه منع للملائكة والمعطوف ليس للملائكة ومنع لبطان
اللائم **قال الشيخ** وهو الذي يتركب من جنس في وفصله القريبين ويدخل فيه المركب من جنس القريب
والفصل القريب والحاشية مع انه لا يسمى قد انما بل رساما انما كل في حد ذاته وكذا يدخل فيه

هذا الكلام تاما ايضا
قال الشيخ في السجل بان الملائكة انه لو اضاح لحد

المركب من جنس القريب والفصل القريب والحاشية مع انه لا يسمى قد انما بل رساما انما كل في حد ذاته وكذا يدخل فيه
الرسام انما كل في حد ذاته كذا انفس وفيه انه صرح الفاشية في بعض مؤلفاته ان مثله لا يسمى قد
الرساما ايضا لانه يقال انه قد فقط في وفيه **قال الشيخ** والحد الذي يتركب من
وقال بعضهم اذا كان مركبا من الداخل والخارج وكان الداخل قريبا وفصلا قريبا يكون التوقف قد
ناقصا ايضا كما في الناطق **قال الشيخ** عن جنس بعيد لانه ان جنس بعيد مطلقا فيه دخل فيه مثل الناطق
الناطق والوجود الناطق **قال الشيخ** عن جنس بعيد لانه ان جنس بعيد مطلقا فيه دخل فيه مثل الناطق
منه الداخل والخارج وكان الداخل غير جنس القريب يكون الاسم ناقصا ايضا كما في الناطق الناطق
او الجسم الناطق والوجود الناطق **قول** لعدم مطابقة السؤال بما هو لا يفي على الظاهر ان عدم
مطابقة الجواب لسؤال بما هو على وجهين احدهما ان يكون السؤال بما هيته والجواب بما هيته اخرى
مباينة للسؤال عنها مثل الجواب الناطق في الجواب عن السؤال بما هيته الانسان والاشياء لا يكون
جوابه بما هيته مباينة للسؤال عنها بل كانت جامعة وامنة لكن لم يورث فيها جميع الذوات بل بقي
شيء منها والفاء في الاول اسم وفي الثاني ممنوع بل عدم المطابقة الذي فيه انما يوجب نقصا
لا الفساد وذلك ان يقال ان الحد الناطق **قول** يخرج ما ليس ببول في الانطاف هذا اوله في قول بعض
يخرج من دور الانطاف **قول** ما هو مستور بالبشرة هذه عبارة شائعة والاول مستور بالجلد بدل
البشرة اذ البشرة انما تطلق على ظاهر جسد الانسان على ما صرح بالجوهر في الصحاح **قول**
وما كانا الحجة مركبة في القضا بالما او صرف الافتراض عن قول آل راجع لما فرغ عن القول في شرح
شرح في حجة وهو انه ليس في هذا القول انه اردت القول في راجع بحيث القضا **قول**
لتركب المعرفات منها وفيه سؤال ظاهر لان القول في راجع لم يتركب من حيث الكلمات المنسبة
بل من موضوعات المباحث وهي النفس والكليات والجواب ان الضمير في منها راجع الى الكلمات المنسبة لا الى المباحث
وهي مباحث طوبى على غيره **قول** لان الشرح في انما هو شروع في جوده في انما في هذا
الكلام مغالطة لانه الشرح في انما هو شروع في جوده في انما في هذا ذلك الجوده في ذلك
الشيء بالفصل والقضا بالان شروع فيها منها ليست اجزاء في حجة بل بالفصل فيكون الشرح فيها

هذا الكلام تاما ايضا
قال الشيخ في السجل بان الملائكة انه لو اضاح لحد

شرعاً في الجواب وفي هذا القول شارح الآيات المطبوعة في الفصول الثمانية
 والمقصود من التصديقات في هذه الآيات أن تعلق في المقصود بمرس الخلق
 والقول في شرحه وشرحه أيضاً بمرس القضاء في مجموع هذا الفصل الرابع بالذکر في
 الفروع والشرح أنه المتعلقين بفتح اللام وفي الآخرة هذا التخصيص منه تنبيه على جلاله
 قد روي ذلك في الأصول المذكور في مكان الله المحصور المذكور في الآية المذكور في كمالهم هذا الظاهر
 كلاماً لا يخلو عن الاضطراب أو قد اتفقوا في الشرع فيها شرعاً في الجواب بتبني على توضيح
 الشرح ذكر القضاء في هذا القول مبني على توضيح ذكر الآيات في هذا الموضع المذكور في الجواب
 والآيات المطبوعة في هذه الآيات مقدمة الشرطية المذكورة في التفسير قوله
 والمقصود من هذا التفسير أن يبين في الشرطية المذكورة ثم الظاهر أن القول في الجواب
 عن المطبوعة في المقصود لا يقتضي بسبب التفسير بل التفسير على تعادلت المطالبين
 وإن في أوله لأن المعبر إلى الجواب في الموضع الذي هو كونه حقيقة في أحد الجوانب في الآخرة
 كما ذكره وهو يحمل أمرين الأول أن يكون حقيقة في الموضع الذي في الموضع والثاني في العكس
 فلا انطباق بين الطرفين والدعوى فلا لا تفصيل في تعيين المحكوم عليه بالادوية
 قوله في ذلك القول في معنى آية لفظ القول أيضاً بطلان عند معنيين أما بالاشتراك
 أو بالحقيقة والمجاز ويرد على الأول جمع معنيين المشترك وعلى الثاني جمع الحقيقة والمجاز في التوفيق
 ويمكن الجواب بعموم المجاز وعن الأول بعموم المشترك **قوله** زيادة لفظ في قوله لا يغير
 هذه الكلمة زيادة على أصل المرد الذي في فيه أن يقال سواء كان مركباً لفظياً كالفقصة الملقطة
 أو مفهوماً عقلياً كالفقصة المعقولة ومع هذا لا يخلو عن التفسير لأنه لا يخلو عن التفسير
 وهو استعمال اللفظ في غير حقيقة بلا قصد علاقة معنوية ولا نصب قرينة وآية عليه اعتماداً على ظهور
 الفهم في هذا المقام **قوله** وهو اللفظ المركب بغير مفهوم قول اللفظ المركب **قوله**
 والمفهوم العقلي المركب بغير مفهوم قول المفهوم العقلي المركب ويجوز أن يكون ذلك في تشبيه
 الشيء بنفسه وبغيره مثلاً قاله المحقق **قوله** اخبارياً بالظاهر اخبارية وكذا الكلام في أن يقال

وفيه نظراً لأنه يمكن التفسير الجواب أنه لا يمكن التفسير عن الطرفين بالمفردتين مع بقاء
 صورة المحل فيه ولا يمكن التفسير عن الشرطية بالمفردتين إلا بتفسير صورة الشرطية فيه
 وإخراجها من بينها والحق أن ههنا معبر به ومعبر عنه فحق المحل يمكن التفسير عنها بالمفردتين
 مع بقاء صورة المعبر عنه في المعبر به بخلاف الشرطية فإنه لا يمكن التفسير عنه بالمفردتين
 إلا بتفسير صورة المعبر عنه في المعبر به فالمراد في قولنا لا يقال في الشرطية هذه القضية
 تلك أنه لا يقال هذا القول في الشرطية مع بقاء طرف الشرطية وطريقها وهي أن تحقق
 تحقق **قوله** أنه بعض المحليات وهو قولنا أنه زيادة أبوه قائم إلى الآيات أنه تنقضي
 المحل غايته تفصيله في طرف القضية أما أن يكون مفردتين أو لا الأول يجوز زيادة قائم
 والثاني أنه أن يكون الطرفين معاً مركبين أو لا فالفصل الأول يشمل فساداً أربعة لأن
 الطرفين أما أن يكونا مركبين تامين مثل زيد قائم أيضاً زيد ليس بقائم أو مركبين
 ناقصين مثل غلام زيد أخو عمه أو المحكوم عليه قائم والمحكم به ناقص مثل زيد قائم كلام
 اخباري أو عكس هذا مثل الكلام الاخباري بفتح الكون عليه والقسم الثاني وهو
 عالم كين الطرفين مركبين مقابلين فساداً أربعة أيضاً لأنه إما أن يكون المحكوم عليه مركباً
 والمحكم به مفرداً أو عكس هذا فالفصل الأول من خصم فساداً الأول أن يكون المحكوم عليه
 مركباً تاماً نحو أنه يقطع ويمنع زيد وأن في أن يكون ناقصاً نحو ترتيب العالمين وادعاء القسم
 الثاني وهو ما يكون المحكوم عليه مفرداً أو المحكوم به مركباً فساداً أيضاً الأول أن يكون المحكوم به
 مركباً تاماً نحو حكم الرحمن علم القرآن والثاني أن يكون المحكوم به مركباً ناقصاً مثل قوله
 عليه السلام قائم النبيين والمحيي رحمه الله أقصر من هذه الآيات الثمانية على ثلثة التفاهة
قوله فلت يعلموا أن لم يكونا قضيتين بالفعل إلى ما قبل هذا الجواب أن نقض
 العلم بأن المحقق التفسير في المحقق هو جابن وأما القطب آراي قد نبأ أن العلم
 القضية عند العلمتين أيضاً بطريق المجاز غايته أنها لم يصر قابلاً للمجاز بل أقصر على توضيح
 علاقة المجاز **قوله** بسبب صدق قضية وهي التفسير موجد على تقدير صدق قضية أخرى

كما

كلامه رحمه الله يفيد ان السبب المتحقق في اول الشرطية انما يصرف الى ما لا ينفصل عنها
قول وتسمية المنفصلة بالشرطية الى ذلك التسمية الموجبات بالحمية والمنفصلة والمنفصلة
 ظاهرة لتحقق محل الاتصال والانفصال فيها وانما السبب فليست كذلك فاما اذا
 قلنا زيد ليس بكاتب فقد رفعنا محل وكذا اذا قلنا ليس كذا اذا كانت الشمس طالعة
 فالتسليم موجود وقد رفعنا الاتصال وكذا اذا قلنا ليس انما يكون الان في كذا او كذا
 فقد رفعنا الانفصال فليكن يتحقق محل الاتصال والانفصال فيها لكنها سميت بهذه الاسماء
 بطريق المجاز لمسابتها بموجباتها في الاطراف اذ لا يخرجها قبول المحل والاتصال والانفصال
قول فيكون معنى الشرطية في المنفصلة حقيقة وفي المنفصلة مجاز كما انه المنفصلة والمنفصلة
 في موجباتها حقيقة وفي اسباب مجاز ومنها سؤال وجواب تركناه هذا بالاطالة
 ولم يذكر الجزء الاخير الى ذلك المبدأ كالموقع والآن وقوع الذي هو الجزء الرابع **قول** وهو النسبة
 الحكيمة ولا بد منه الاظهر ولم يذكرها المصنف لانه يريد ان يبين انما تعييل للسفر
 وجواب لا عرض شرح **قول** لان ذكر ذلك الجزء يحذف الى الظاهر ترك كلمة ذكر
 ثم هذا السؤال والجواب مبني على ما قاله الشيخ في الشفاء من ان هو في قولنا زيد هو قائم
 دل على النسبة وانما على قول بعض المحققين فانه دل على النسبة في كلام العرب ليس
 ما ذكره الشيخ بل حركه ارفع في الحركات الاعرابية وما يجري مجراها في الالف في التثنية والاول
 في الجمع فعلى هذا يكون زيد كاتبا قضية ثنائية اي ذكر فيها ثلثة اجزاء وقولنا زيد هذا
 قضية ثنائية اي ذكر فيها جزآن فقط الموضوع والمحمول **قول** فقد سكت ذكر ما هو
 اكثر ذكرا كما هو رأي في هذه المسألة **قول** والقسم الاول الى القسمين الموجبة والسالبة
 التي هي قسم اولي القسم **قول** قسم ثانياً للقسم اي الذي هو مطلق القضية
قول فانه قلت فعلى هذا انما هذا اعراض على قول ان رفع تقسيم القضية ثانياً الى
قول فمبني اي فمبني ان في الجملة في المقام الموجبة والسالبة **قول** فمبني هذا هو الظاهر
 لكن ان رفعنا هذا الظاهر الى كلام المصنف يكون الانقسام الى المنفصلة والمنفصلة

في قوله زيد ليس بكاتب
 رفعنا محل وكذا اذا قلنا
 ليس كذا اذا كانت الشمس
 طالعة فالتسليم موجود
 وقد رفعنا الاتصال وكذا
 اذا قلنا ليس انما يكون
 الان في كذا او كذا فقد
 رفعنا الانفصال فليكن
 يتحقق محل الاتصال والانفصال
 فيها لكنها سميت بهذه
 الاسماء بطريق المجاز
 لمسابتها بموجباتها في
 الاطراف اذ لا يخرجها قبول
 المحل والاتصال والانفصال

في الالف ام لا دلالة للقضية وملاحظة انه راجع في الموجبة والسالبة المذكورة بعده بعيد
 وهذه الظاهر ما قاله بعض المحققين من ان ظاهر كلام الشيخ في الاكثر ان يكون المنفصلة والمنفصلة
 في الالف ام لا دلالة للقضية لانه قال واصناف التركيب الجبري ثلثة فليس يتم كلام الشيخ
 بل انما ياب **قول** زعم بعض القاصرين الى المسمى المشهور بقوله احمد قال في حاشيته فان
 ان تعريف الموجبة والسالبة منقوض بالقضا الكاذبة لقولنا الان في كذا وكذا في الان في كذا
 وغير ذلك فانه الاول موجب والثاني سالبه مع انه تعريفهما لا يصدق عليهما بل يصدق على
 تعريف السالبة وعلى الثاني تعريف الموجبة فلا يكون التعريفان مطروحين ولا يعكس وانما
 منقوض بالقضية المنفصلة الموجبة والسالبة فانه لا يقال في موجبتها الموضوع محمول وفي سالبها
 الموضوع ليس محمول بل مقدم ملزوم للثاني والمنفصلة المقدم ليس ملزوم للثاني فلا يكون التعريف
 جامعاً ايضا قلت لعل هذا التقسيم ليس لطلق القضية بل للقضية الحكيمة الصادقة لكن هذا
 الجواب بناء على عموم قواعد هذا الفن ويمكن ان يجاب عن النقص الاول ايضا بان المراد بقولنا
 الموضوع محمول ما هو كذا في الظاهر سواء كان في نفس الامر او لا فظاهر وما ذكرتم انتهى ولا يخفى
 ان القائل اور **قول** النقص على طريق السؤال ثم اجاب عنه بان التقسيم ليس لطلق القضية
 بل للقضية الحكيمة الصادقة ثم زيف الجواب وردة ثم ان الجواب ماله ورجعه ما ذكره شارح
 رحمه الله فالتشريع عليه بانه في القاصرين وبانه اركب في الجواب حكماً بارداً مع انه زيف
 الجواب وردة وبان ما استشكله ظاهر على من له ادنى فحاسة في هذا العلم مع انه كذا بانها
 للمبتدئين الذين هم مظنة الغفلة عن حقيقة الحال وانما انما اور والنقصان بقوله فانه قلت
 ووجه بقوله ويرد للقائل وهوها ثم انه دفعه اخيراً خروج عن الانصاف وقيل لا مذنب
 الاعتصاف **قول** وارتكب الخلف كلمة الزائدة الا انه جعل على التقسيم فالمنع ذهب
 مركباً الى الخلف او اركب ذاهباً الى الخلف **قول** او في فحاشية في هذا العلم اذ قد اركب
 على وجه قول القائل ان الموضوع محمول سواء طبق هذا القول لما في نفس الامر ولا ودد الرب
 على قوله ان الموضوع ليس محمول سواء طبق الواقع او لا **قول** نعم يخرج اذا هو زيد في الدليل

في يقع بعد اعتبار قيد يقع في وجهها مثل نظر ايضا لان القول في النسبة التي يفهم من قولنا النسبة
جاء في التي بها يقع ان يقال الموضوع محمول حيث يقع وان لم يقع بهنا لم خصوصية المادة والنسبة
التي في قولنا الان : ليس كجواب هي التي بها يقع ان يقال الموضوع ليس محمول وان لم يقع بهنا
نعم يخرج اذا قيد الحكم في قولنا ان سراجا على ما يقع ان يقال انما بالمطابقة لما في نفس الامر **قوله** المتداول
في العلوم فائدة هذا القيد سيجي بعد هذه التحفة **قوله** فالقضية ففوضه وشخصه وبهنا
اشكال لا يابس ذكره ودفعه وهو انهم ان ارادوا ان يدلوا الموضوع في الذكر كونه شخص
في القضية الشخصية فهذا الكاتب وانما قائم ليس كذلك لما قالوا انه اسماء الاشياء
والمفردات موضوعه لمعناه كونه وان ارادوا انما ماصدق عليه الموضوع في الذات كونه
شخصا فمثل كل ان : حيوانا كذلك لانه كلف من كونه شخصيا والجواب انه مرادهم انه
كونه الموضوع في الشخصية بحيث يفهم منه شخص معين لا يجمل الاشراك كما يفهم من قولنا
انما قائم وهذا الكاتب مثرا به المعين محسوس بخلاف كل ان : حيوان وهذا الجواب
على رأي جماعة ذهبوا الى انه نحو الضمائر واسماء الاشياء موضوع بالموضع العام للموضوع
العام ومنهم المولى المحقق التفتازاني واما على رأي جماعة ذهبوا الى انه موضوع بالموضع
العام للموضوع لا انما هي من المولى المحقق القاضي عقد الملة والدين والمولى المحقق الشريف
اجرباني فلاحته الى هذا الجواب بالجواب اختيارا رتب الاول في الترتيب الواقع في السؤال
قوله وهو الموجبة الكلية لراي الكل الافراد في الكل الجزئي **قوله** لتلك بيانه عند الافراد
يعني بيانها في الكلية والجزئية **قوله** وانما كان على الافراد في قولنا اشياء مملوكة لا حاجة اليه
بل الاول بعد قوله في القضية طبيعة فمنها قسم رابع لم يذكر **قوله** ومحصل الجواب ان الكلام
اليه ورتب الجواب بالاول في فهمه من قال انها داخل في الشخصية لانه نفس الماهية في حيث انها
صورة حاله في العنصر جزئي ورتب ان الحكم في هذا ليس في حيث انها صورة شخصية وجميع
المحصولات هذا الاعتبار ايضا موضوعها شخص ومنهم من قال انها داخل في الماهية في حيث
انه حكم على كل اهل بيانه كونه ورتب انهم جعلوا الماهية في قوة الجزئية وهذا لا يصدق على الجزئية

21
او ليس بعض من افراد الان : نوعا شاكرا ومنهم من اختار ما ذكره الشيخ وضعف ايضا
بانه المخصوصة ايضا لا تعتبر في العلم فلهذا اختار التافرون التبريع في القسمين والثالث
ويكن الاعتدال عن الثالث بانه ربما يقع القضية الشخصية كبرى في اشكال الاول ومنهم من
قسم القسمين ورتب على الاربع قضية اخرى وهي القضية العامة ومن اراد الاستقصاء
فعليه بالمطلقات **قوله** والحكم في القضية الطبيعية على الطبيعة هذا قول الجمهور والمحققون
على ان الحكم في محله مطلقا على الطبيعة فيكون الحكم على الطبيعة ان سري بهذا ذلك الحكم في الاشياء
فالقضية محصورة ومخصوصة وممثلة وان لم يسر في القضية طبيعة **قوله** هذا كله في محله
اي هذا البيان اعني بيان الكلية والجزئية والمخصوص والاهمال **قوله** واما في الشرط فيقول
الما يعبر كما جرى الكلية والجزئية والمخصوص والاهمال في محله كذلك يجري في الشرط ايضا
مطلقا **قوله** على جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع قالوا وضع بمنزلة الافراد في محله
ولا ينظر فيه الى الكلية والجزئية كونه المقدم والجزئية فكم في منقطة الحكم عليه في مقدمه شخص
معينة ومع هذا يستعمل منقطة كونه فكم في منقطة ففوضه الحكم عليه في مقدمه باطل ومع هذا
تستعمل منقطة ففوضه وعلى هذا القياس في المنفصلة **قوله** اي الاحوال المكنة الاجتماع قيد
الاحوال بامكان الاجتماع مع المقدم لئلا يلزم في اطلاقها عليهم وتعيها ان لا يصدق في كلية شرطية
اصلا لانه بعض الاوضاع مما لا يقع معه لزوم والعناد وهو ما اذا فرض المقدم مع عدم
او مع عدم لزوم التالي بل مع لزوم نقيض التالي فانما لا يلزم التالي ضرورة امتناع
استلزام ان في النقيضين وكذا اذا فرض المقدم مع وجود التالي او مع عدمه غنا عنه بانه
بل مع غنا عنه لنقيض التالي معاندا لامتناع معاندة ان في النقيضين **قوله** هذا مثال
اي هذا مثال المنفصلة الكلية **قوله** واما مثال المنفصلة اي واما مثال المنفصلة الكلية **قوله** فيكون
انما ان يكون هذا ان على اوها بل بعض شيئا المعاندة في كون زيد عالما وكونه جاهلا ليس على
جميع الاحوال اذ يجوز ان يكون زيد عالما وجاهلا في زمان واحد بالنسبة الى امرين بل على بعضها

وهو كونه عالمًا بالنسبة إلى ما هو جاهل به في زمانه واحد **قول** قد يكون، أما أن يكون الشمس طالعة
وأما أن يكون، الليل موجودًا فانه شئنا المعايير بين طلوع الشمس وجود الليل ليس على جميع الأوقات
والأحوال إذ يجوز أن يكون الشمس طالعة بالنسبة إلى أفق وغابرة بالنسبة إلى أفق آخر في آله
بل على بعض الأحوال وهو كونه طالعة بالنسبة إلى أفق وغابرة بالنسبة إلى ذلك الأفق في آن
واحد **قول** إن جئنا اليوم كرتك هذا مثال المنفعة المخصوصة ومثال المنفعة المخصوصة زيد
في هذا الآن أما أن يكون كائنًا أو لا فانه قبل هذا كله مخصوص بالزمن وميات والعناد
فما بال الاتفاقيات اجيب بأنه لما لم ينتفع بها كثير نفع فيحصل المطالب لم يتغير لها **قول**
كلما ومتى ومما فال بعض المحققين أنه لفظه مما يجب اللغة أنما هي لعموم الأوقات فيحصل
سور الكلبة المنفعة **قال ابن** كقولنا أنه كانه الآن ناطقًا فالجواب عن هذا مثال
الاتفاقية في المنفعة والاتفاقية في المنفعة أنه يكون الثاني مجرد اتفاق الجرائير
في ذلك من غير أن يكون بينهما ما يقضي الثاني بأنه وقع احدهما صادقًا والآخر كاذبًا فيحصل
الحقيقة كقولنا للأسود الكلاب أما أن يكون الأسود كائنًا أو لا فانه كاذب فيحصل
مانعة جميع كقولنا هو أما أن يكون لا أسود أو كائنًا أو صادقًا فيحصل مانعة الخلو
كقولنا أما أن يكون الأسود أو لا كائنًا **قول** أي لا علاقة بينهما في العلاقة المذكورة الج
هذا البينة في تحقيقات المحققين التفات إلى جواب السؤال الذي ربما يورده في هذا المقام
في أنها ما دامت عليهما التامة امتنع انفكاك أحدهما عن الآخر ولا منع للاقتضاء ألا
ذلك **قول** فلا بد من لا فرق له أي للسبب في اجتماعهما أي في اجتماع المقدم والنال
الذي هو امر ممكن الظاهر أنه هذا الكلام مقبول والمراد فلا بد لاجتماعهما في سبب فيكون الكلام
في قبيل عرضت الناقه على الجوض أي عرضت الجوض على الناقه وفي بعض النسخ فلا بد من اجتماعهما
بترك قول له فيقول المعنى الآتية إذا كان كل امر واقع في الكائنات لا بد من سبب اجتماع
الجزءية أيضًا مسبب غريب بوجوب الاجتماع في يكون الجزآن متلازمين لا يفتر أحدهما

الآخر **قول** فعدم اشتغالها على التزوم بغرض عدم اشتغالها على التزوم العقل **قول** فالأول
أن يقال لا قال فالأول لا يتحمل أن يكون مرادنا شئ من قولنا أن صدق الثاني فيها أن حكم
بصدق الثاني فيها **قال المر** كقولنا العدد أما زوج وأما فرد وهي هنا فائدة جلية أناديا
ستدقق في بعض كتبه وهي أنه التزوم بالانفصال لا يشبه بالتقسيم لأنه واردة
بين القضايا يجب صدقها وتحققها في نفس الأمر وكذلك الاشتباه التزوم بالخطأ إذا كان
متعلقًا بجري حقيقة أو كلفى متوراة أنه متعلق بكلفى غير متوراة فانه يشبه به الآخرى أن
العدد أما زوج وأما فرد فيشكل التقسيم والحكم والعرف أنه إذا قصد صدق كلفى كان بالحققة
قضية حكم فيها بعد الأمرين على ما صدق عليه مفهوم العدد والآلة أهم فيها السور ولو سور
لم يخرج عن كونها حكمة شبيهة بالمنفعة وإذا قصدناه التقسيم أرزما بالعدد ومفهومه
ونعبر انضمام كلفى الأمرين إلى ذلك المفهوم ليحصل به قسم من فلا يكون قضية حقيقة
بل في الصورة وإذا قصد الحكم بجد القسماية على ذلك المفهوم أو انقسامه إلى مجموع
عما هو حقيقة التقسيم وصار قضية طبيعية **قول** في هذه القضية أي مثل هذه القضية
قول صدق المقدم والنال معًا وكذا بهما معًا فيحققهما معًا أو انتفاء معًا ولا يثبت
مطابقتهما وعدم مطابقتهما للواقع ضرورة أنه كلما كان المقدم والنال ليسا بقضيتين
فكيف يراد بالصدق المطابقة والكذب عدمها وكذا المراد فيما بعد **قول** الأول أن لا يكون
في الجردان يعرف مثال الكذب هما معًا **قول** والثاني أنه لا يكون في الجردان لا يعرف الكذب المقدم
فقط **قول** والثالث أنه لا يكون في الجردان يعرف مثال الكذب الثاني فقط **قول** والرابع كونه
في الجردان لا يعرف مثال الصدق فهما معًا هذه الأمثلة كلها للموجبات وآلة التساوي فقد
أبطلت فليكن كلفى منها أما سالبه المنفعة الحقيقية فهي برقع العناد في الصدق والكذب
معًا ليس البتة أما أن يكون الآن رويًا أو كائنًا أو تاسبًا مانعة جميع فهي برقع
العناد في الصدق فقط نحو ليس البتة أما أن يكون هذا الشئ لا شجر أو لا حجر أو تاسبًا

مخبر

مانعة الخلو في برقع العناد في الكذب فقط نحو ليس آتاه ان لا يكون في البحر واما ان يكون
قوله الكسور المنصورة في العدد في الكسور التسعة الى هذا اول من قول بعض ان
 في تفسير الزائد وهو كعدد ويزيد المجتمع في كسور التسعة عليه لانه يوهب وجود الكسور التسعة
 الصحيح كماله في كعدد ورائد وهو خلاف الواقع ولانه اخذ في التعريف لفظ كل المستعمل
 في الاخر او التعريف للماهية لا للافراد **قوله** وهي النصف والثالث والرابع والسادس
 لا يخفى ان الكسور التسعة كلها منصورة في اثني عشر لان ثلث وهو اثنان وخمسة
 وسبعة وهو واحد وخمسة اربع وثمنا وهو واحد ونصف وثمنا وهو واحد وثلاثة
 اثناس وعشر او هو واحد وعشرة فمرد المخرج في قوله فانه الكسور المنصورة الى الكسور
 الصحيح لا مطلقا **قوله** كالثمانية فانه الكسور المنصورة الى ذلك يجب التقييد بهذا ايضا
 بقولنا الصحيح او اقل الكسور التسعة كلها منصورة في الثمانية فانه عشر ثمانية اعشار
 وتسع ثمانية اثناس وسبعها واحد وسبع وثلثها واحد وثلثها اثناس
 وثلثها اثناس وثلثها **قوله** كانت فانه الكسور المنصورة الى ذلك الكلام فيه **قوله**
 كالواحد فانه لا يتصور فيه الكسر غير ان الواحد الحقيقي لا الواحد الفرضي **قوله** فلا يكون تلك
 القضية منفصلة حقيقة مانعة اجمع فقط **قوله** لانه العدد ما يكون نصف مجموع ثابت
 وقيل ان الواحد ايضا نصف مجموع ثابت لانه حاشية الثمانية نصف والفرق ثمانية واحد
 ونصف **قوله** وفي هذا عرفت ان من قولنا والمرد انه كونه العدد ورائد او ناقصا
 او مساويا كونه الكسور الى **قوله** انه المراد بالزيادة الى هذا رد على ان رج حيث اخذ
 الزائد والناقص والمساوي بمعانيها اللغوية وهي هنا بحث وهو انه اراد ان علم ما بين
 المعاني الاصطلاحية فهو مخرج فيما مر انه مراد المصنوع الزائد والناقص والمساوي بمعانيها
 الاصطلاحية فهو ممنوع اذ لم يعلم من بيانه الا انه هذه الالفاظ يستعمل عند اهل الحساب في تلك
 المعاني لانه تلك المعاني المراد ان اراد ان علم منه انه مراد اهل الحساب في ذلك فهم

كونه الكسور المنصورة في العدد في الكسور التسعة الى هذا اول من قول بعض ان
 في تفسير الزائد وهو كعدد ويزيد المجتمع في كسور التسعة عليه لانه يوهب وجود الكسور التسعة
 الصحيح كماله في كعدد ورائد وهو خلاف الواقع ولانه اخذ في التعريف لفظ كل المستعمل
 في الاخر او التعريف للماهية لا للافراد

لكن لا يفيد رد ان رج اذ لا يجب في المثال المذكور الاخذ الموافق لاصطلاح اهل الحساب
 كما لا يخفى لا يقال انه مراد دفع السؤال الذي اورث رج بقوله وفيه نظر على اخذ
 بالمعاني الاصطلاحية لانه نقول اعراض ان رج مشترك الورود على انما نقول يمكن تطبيق
 كلامه ان رج على اصطلاح حساب بانه يقال ان الضمير في كونه في قول العدد واما ان يكون
 مساويا راجع الى العدد باعتبار الاخرى التي هي كسور الصحيح كجمله على الاستحسان والمخافة
 العدد ان الكسور ان يكون اخواته التي هي الكسور الصحيح مساويا ان تلك الاخرى لذلك العدد
 اي كلمة والتذكر باعتبار الظاهر فاما كان اطلاق المساوي في الاصطلاح الستة باعتبار
 مساواة كسوره له صحيح ان يقال فيما نحن فيه ايضا انه العدد والمساوي هو الذي يساوي
 كسوره الصحيح لذلك العدد في كونه المساوي ورائد والناقص في عبارة ان رج اصطلاحا
 وهو صراحتا في الجواب في قول وفيها سؤال وجواب لا يبيع المقام ايرادها على ما ذكر
 لم يكن بعيدا فاجد انما **قوله** معانيها الاصطلاحية اي المعاني التي اصطلح عليها اهل
 الحساب وهي المعاني التي ذكرها ايضا **قوله** كنسبة حاشية اليها في الزيادة والنقصان
 ان كنسبة حاشية العليا التي هي خمسة الى الاربعة في الزيادة ونسبة حاشية السفلى التي
 هي الثلثة اليها في النقصان **قوله** كما قلنا ان رج الكائن الكائن نسبة الزيادة في
 البلاد العجيبة والمرد منه هذا ان رج **قوله** بشهادة قول بل انما لا يخفى عليك ان
 ان يدعى ما قاله هو مجرد قول مساويا لذلك العدد ورائد اعليه او ناقصا عنه
 ولا دخل في الشهادة لما عداه فاذا ذكر في بطلان الشهادة فلو اقصرت على ان يقول بشهادة
 قول اما ان يكون مساويا لذلك العدد الى كماله الكلام خالبا عن الحشو وابعده عن التوهم
قوله لكن اسلوب الكلام لا يقتضي ذلك بل يقتضي ما وفيه نظر **قوله** فلا مانع في مانعة
 اجمع على هذا الكلام ما سبقت من قول كونه لا مانع في مانعة الخلو واهل الكلام فلما
 لا مانع في مانعة اجمع كونه لا مانع في مانعة الخلو واما عدل عن هذا الاصل فلا يقع فصل

البيان والمبني في كل من العديدين لانه لو اورد العديدين معا وشرح بعده في بيان
 كل منهما لتوهم خلاف المقصود ولو اورد العديدين معاً قال في شرح بيان الاول
 وبيان الاول ان عيسى اخرجوا مانعة الجمع ايا وفي شرح البيان الثاني وبيان الثاني
 انه يقتضي اخرجوا مانعة الخلق ايا كان الكلام منتظماً سليماً الا انه يفوت تعقيباً
 البيان المبني بلا فصل كما فعله فاعمل بحيث يقتضيه ذلك الاختلاف لانه ايا
 وقد وقع في عباراتهم اختلاف القضايا بحيث يقتضيه لانه صدق احدهما كذب
 الاخرى ومن يكون لانه عادة الى صدق احدهما لا الى الاختلاف ولا معنى له
 في وجود الكليات كقولنا كل ج ب والاشئ منه ج فانهما مختلفتان بالاجاب والاشئ
 يقتضي صدق احدهما لانه كذب الاخرى ضرورة انه اذا صدق كل ج ب كذب لاشئ
 منه ج ب وبالعكس ويمكن ان يجاب عنه بان اقتضاء صدق احدي الكلتين كذب الاخرى
 لانه لانه بواسطة اشتغالها على تعقيب الاخرى فقد رجع العبارتان الى معنى واحد **قوله**
 وبالجملة والشرطية الملازم بالكل والشرطية وكذا الملازم فيما بعده انه يقول بالاتصال والافتصال
 بانه بالمتصلة والمنفصلة وبالجزء والاهتمام بالانحصار والمهمة وكونها كلية وجزئية بدار
 بالكلية والجزئية **قوله** والمراد بالبعد والكون في السبب جزء من الجزء الظاهر ذلك قوله
 من الجزء لانه المراد منه العدد والكون في السبب جزء اسو كان في الموضوع او من الجزء او منهما
 معاً وكذا الكلام في قولنا لا يكون خوف السبب جزء منه لانه المراد منه التحصيل عدم
 كون خوف السبب جزءاً من شيء **قوله** كقولنا زيد ان في زيد ليس بباطل قد يتوهم جزء
 بقيد الايجاب والسبب قائم فيه اختلاف المحل فيصدق عليه انه اختلاف بغير الايجاب
 والسبب فلما خرج قيد الايجاب والسبب فاختلاف ما صدق عليه انه اختلاف بغير الايجاب
 والسبب من الاختلاف بالكل والاتصال والافتصال او العدد والتحصيل كذلك يخرج مثل
 الاختلاف الصادق عليه انه اختلاف بغير الايجاب والسبب في لاجابة لا بقيد لانه

٢٢
 لا يخرج من ذلك العلامة في شرح المطالع الى الجواب بان كل قيد يقتضيه تعريف
 لما يخرج به من ذلك القيد ولا يخرج به لانه لا يجازيه مما يمكن اجتماعه معه وعلى هذا
 لم يخرج بقيد الايجاب والسبب لانه لا يكون بالاجاب والسبب لا يكون بهما في شيء
 او في بعض الاخر في هذا العهد كاختلاف بغير الايجاب والسبب فخرج عن التعريف الاصل
 الذي هو في الحكم والجزئية التي هي شرط وبطلان شرط **قوله** بل بخصوص المادة وان اى وانه كان ذلك
 الاختصاص بصورة لا بخصوص المادة الاولى في المقام الثاني في المقام الثاني في المقام الثاني
قوله كذلك يجري في المفردات قال بعض المحققين يرجع التناقض الحقيقي بين المفردات
 الى تناقض القضايا فذلك عرفت التناقض بينه اختلاف قضيتين وبعضهم وضع
 بينه لانه تناقض في المفردات **قوله** قلت المقصود بالاصح بينهما تناقض القضايا
 لانه الكلام بينهما في احكامها ولانه متاخر قياساً لكونه في علم معرفة عمدة في اثبات
 المطالب في العلوم الحقيقية كما ينبغي وايضا يحتاج اليه في اثبات احكامها من العكس
 واثبات الاقضية ثم انه كلام المحققين في التناقض في الاصطلاح اعم منه ان يكون
 في القضايا او في المفردات لانهما مختلفان في بعض المفردات لذلك كثرة منها في شيوخ
 استعمال في المفردات ايضا كما يقال في بحث السبب يقتضي المتبانيان متبانيان
 ونقيض الاعمى يخص وغيره وكما طلقهم عليه نقيضاً ايضاً في معنى عكس النقيض
 والاصح في الاستعمال الحقيقة ومنها قولهم نقيض كل شيء رفق ومنها يعلم مطلق
 التناقض في نظام التقابل **قوله** فيعرف بالمقابل البعد قد يفسر انه لا مناسبة بين
 القيس والقيس عليه لانه في التناقض واقع بينه التناقضات وهو بين الصور
قوله لا يحسن التناقض الا بعد اتفاقهما في ثمان وثمانين اعراض عليه انه مثل قولنا زيد
 في النون زيد ليس بعام في النون اتفق في ثمان وثمانين فقط مع انه تحقق فيه التناقض
 الاصطلاحي قطعاً وقد قال لا تحقق الا بعد اتفاقهما في ثمان وثمانين والجواب انه المراد

من اتفاقهما في الوحدة الثانية عدم اختلافهما فيها لانه كلما تحقق فيه التناقض لابد
 فيه من تحقق ثمان وحدات فالتساؤل المذكور يصدق عليه انه لم يتحقق في الوحدات
 الثانية **قوله** الاولى وحدة الموضوع اي الموضوع او ما يجزئ وحدة فشملة وحدة
 المخدم ايضا وكذلك المراد في المحل انعم من ان يكون محمولا حقيقة او ان يجزئ وحدة
 فشملة وحدة الثاني ايضا **قوله** اي الوحدة الثالثة قد يقال باستدراك الوحدة الثالثة
 بدخولها في وحدة المحل لانه الثاني في البطل غير النائم في الزمان فالحال ان متغيرا في ثمان
 القضايا وهذا ايضا يرد على جعل الوحدات رابعة لانه كما سبق منها
 وحدة الزمان وقد يجاب عنه بانهم اعتبروا وحدة الزمان بالاستقلال لانها ملاك الامر
 في التناقض فالنصريح بها بوجوب زيادة النصريح والاطلاع على رعاية ما يجب رعاية
 في امر التناقض وبهنا كلام صحيح **قوله** اي الوحدة الرابعة وحدة المكان قبل عليه ان
 وحدة الزمان يستلزم وحدة المكان لا متناع ان يكون الشيء في زمان واحد في مكانين
 وهذا غلط ظاهر لانه هنا نسبتين احدهما النسبة الالمانية والاخرى النسبة فيكون
 ان يكونا معا في زمان واحد ويكون كل منهما في مكان اخر لقولنا زيد جالس الان في المسجد
 زيد ليس جالس الان في السوق **قوله** قد يكون لاحاطة الافراد ويقال له انظر الافراد في
قوله وقد يكون لاحاطة الاجزاء ويقال له انظر المحل **قوله** ولهذا لم يذكر ان كانت كل رقيقة
 الا اذا صرف كل الاستغراق المنقسم في الكل الى الاستغراق العرفي دون الحقيقي **قوله**
 واذا دخلت على المعرفة يكون لاحاطة الاجزاء يعني اذا دخلت على المعرفة باللام لانه
 لا يكون لاحاطة الاجزاء اذا اضيف الاسماء المعارف ثم افادة الكل عموم الاجزاء
 بدخوله في المعرفة باللام الشرحي لانه قد يكون لعموم الافراد مثل قوله في كل الطعام
 كانه قحلا لبنى اسرائيل **قوله** والمراد منه ان كل في قوله اني ليس بآدم اي كلمة لا يقال ان
 الكل هنا قد اضيف الى الصبر الذي هو غير المعروف باللام مع افادة احاطة الاجزاء لانه

نحو

نقول الصبر هنا نائب متبالي التي الذي هو المعروف باللام فالكل هنا بالحقيقة واختلف
 اصحت على المعروف باللام **قوله** ان قد اصحت ان الخيارات تدعى على ذاتها كذا لم يصنع لقيام الصبر
 فيه مقام النكرة اعني ذاتا فافاد الاضافة عموم الافراد لظهور ان لا يصح في مقام الصبر
 عن العيوب مطلقا لقولنا انه لم يصنع جميع الذنوب بل بعضها **قوله** وحدة الثانية
 في الوحدات المفردة شروط ثمانية ذكرها القدماء ويرد عليه انه لا حاجة الى هذا التعدد
 لانه التناقض لما عرف بهذا التعريف او لا فاشتمل على اختلاف وحدة منها لم يصدق عليه
 التعريف فتعد هذه الوحدات لتحقيق التناقض غير محيرة لانه التعريف كفايا
 ويرد عليه ايضا انه بهذا التعدد غير حاص لانه يعتبر عدم اختلافها في وحدت اخرى
 ايضا كوحدة الآلة والمحل والمفعول به والحال والتعريف لقولنا زيد كاتب بالقلم الواسطي
 وليس بكاتب بالقلم الهندى وزيد كاتب في الكاغذ الهندى وليس بكاتب في الكاغذ
 السمرقندى وزيد ضارب عمرو او قائما او نفسا وزيد ليس بضارب بكر او اوريا
 او اباء كوحدة العلة نحو التجار عامل اي للسلطان غير عامل اي لغيره وغيره مما يجب
 الاتفاق فيه والجواب ليس مرادهم بتعدد الثانية الحصرية بل لتبسيط مفهوم التناقض
 تبسيط الطريق كما سبق الاشارة متا واما كانه هذه الثانية الشرحية الوقوع في القضايا
 ذكرها وما كانه هذا الجواب خطائيا رتب بعضهم تلك الوحدات كلها لانه في وحدت
 وحدة الموضوع ووحدة المحل ووحدة الزمان ثم زيف المحققون ذكر وحدة الزمان
 مستقلا ايضا فجعلوا امربع الكل وقد بينه فقط ثم فحار المحققين انه ليس بعض الوحدات
 راجعة الى وحدة الموضوع فقط وبعضها الى وحدة المحل فقط بالكلية راجعة الى وحدة الموضوع
 والمحل في غير تخصيص بعض منها بوحدة الموضوع وبعضها بوحدة المحل وروى الشيخ
 الحكيم ابو نصر الفارابي كلها الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة فيكون السبب ارجح
 على النسبة التي ورد عليها الايجاب فمضى الحد النسبة اتحاد الكل اي لا يختلف وهذا هو

ويصحح بكثرة الشبهة المحاجة الى الكلفات ثم اعلم انه العلامة نقل عن شرح المطالع
 عن الفارابي انه الكفى بثبوت وحدات وقد نقل عن الفارابي في شرح الشبهة انه
 الكفى بالنسبة الكلية فقط فكل كلامية تدفع طائفة واحدة وقد بعد هذا الكلام النقل
 الصحيح منه انه الكفى بوحدة واحدة فنقل في شرح السمتة المتأخر عن شرح المطالع على
 وفق هذا ان كلام ابن نصر الفارابي مضطرب في فائدة هذا المعنى فبعض كلامه يدل
 على انه الكفى بثبوت وحدات وبعضه يدل على انه الكفى بوحدة واحدة **فان كان** ^ط
 والحق انه اراد المصنف هذا في قوله ونقيض الموجبة لما يجب ان يعلم بهنا انه نسخ المتن
 بهنا مختلفه فم بعضها قوله المحصورات بالفاء التفرعية وفي بعضها بلا فاء فاعلم الاول
 يكونه بيا المحصورات ابتداء منه قوله ونقيض الموجبة الكلية لا يكون قوله المحصورات
 منه الكلام المنقطع عليه لا ابتداء الكلام في لا يرد ما ذكره الشيخ ولا يحتاج الى الجواب
 وكلام المولى المحقق الفارابي في شرح المتن مبني على هذه النسخة ايضا حيث قال بعد
 الوحدات وبهذا المقدار تناقض المحصورة اما في المحصورات فنقيض الايجاب الكلي السلب
 الجزئي ونقيض السلب الكلي الايجاب الجزئي ضرورة قلنا قال ونقيض الموجبة الكلية
 الى وعلى الثاني يكون قوله المحصورات ابتداء كلامه فيه اي ما اورده ان رجحانه
 واري ان ترك الفاء فوقع نحو انه النسخة **قوله** بعد تحقيق شرط التناقض
 في المحصورات يريد ان يقول ان رجحانها موضع بعد تحقيق المحصورات لا يصح على ظاهر
 لانه تحقيق نفس المحصورات بمعنى بيان اقسامه قد سبق او لا فكيف البعدية وبمعنى آخر
 الكتاب **اي** في هذا الكتاب **اصلا** فادله الخ في رده ان لا يباين كلام المصنف **قوله**
 وفيه نظر لانه هذا الكلام واقع موقعه الى يرد عليه انه ذلك التنبية محصوره قوله
 لا تحقق التناقض الا بعد اختلافهما في الكمية فلا حاجة اليه **قوله** اقوال لاحاد المصنف
 قيد ايضا ليكون اثره اليقينية **قوله** لا يقلل منه ان يكون اراد ايضا
 لا اقول له

الكفى بوحدة واحدة **فان كان** ^ط
 هذا امر قوله ونقيض الموجبة انه مما يجب ان يعلم بهنا ان
 نسخ المتن بهنا مختلفه فم بعضها قوله المحصورات بالفاء
 التفرعية وفي بعضها بلا فاء وعلى الاول يكون بيا المحصورات
 ابتداء منه قوله ونقيض الموجبة الكلية انه ويكون قوله المحصورات
 منه الكلام المنقطع عليه لا ابتداء الكلام في لا يرد ما ذكره
 ولا يحتاج الى الجواب وكلام المولى المحقق الفارابي في
 شرح المتن مبني على هذه النسخة ايضا حيث قال بعد
 الوحدات وبهذا المقدار يعرف تناقض الوحدات اما في
 المحصورات فنقيض الايجاب الكلي السلب الجزئي ونقيض السلب
 الكلي الايجاب الجزئي ضرورة قلنا قال ونقيض الموجبة الكلية
 اه وعلى الثاني يكون قوله المحصورات ابتداء كلامه فيه اي
 ما اورده السرد رحمه الله تعالى وارضاه عن ترك الفاء
 وقع محو الخ النسخة **قوله** بعد تحقيق شرط التناقض في
 المحصورات يريد ان يقول ان رجحانها موضع بعد تحقيق المحصورات
 لا يصح على ظاهره لانه تحقيق نفس المحصورات بمعنى بيان اقسامه
 قد سبق او لا فكيف البعدية وبمعنى آخر لا يباين كلام المصنف **قوله** وفيه نظر
 لانه هذا الكلام واقع موقعه الى يرد عليه انه ذلك التنبية

يحصل من قوله لا يتحقق التناقض الا بعد اختلافهما في الكمية فلا حاجة
 في **قوله** اتول لا حاجة الى قيد ايضا ليكون استارة ارج فيه انه
 لا قلة من ان يكون ايراد ايضا احسن واولى وما ذكره ليس بدافع للا
 ولا مانع لا يراد احصية المنع مع انه قوله لا الضمير في قوله لا بعد
 اتفاقهما عما ذهبا الى القضايتين كذا كورتين في تعريف التناقض
 مخالفا لما سبق من انه في بيان المتن في قوله لا يخرج في ان يكونا ^{مختصين}
 او محصورين او محتملين فانه كانتا محصورتين فلا يتحقق التناقض
 بينهما الا بعد اتفاقهما في ثمان وحدات فكلام الشارح هناك
 يشعر بان الضمير في المتن راجع الى المحصورتين بناء على ان
 حكم المحصورات والمتممات يذكر في المحصورات وقد ارضى نفسه بهذا
 الارجاع لانه حين اراد بيان الوحدات فانه صدر القضايتان
 اللتان يقع التناقض بينهما كانتا محصورتين لا يتحقق اه
 اللهم الا ان يقال ان هذا يشاء على طرز الشئ وطريقته **قوله** لان
 ذات الموضوع اه بيان لعلامة **قوله** ويجوز ان يكون الحكم في
 اختلاف النسخ اهنا ففي بعضها بالفاء وفي بعضها بالواو فعلى
 الا ان يكون الكلام تفرعا على قوله لم يكن بين الكلية والجزئية
 تناقض وعلى الثاني يكون الكلام معطوفا على هذا القول ايضاً عطف
 على القول وفي بعض النسخ يجوز ان يكون فيكون نقلياً لهذا
 القول ايضاً ثم انه يرد عليه ان اراد مجموع الافراد من حيث

هو مجموع

هو مجموع الكل مجموعي فمستم انه يجوز ان يكون الحكم بالاجابة
 لمجموع الافراد من حيث هو مجموع في الكلية ولا يكون هو ما بناه بعضها
 من حيث هو بعض في الجزئية مثل كل القول يرفع هذا الجواب
 القول لا يرفع اهنا كما لا حرج اعطيا لا يرفع مثله ببعض القول
 لكن الكلام في الاختلاف بالجزئية والكلية ولا يتحقق قضية
 كلية على هذا التفسير بل يكون هذا القول عن قولنا كل القول
 يرفع هذا الجواب قضية مخصوصة لانهم يقولون على انه اذا اريد
 من موضوع القضية الكل مجموعي يكون القضية مخصوصة فلا
 يكون مما نحن فيه وانه اراد منه كل واحد واحد من الافراد
 بحيث لا يشترط في الافراد قوله يجوز ان يكون الحكم بالاجابة
 ما بناه لمجموع الافراد ولا يكون ما بناه بعضهم كيف وقد مر
 بان الكلية اخص من الجزئية فالحكم على كل واحد واحد من الافراد
 بحيث لا يشترط في بعضها يستوجب الحكم على بعض تلك الافراد
 لا محالة فالصواب ترك هذا القول عن قوله ويجوز
 ان يكون الحكم اه وانه يورد بدله بطلان التالي حيث ثبت
 ح منه بطلان المقدم المستلزم لثبوت المطاعني المزمع
 الموضوع الموضوع في الذكر اذا لم يرد لا بانه

قياس خلف **قوله** اربعة الانقسام والافصال في النوع
 اربعة الاقسام والاعاد والاتفاق في الموال ايضا بان
 تحقق التوافق يوقف على حدة اخرى واما الوحدة الثمانية
 كوحدة الانقسام والافصال وكوحدة المردوم والاتفاق
 والاعاد والاحواب ما اشرنا اليه فيما سبق **قال الشيخ** وهو
 عبارة عن انه بعبارة في فصل ذلك التخصيص التبدل في التغير
 معتداه حتى يخرج تبدل طرفي الشبهة المنفصلة بناء على انهم
 لا على المنفصلة ويحتمل ان يكون وادهم انه ليس المنفصلة
 على معتدبه في حاجة الى تخصيص التبدل في التوفيق **قال الشيخ**
 مع بقاء التصديق والتكذيب والمادة من لزوم بقاء الصدق
 المفروض في الاصل في انواع الذاتية بلا واسطة بمعنى لو فرض ان
 صادق لم منه لذاته مع قطع النظر عن خصوص المادة صدق
 الفرع بلا واسطة فرع آخر ليؤصل في التوفيق على القضية الكاذبة
 كقول كل ان فس وبعض الفرس ان واليه ان يقول
 باير وجهه كان ويخرج عنه تبدل طرفي القضية بحيث يحصل منه
 قضية لازمة الصدق مع الاصل بخصوص المادة كبديل كوجبه
 الكلية الموجبة الكلية من قولنا كل ان ناطق وكل ناطق ان

ولخرج

ولخرج تبدل طرفيها بحيث يحصل منه قضية اعم من العكس
 كبديل طرفي ان لبة الكلية بحيث يحصل لبة جزئية كقولنا
 لا شئ من الان لا يجوز ان لا يكون ليس بعض الحجر بان لا لزوم
 هذا التبدل بهذا السلس ليس لا بواسطة فرع اخرى وهو
 قول لا شئ من الحجر بان لكن لما كان هذا الفرع اخص من
 ان لبة الجزئية استلزمه لان الحق يستلزم العلم **قال الشيخ**
 وانه كان كاذبا كان العكس ايضا كاذبا يرد عليه انه يقول فيما
 سيجي ان قول المص والتكذيب لا يكون الا خطأ وهذا انما قاة
 طاهرة والاحواب انما قاة له ههنا ماثلة على طرفي المتن
 وطريقه وبيان له بحيث مقتضى عبارته سواء كان مضمنا
 له او لا كما هو واد بان حين سنبين متون المضافين
 على مقتضى ما كما سبق لكشانه متا دقوله الاتي ببيان نقل الامر
 فلما قاة **قال الشيخ** ولو قال المص هو جعل الجزء الاول ثانيا
 والثانية وقية ما قل لانه كما ان الماد في الموضوع في القضية الذات
 وفي المحمول المضمون كذلك الماد في الجزء الاول في القضية الذات
 وفي الجزء الثاني منها المضمون كما ان لفظ الموضوع في المحمول يحتاج
 الى التاء ويل كذلك الجزء الاول والثاني في يحتاج اليه نعم لو قال هو
 جعل المذكور اول ثانيا والمذكور ثانيا اول كان له وجه فكل
قال الشيخ لكانه اصوب لم يقبل صوابا لانه يجوز ان يكون مراده

في الموضوع والجزء الاول والثاني والطرف الاول والثاني
 ولا يبعد ان يقال ان المصدر في العكس المعرف عكس حكمية بقرينة
 ذكر عكسها فقط **قوله** ان العكس المستوي عبارة آية استبانة التوفيق
 الى ان ما ذكره المصدر بتعريف لفظ العكس لا في ذاته عكس
 التقيض وهو ليس عبارة عما ذكره في المفهوم بل هو على طريقة القدماء
 عبارة عن ان يجعل تقيض الجزء الثاني في جزء الاول وتقيض الجزء
 الاول جزءا ثانيا مع بقاء الكيف والصدق بحاله فاذا قلنا
 كل ان حيوان كان عكسه كذا ليس حيوانا ليس **قوله**
 احدهما المعنى المصدر وهو المراد منها **قوله** وثانيهما القضية الكلية
 آية وهو على ما بالمصدر ومعنونه انه اخصر قضية كلية
 بتبديل طرفي القضية لازمة للمسل لثباته موافقة له في الكيف
قوله فلم يبد لهصاره مفر ثانيا بغير ان المتعارف في اطلاق
 العكس المعنوي المذكوران واما العكس المعنوي في الموضوع
 فمجمولا في موضوعا فممكن متعارفا فيما بينهم ثم كلام المحقق
 انهم يفرقون بين العكس حقيقة في المعنيين حيث قال كما ان
 العكس المستوي يطلق على المعنى المصدر المذكور وهو بتبديل الجزء
 الاول في القضية بالثاني والثاني بالاول كذلك يطلق على
 القضية الكلية بتبديل نفعي (مثلا عكس الموجبة الكلية
 موجبة جزئية فيشتق من العكس بالمعنى الاول دون المتعارف

واما العلامة في شرح لطالع القدم تجوزون في اطلاق الكفر
 على القضية واما الاصطلاح والحقيقة فغير ما ذكرتم التبديل **قوله**
 ولئن سلمنا انه استبانة الى ذلك الجواب انه ولو قال استبانة
 الى الجواب بخلاف اسم الاستبانة لكان اولى ثم ان قوله لو قلنا
 ان كان استبانة الى الجواب فاما يكون جوابا عن السؤال الاول
 وبقي السؤال الثاني وهو عدم جامعته التعريف فلو جعلنا
 قوله اصوب استبانة الى الجواب لكان استبانة الى كل من استبان
 وتقرر الجواب الثاني في فهم كلامنا اننا **قوله** لانه الخطاء
 مالا يتبين صاحبه اصلا او يتبين بعد تكلف وثقة هذا
 التوفيق للخطاء يشبه ان يكون مصنوعا من عند نفسه كما يشهد
 به التفتيح في موارد استعماله وفي الصحاح الخطاء تقيض الصدق
 وفي التعريفات ليعتقن الخطاء ما ليس لان فيه قصد
قوله وكيف يقع الخطاء في ذلك الفاصل مع كونه وجدا
 في غيره لا ملازمة عقلا ولا نقلا بين كون شخص وجدا في غيره
 وبين عدم وقوع الخطاء منه كما لا يخفى **قال** المصدر الموجبة الكلية
 لا تنفك كلية قدم عكس الموجبة على عكس السوالب نظرا الى
 كونها اشرف وكون الانعكاس فيها اظهر لانه عقد الوضع
 واحمل فيها متحققا واذا جعلنا عقد الوضع محلا وعقد الحكم متحققا
 يتحصل مفهوم العكس باننا نأخذ بخلق الالباب الجواز

الصفحة

انتقاء عقد الوضع فيها قال المصنف فيصدق قولنا كل ان كان
 مما يجب ان يعلم ههنا ان معنى انعكاس القضية قضية انها تكون
 فيحتاج في اثبات اللزوم الى رها منطبق على جميع المواد وفي
 عدم الانعكاس ان ذلك غير لازم فكان النقص بحسب مادة
 واحدة كافيا فكذا اكتفى المصنف ببيان التحلف بالثاني الجزئي
 فما في بعض الحواشي شرح التفصيل ان عند قوله جواز ان يكون
 المحمول اعم من الموضوع في انه ما ذكره المصنف في تعليق مسئلة مادة
 جزئية لا يثبت بها المسئلة الكلية على ان على وجه كلي وجعل مادته
 كالتمثيل على ان هو العادة فهو لا يثبت قد عرفت ان قوله الموجبة
 الكلية لا تنفك كلية ليس هو مسئلة كلية بل يصح ما ذكره ان
 له بناء على تشبهه بجزء الجواز الذي لا يصلح لاثبات اللزوم الكلي بل
 يصلح لبيان التحلف فقط ولقد ثبت المولى الفاضل على تعاريف
 المتعين ان عدم الانعكاس كلية والانعكاس جزئية بحيث
 ما في بيان الثاني لوجوب ملاقة عنواني الموضوع والمحمول
 وفي بيان الاول لجواز ان يكون المحمول اعم من الموضوع قال المصنف
 جزئية لانا اذا قلنا كل ان حيوان انما يتصور الحكم
 الكلي في المثال الجزئي الا ان كان في جميع الامثلة كذلك فاذا بان
 حالنا (نوعية علم جميع جزئية في جميع الامثلة على سوا وقت
 الحكم الكلي بلا شبهة وان كانت نظرية ومثل هذا التسمي في النظريات

مولانا قول احمد

بل هو ادعى عدم اللزوم وبيان
 يحصل مادة واحدة على ان لا تنفك
 كونه مسئلة كلية صح

نصير

تصوير البرهان الكلي في المثال الجزئي تأنيب به والعدول
 عن البرهان الكلي الى مسئلة اولي لانه الكتاب للمبتدئين القاصرين
 قال الاول في قوله انما يقال ان الاول في ذكره المصنف لانه اقل مؤنة
 وانيسر فهمنا مع ان فيه الايجاز المطلوب للمصنف في هذا الفن
 وفيما ذكره ان مع بيان بالمبين بعد وقد زيف العلامة
 في شرح المطالع على مثل هذا بانه فيه سوء الترتيب **قوله** في
 شيئا موصوفا بالان والحيوان انما لا اقل شيئا وهذا
 معينا بالنعين النوعي موصوفا بعنواني الموضوع **قوله**
 ذات الان ان افراده قد سمعت ان ذات الشر يطبق
 على ماهية وعلى هوية وليس المراد ههنا هذين المعنيين
 بل المراد منه ما صدق عليه لشر فكذا لم كيف بقوله ذات
 الان بل فسر به بانه **قوله** هذا دليل اننا لم نر مع ما ذكره المصنف
 من الدليل والافضل دليل ان ما ذكره الثاني مع من الدليلين **قوله**
 لكونه ايجاب الصغر شرط في الشكل الاول لانها لو كانت سالبة
 لكان الاوسط مملوفا عن الاصغر فلا يندرج تحت الاوسط
 فلم يتعدوا الحكم بالاكبر على الاوسط ايجابا او سلبا الى الحد الا صغر
قوله لكونه كليا وكلية الكبر شرط في الشكل الاول لانها لو كانت
 جزئية لكان الحكم بالاكبر على بعض ما صدق عليه الاوسط بالفعل ولا يلزم
 ان يكون الاصغر جملة ذلك البعض وان كان الاوسط صادقا فلا يلزم

تعدية الحكم الى الاوسط الى الاصغر **قوله** اذا كان الشر موجودا
الصواب. الافتضا على قوله وسلب الشر عن نفسه مما لا تعرض لما
ذكر بعده من قوله اذا كان الشر موجودا الى قوله لكون القضية
موجبة لانه مثل هذا المفهوم الكلي واجزى والنوع والفصل
والوجوب والوجود في مفهوم العقلية التي لم تكن موجودة في
الحاج عند التحقيق مع انه يصح في كل منها سلب الشر عن نفسه
يصح ان يقال مثلا لا مكان ليس بإمكانه ولا مفهوم النوع
ليس بمفهوم النوع الا انه يقال المراد من الموجود ما هو ثابت في نفس
الامر سواء كان موجودا في الخارج او لا فيكون في احدهما
لم يكن ثابتا في نفس الامر كالحل عند الحكماء فانه يصح ان يقال
عندهم الحلاء ليس بخلاء سواء كانت القضية حقيقة او خارجية
قوله لكون القضية موجبة والموجبة تقتضي وجود الموضوع فالحق
الشر هو موضوع القضية هنا موجود لانه ما هو ان في
ان في دأيا وكذا ما هو نفس الكلي فنفس الكلي دائما مع انه موجود
في الخارج **قوله** وهذا الحال ليس بصورة القياس بل انش
من صورته **قوله** مستلزما للشر وهو سلب الشر عن نفسه **قوله** وتقتضيها
صادقة ولو لم يصدق بقتضا البصر بل في ارتفاع التقيضين
قوله لكون الالبه الكلية منفكة لنفسه قد سمعت سابقا ان
بيان حكم بالبيان بعد فيج ولم يبين انعكاس الالبه الكلية

كنفسها

كنفسها بعد ويمكن الجواب انه هذا الانعكاس لا يحتاج الى بيان
لكونه بدنيا ما دلت **قوله** لانه كقرب اللازم سبب كذا المفهوم
لانه اللازم اما اعم او ماس والمفهوم وانتفاء الاعم سبب انتفاء
الاخص وكذا انتفاء احد المتساويين سبب انتفاء انتفاء
الاخر **قوله** انهم يفتضون العكس ارفق اللازم هذا
لما يظن ان مرادنا من اللازم المفهوم هو التفرات التي هي
والا لصدق تقيضه وهو اصل هذا العكس **قوله** ويمكن ان
يقال ههنا ان يمكن ان يورد في بيان انعكاس الموجبة
اجزئية موجبة جزئية دلتا آخر غير ما ذكره في الدليلين
يمكن ان يقال في بيان مرادنا من قوله او نضم هذا اللازم ان نضم
هذا التقيض الى الأصل حتى يذم انه فعلا الاول ان يكون
الحكم المذكور اعني انعكاس الموجبة اجزئية كنفسها ادلة اربعة
احدا للمصداق ان للشر واحد للشر وعلى ان يكون
لكنه فقط **قوله** والصواب الكلية تنفك كلية وذلك بين
بنفسه فانه اذا صدق انه لا يقال اذا كان بينا بنفسه لا يحتاج
الى دليل لبيان مع ان المقصود بعدة دلالاته لا نقول
ليس بهذا دلالاته بل امره عليه ويوضحه **قوله** يكون بين
الموضوع والمحول تباين كلي التباين ما اذا تباعد التباين
الاخر لم يصدق احدهما على شئ مما صدق عليه الاخر فالحق

يتبادر على شئرا أصلاً فينبغي تبين كلي كالان والفرس
 ورجوعها الى البتين كليتين وان صدقنا في جملة بينهما تبيناً
 جزئياً كالحوان والابيض وبينهما عموم في وجه ورجوعها الى
 البتين الجزئيين **قول** لا تنفاد العمومية والخصوصية المطلقتين
 فيلزم خلاف المفروض وانما قيد العمومية والخصوصية بالمطلقين
 لانه لم يلزم انتفاء العمومية والخصوصية في وجه على تقدير وجود
 الاخص بدون الاعم في وجه **قول** واعلم ان الشبهة المتصلة
 انما هي اقصر المص والاش في كبح العكس على كبحيات
 منه الشبهة لنا في المنبر بان عدم ذكرها عكس المتصلة للزوجة
 والاتفاقية والمنفصلة هل لعدم تحقق العكس لهما او لعدم
 اعتبارها او لطلب الاختصار والايجاز فانما يحسن الى حل
 هذه الشبهة بان عدم ذكر عكس المتصلة للزوجة ليس لطلب
 الاختصار وعدم ذكر عكس الاتفاقية والمنفصلة لعدم اعتداد
 بها **قول** تنكس بالعكس المستور احضر بالعكس المستور عكس
 النقيض فانه المتصلة الكلية اذا كانت موجبة تنكس بعكس
 النقيض موجبة كلية مكملاً لا موجبة جزئية فاذا قلت كلما كان
اب في دو كان عكس النقيض كلما لم يكن **ج** ولم يكن **اب**
 والمتصلة الجزئية اذا كانت موجبة لا تنكس بعكس لصدق قول قد
 يكون اذا كان ان شئ حيوانا كان ان شئنا وكتب قولنا قد

يكون

يكون اذا كان الشئ لم يكن حيوانا **قول** واذا كانت لشيء
 تنكس بالية كلية ان تنكس بالعكس المستور والاتفاقية كلية
 او جزئية تنكس بعكس النقيض بعكس النقيض الى البتين الجزئيتين
قول واما اذا كانت منفصلة او متصلة اتفاقية فلا يعتبر
 انعكاسها لعدم قايده هذا بظاهرة يدل على عدم
 ذكر القدم عكس الاتفاقية والمنفصلة ليس لانه لا يتصور
 اما عكس كمال زعم البعض بل لانه لا قايده فيه فالعلامة
 في شرح الشبهة ان المفهوم في قولنا اما ان يكون العدد زوجاً
 واما ان يكون فرداً الحكم على زوجية العدد بمعاينة فردية
 ومع قولنا اما ان يكون العدد فرداً او زوجاً الحكم على فردية
 العدد بمعاينة الزوجية ولا شك ان المفهوم في معاندة هذا
 لذلك غير المفهوم في معاندة ذلك لهذا فيكون المنفصلة البصر
 عكس معانيها في المفهوم الا انه لا لم يكن فيه قايده لم يعتبره
 وقا في موضع آخر منه واما المنفصلة فلا يتصور فيها
 العكس لعدم امتياز جزئها بحسب الطبع انتهى فبين كلامه كناية
 عن قاة ظاهرة الا انه يقول كلامه الشئ ويقا لانه لا يتصور
 فيه العكس المعتد به والقرينة على هذا الصنف كلامه الاول
 هذا واما الاتفاقية فانه كانت حاصلة لم يفد عكسها لا بمفاد
 موافقة صادق صادق فكما ان هذا الصادق يوافق

كذلك يوافق ذلك هذا فلا مائة فيه وان كانت عامة لم ينقسم
 لجواز موافقة الصادق لتقدير بدون العكس حيث لا يكون التقدير
 صادقا **قوله** وعكس النقيض للحيث والشرطية وفي عكس النقيض
 طابقان طريقة القدماء وطريقة المتأخرين واما طريقة القدماء
 فقد ذكرنا ما واما طريقة المتأخرين فمما يجعل الجزء الاول من
 القضية نقيض الثاني والثاني في عين الاول مع مخالفة الاس
 في الكيف وموافقة في الصدق فاذا حاولنا عكس قولنا
 كل ان حيوان اخذنا حيوان وجعلنا الجزء الاول نقيضه امر
 الا حيوان واخذنا الامر وجعلنا الجزء الثاني عنيه فنحصل
 لا شيء مما ليس حيوان بان والى القضية المطلوبة في العكس **قوله** لا
 لها صوابا تترك الامم العقلية **قوله** من العلوم المدونة الظ
 ان المدونة قد وقوت لا احترز **قوله** التي ادراكا تصديقا
 صفة كاشفة لما يلها لانه لا يثبت لما يل ادراكا لها ليست
 تصديقا فانه قيل فاذا لم يحترز به عن شيء فلم نذكر ما ههنا قلنا
 فيه تنصيص لمحا الفائدة فافهم **قوله** هو الادراكات التصديقية
 لا التصورية الظاهر ترك قوله لا التصورية او ترك قوله واما الا
 وراكات التصورية وان يقول ببدل لانه انما يطلب **قوله**
 والسر في ذلك ان يكون المقصود في العلوم آه فسر اسم الساتر
 للابن يوحى صفة الى احد الامرين فقط **قوله** في المبدا والفرق

٤٤
 وهي المقدمات البديهية مثل الفروضيات التي هي
 او المستهترة الى البديهية واحترز به عن المقدمات الظنية فاما
 فاما لا يقيد اليقين **قوله** وهي التي لا تبدل بتبدل الادب
 وفي حواشي شرح المطلاع وهي التي لا تبدل بتبدل الملل والا **قوله**
 انتهى وكان كحشر اقتصر على احدهما بناء على انها امر واحد
 فالشرح المواقف الدين والملة متجان بالذات ومختلفا
 بالا اعتبارا فانما السبعة من انهما تطاع لهما انتهى وينا ومن
 حيث انها مجتمع عليها تسمى ملة انتهى وفي بعض نسخ حواشي
 المطلاع هي التي لا تبدل بتبدل الملل والا **قوله** والا زمان
قوله وذلك الوصول متغذر وفي حواشيه قدس سره على شرح السمية
 وذلك متغذر بل متغذر انتهى وكان كحشر اقتصر على التغذر بناء على
 انه قدس سره اضرب في التوسر او ان ساكنه كسبه نص في التغذر
 او ان القائل فيما عدا ذات الله اما بالتغذر فقط او بالتوسر فقط
 ولا قائل بهما معا **قوله** الا لانه يكون وسائر التصديقات
 المطلوبة ولهذا لم يفرق التصورات بالتدوين وانما يمكن ذلك
 بجل تدوين التصديقات مجردة عن التصورات فانه مح وأعلم ان
 الكلام الذي ذكره كحشر بيان كون القياس مطبعا اعلى اخذه
 من كلامه قدس سره على حواشيه شرح السمية وهو الوجه الاول من الوجهين
 المذكورين فيها فقال بعده وايضا التصديقات ادراكات

تامة تقع النفوس دون التصورات فذلك صارت مطلوبة في العلوم
المدونة دون التصورات واذا كان المقصود العلم بالعلوم النقية
كان الوجه في هذا الفن من هذا الطريق هو الوصول الى العلم بالقياس
الى الوجه في الوصول الى التصورات لانه حال الوصول الى في هذا الفن حال
الموصل في العلوم الحكيمة **قوله** مراد بالقول القول المذكور في اقل
التعريف لا القول المذكور في آخرة فانه سواء اريد بالقياس القياس
المعقول او القياس الملقوض مراد منه القول المعقول لانه النقط بالنتيجة
غير لازمة للقياس **قوله** القياس المؤلف من قولين ويقال القياس البسيط
قوله والقياس المؤلف من اقوال ويقال القياس المركب **قوله**
اللازم للفضيلة الواحدة ورد عليه ما ينبغي في التعريف للفضيلة
المستندة لعلها او علمه بغيرها وجوابه انما يقال انما في الوصف
فضيلة واحدة مركبة ولا يقال انها فضيلة **قوله** فانه ينعكس
بعلم النقيض لكل ما ليس بخير ليس بان انما اختار في علم
النقيض طريقة القدماء لانها مستعملة في العلوم دون طريقة المتأخرين
على ما صرح به سيد المحققين **قال** **الثالث** في التعريف الذي مقدمته
صادقة والذم مقدمته كاذبة فانه يتم ما اذا التزموا ولم يورد
قيده يخرج القياس الكاذب المقدمات فلهذا التعريف لمطلق القياس
وهو ما لم يلبس هاهنا بالشعري والجدي والمخاطبة والسوطي والاشنة
الاخيرة بل الاربعة الاخيرة لا يجب ان يكون مقدماتها حقة في نفسها

بل يجب لو سلمت لزمت منها ما لا يتم العلم بجزءه عن الاستقراء
او الاستقراء انما يقصر بدليل قوله لكن لا يلزم منها شي آخر اذا
الاستقراء انما يلزم منه شيء آخر حتى ادرجه في قسم القياس
وقالوا ان القياس المقسم ويخبر به ايضا ما يصدق معه القول الآخر
بحسب خصوص المادة كقولنا لا شيء من الانسان يفرس وكل فرس
صالح فانه يصدق لا شيء من الانسان يفرس لكن لانه المادة
مادة لها قائل لا لانه تأليف من صوري سائلة وكبر في موجبه
قوله هو علم على كل وجود ذلك الحكم في اكثر افراد ذلك الكلي هذا
تعريف الاستقراء انما يقصر ففيه ايضا اشياء الى الاضطرار
انما هو عن العلم يقصر ولو حذف عن هذا التعريف كلمة اكثر لصار
تعريفا للاستقراء العام ثم الفرق بين القياس والاستقراء ان
هو انه ان كان الاستدلال الكلي على الكلي او الكلي على الجزئي في القياس
وان كان بالجزئي على الجزئي فهو التخصيص وان كان بالجزئي على الكلي فهو
الاستقراء ثم ههنا دقيقة لا يبادر من ان يثبت عليها وهي ان في
تعريف الاستقراء بما ذكر مساجد اذا حكم على الكلي لوجوده في اكثر
جزئياته هو نتيجة الاستقراء لانفسه فلذلك عدل عنه بعض المحققين
الى تعريفه بتصفية الجزئيات لاثبات حكم كلي وقد اورد عليه ايضا
بانه في تعريفه بالتصفية ايضا مساجد اذا الاستقراء قسم من الدليل
فيكون ذلك من مقدمات تشمل على التصفية التي تتبع لانفسه

والاولى ان يقال هو المؤلف في نفسا يشتمل على الحكم على الجزئيات
 لاثبات الحكم على الكل **قوله** فالجواب على حكم على افراد ذلك الحكم لا على ذلك الحكم
 وهو **قوله** ووجدناهم مصدر مضاف الى مفعوله وعطف على التبع
قوله كالتمساح وفي صيغة الحيوان يكون فكذلك لا على ذلك ولا على
 عظمة متصلة بصدده وليس له وبروله فرج وهو لا يتغير
 فاذا امتلاء جوفه خرج الى البر ونفذ فيه شئ طائر يقال له القطاة
 فيلتقط ذلك من فيه ويعظم هذا الحيوان الى ان يكون طوله عشرة اذرع
 في عرض ذراعين **قوله** بحيث يكون متعلق بكلام **قوله** فانه وان
 كان مركبا من اقوال الخ لا يخفى ان الاحتياج هنا الى بيان الملازمة
 وبطلان التالى ثابت وهذا القول لا يصلح ان يكون بيانا لكل
 منهما اما بيان الملازمة فانه اوصالية المذكورة هي مرتبطة بالقول
 المذكور بعدها لكن ليس ذلك معايرة اذ فيكون مجموع السابق واللاحق
 كلاما واحدا في لم يبق له صلاحية لبيانها كما يوركه الذوق السليم
 واما بطلان التالى فانه يلزم من كصادرة على الخط كما يظهر عند التأمل
 الصادق ولا يصح ايضا ان يكون بيانا للشيء آخر غيرهما كما هو مذكور
 قبله وهو ظاهر لا حسن في التفسير ان يقال فلو لم يعتبر هذا القيد في تعريف
 القياس لضرر فيه فقولنا كل فرس صوان وكل حمارا هو لانه يصيد
 عليه ان مركب من اقوال الزعم عنها قولنا المجموع المركب يستلزم كل فرس خيول
 لكن التالى بطلان على انه يلزم ان يكون مثله قياسا وهو مستلزم لانه

اما هذا بيان او مصداق على الخط **قوله** لزم عنها لانه قول
 آخر وهو القول اللازم هكذا وجدنا عبارة الحاشية بتوصيف
 قولنا بوجه الصواب انه آخر زيادة وقعت سهوا في المقام لانه قد يتر
 آنفا انه مفعول آخر انه مغاير لكل واحد من جزئي المجموع فلو كان
 اللازم من قولنا كل فرس صوان وكل حمارا هو مغاير لكل
 الجزئين لكان من افراد المعروف بالفتح على مقتضى هذه العبارة وكان
 من مقتضى قوله المذكور بعده لكن ليس مغاير لكل واحد منهما بل
 هو عين احدهما **قوله** بل غيرهما وهو محتمل لما سمعنا انما هذا بيان
 محض او توقف الشرع على نفسه **قوله** مع هو ان يكون طامعا
 الخ فالسيد تحقيق هذا هو التحقيق لانه النتيجة لا يمكن ان يكون
 مذكورة بعينها في القياس لا على انه يكون عين احد
 المقدمتين ولا انه يكون جزاء احديهما والا لكان العلم بالنتيجة
 مقدما على العلم بالقياس بمرتبة او مرتبتين وكذلك ينبغي
 لا يمكن ان يكون بعينها مذكورا في القياس والا لكان التصديق
 بتقيض النتيجة مقدما على القياس ومع التصديق بتقيضا لا
 يتصور التصديق بهما **قوله** وتوحيف الافتراض جميعا فيه ان لا
 نتقا ضرر جميعا فيما اذا صدق التوحيف على بعض افراد
 المعروف بالفتح دون جميعها كما في تعريف الان بالكلية لا بفرد
 وتوحيف الافتراض انهما لم يصدق على قياس اصلا لانه اذا

اطلق ذكر النتيجة او نقيضها في الاستثنائي كان تعريف لاقتراح
 ما لا يذكر فيه عين النتيجة ولا نقيضها لا بالفعل ولا بالقوة بغيره مطلقا
 في تصديق تعريف الاستثنائي على جميع افراد القياس مطلقا ولا
 يصدق تعريف الاقتراح على شيء من افراد القياس مطلقا
 يقيد الاقتراح لاقتراح لا يقتضي وجود صدق على شيء أصلا لا بعم
 اجماعية **قول** ليس قولنا الشمس طلقة وحده بل مومع قولنا
 آه الطان يقال ليس قولنا انها موجود بل مومع قولنا الشمس
 طلقة لانه الكلام في كون عين النتيجة مذكورة بالفعل **قول**
 مع ان مفهومه وجوده لا سمحت انما يكون غير النتيجة او نقيضها
 مذكورة فيه **قول** ومفهوم الاقتراح في عدمي لا سمحت ايضا انه
 ما لا يكون عين النتيجة او نقيضها مذكورة فيه **قال** السامع
 بين طرفي لفظ المركب التام المحتمل للصدق والكذب حتى من
 حيث اشتماله على الحكم قضيه ومن حيث احتمال الصدق والكذب
 خبرا ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزء من
 الدليل مقدمه ومن حيث انه يطلب بالدليل مطلقا ومن
 حيث انه يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم وبما
 عنه مسئلة فالذات واحدة واختلفت العبارات باختلاف
 الاعتبار **قول** اللهم لا انما يقال ان كانت الباقية مرتدة الى
 الشكل الاول عند الاستنتاج آه فانه قيل اذا كانت الاشكال الباقية

مرتدة الى الاول فلم ذكرنا ولم يكتبوا واحد منها اعني الشكل
 الاول فقلت ان الشكل الثاني والثالث وانما كانا جزءا الى الاول
 فلها خاصية وهي انهما الطبيعي والبق الى الذهن في بعض المقدمات
 ان يكون احدهما موصوفا على النقيض والآخر الطرف الآخر
 محولا حتى لو عكس كل غير طبيعي وغير سابق الى الذهن اما
 في الموصوفات فكقولنا الان حيوان وكاتب فانه طبع الان
 يقتضيه موصوفا للحيوان والكاتب واما في السوال فكقولنا
 لا شيء من الناس ربا ردد وتقبل فان الاول باء يكون
 موصوفا يسلب عنها السارد والتقبل والتقبل يسلب عنها
 السارد فاذا التفت لمقتضى على وجه يراى فيه حمل الطبيعي السابق
 الى الذهن امكن ان لا ينظم على منهج الاول بل احد هذين المنهجين
 امر السارد والثالث فلا يكون عنهما غنية وهذا يعني قولنا
 فانه الشكل الرابع لجواز ان لا ينظم المقدمات على وجه يراى
 فيه الامر الطبيعي السابق الى الذهن الا عليه **قال** انم والاعم
 في اغلب الكثر افراد اعم الاخص واما قيد بالاعلى لانه قد لا يكون
 اكثر افراد اعم الاخص من السارد فانه يجب للمفهوم اعم من الحيوان
 لا مفهوم ذات له النطق ولا قديفيه بالجسمية ولا بالجوهرية
 بخلاف الحيوان ولا يختلج في وهمك انه مساو لان الاخص
 من الحيوان فكيف يكون اعم منه لانه هذا يجب تحقيقه والوجود

ثم السارد

لا كالمفهوم **قول** باعتبار حصوله في القياس متى نتجه وباعتبار
 اختصاصه منه مطلقا وقال بعض المحققين القول لا يتم متى
 مطلقا ان يسبق منه الى القياس ونتجه ان يسبق من القياس اليه
قول اقر ان موجبتين كليتين او جزئيتين او سلبيتين كليتين
 او جزئيتين وقار في شرح المطالع ويشترط الاشكال الرابع في
 القياس في جزئيتين ولا سلبيتين انتهى ففي قوله او جزئيتين او
 سلبيتين كليتين او جزئيتين **قول** الك في وجوبه البتة
 في اقر ان الصغير والكبير يسمى شكلا فقد وجد الشكل مع اختلاف
 الضرب كما في ضرب الشكل الاول وقد وجد الضرب مع اختلاف
 الشكل كما لموجبتين كليتين مثلا في الشكل الاول والثاني **قال**
 الشئ ان كان محولا في الصغير موضوعا في الكبير فهو الشكل الاول في
 فانه قلت احد الاوسط في الشكل الاول والرابع ليس متكررا لانه اذا وقع
 محولا فالأدب المفهوم واذا وقع موضوعا فالأدب الذات
 قلت اذا قلت كل ان حيوان فلا يخفى ان ليس المفرد من كل فرد من
 افراد الان هو عين مفهوم الحيوان فانه ظاهر البطلان بل المفرد
 ان كل فرد من افراد الان يصدق ويقال عليه مفهوم حيوان وادراكه
 المفرد ان مقول صادق عليه حيوان ثم قلنا وكل حيوان كذا يعني
 كل ما يقارن يصدق عليه حيوان فهو كذا كان تكرار اللفظ الاوسط **قول** لانه
 هو لا نقا لانه اللفظ الطبيعي هو لا نقا **قول** ولهذا وضع

في المرتبة الاولى ولانه بين الانتاج ومنتج المطالب الرابع غير
 الموجبة الكلية والجزئية واللب الكلية والجزئية ومنتج ايضا
 كسرف للمطالب اعني المطالب الكلية لتشمله على الشرفين الابواب
 والكلية **قول** لانه اقرب في الاشكال الباقية الى الاول لانه ترك
 كلمة من **قول** لانه ركنه اياه في صفاته او البضائه نتج للكل وهو
 اسرف في الجزئية فانه قبل الشكل الثاني نتج الابواب فلم يضع
 في المرتبة الثانية فانه لم ينتج الا الجزئية والكلية وان كان سلبا
 اسرف في الجزئية وان كان ايجابا لانه انفع في العلم **قول** لانه
 قرب له اصلا ولذلك سقط الفارابي والشيخ عن الاعتبار
 وبعضهم في القسمة ايضا **قول** اقول وانما كان الشكل الاول الى
 قوله فلا يكون تكلف منك غفلة فيما يجيء بعد ذلك لاحاجة اليه
 اذ كونه على النظم الطبيعي فهم من كلامه انفا وكون الباقية منتجة
 الى الاول مفهوم من كلامه **قول** والحق التوافق اسر توافيق الموضوع
 والمحول وتوافقهما بحيث يكونان احدا واحدا بعد التحمل **قول**
 لانه الشخصية منتزعة منتزعة الكلية مع انها غير منتزعة في العلم
 لكونها في معرض التغير والذوال **قول** فاذا انضمت احدهما
 الصفات الاربع الى احد الكبريات الاربع منها كحصيلته
 عشر ضربا لفظا سقاط كلمة احدهما من الموضوعين الضوابط
 الكبريات **قول** علم ان في بيان الفيزيين الاخيرين طريقا آخر

وهو الافتراض الافتراض هو فرض ذات الموضوع شيئا متعبا وكل
 وضعي كموضوع ونحوه عليه فنقضي ذات الموضوع اعني بعض الاشياء
 الواقعة في الصغر في القرب الثالث رويها فنقول كل رويها ناطق
 وكل رويها ناطق فنحصل مقدمتان كليتان ثم نضم المقدمة
 الاولى الى كبرى القرب الثالث فنقول كل رويها ناطق ولا شيء
 من البشر ناطق ينتج من القرب الاول في الشكل الثاني لاشي
 من الروي ناطق فنفس ثم نكسر المقدمة الثانية الاقول بعض الاشياء
 رويها ونضمه مع نتيجة القياس المذكور هكذا بعض الاشياء رويها
 ولا شيء من الروي ناطق ينتج من الشكل الاول بعض الاشياء ليس بفرد
 على ما ذكرنا الافتراض في القرب الرابع **قوله** الثاني في موجبة كلية صغرى
 وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية وانما لم ينتج القرب الاول والثاني
 في الشكل الثالث الكلية موجبة او سالبة لطوائف يكون الصغر
 اعم من الاكبر امتناعا يجب الاخص لكل افراد الاعم او سلبه
 كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولا شيء من الانسان ناطق
 واذا لم ينتج الكل لم ينتج شيء من الضرر بالبقية لانه القرب الاول
 اخضع الضرر للنتيجة لايجاب القرب الثاني اخضع الضرر للنتيجة
 للسلب وعدم انتاج الاخص مستند لعدم انتاج الاعم **قوله** فبعض
 الحيوان ناطق بيانه على الصغر ليس في الشكل الاول فينتج نتيجة
 وبالخلق بالافتراض ايضا بيانه اننا نقضي ذات الموضوع الواقع

في الصغر

المذكورة في القرب الثالث ضيفا لها وهو الحيوان ناطق
 الوحشي فنقول كل حيوان ناطق وكل حيوان حيوان فنحصل مقدمتان
 كليتان فنضم المقدمة الاولى الى كبرى القياس المذكور هكذا كل حيوان
 ناطق وكل حيوان ناطق ينتج ناطق ناطق ناطق ناطق ناطق ناطق ناطق
 الى هذه النتيجة هكذا كل حيوان ناطق وكل حيوان ناطق ناطق ناطق ناطق ناطق
 الاول من الكليات لانه بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب **قوله**
 بيانه على الصغر وبالخلق بالافتراض ايضا بيانه وهو المطلوب **قوله**
 بيانه بالخلق بالنتيجة في الشكل الاول ما ينافي كبرى وكبرى فيه
 الافتراض ايضا فنقضي ذات موضوع الكبرى ينتج اشياء هكذا كل
 بشر انسان وكل بشر ليس بشيء ثم نجعل المقدمة الاولى صغرى
 وصغرى القياس كبرى فنقول كل بشر انسان وكل انسان ناطق
 ينتج من القرب الاول في الشكل الاول كل بشر ناطق ثم نجعل كل
 بشر ليس بشيء في الضرر في قوة قولنا لاشي في البشر ناطق كبرى
 والنتيجة صغرى هكذا كل بشر ناطق ولا شيء في البشر ناطق
 ينتج من ثمة هذا الشكل بعض الاشياء ليس بشيء وهو المطلوب
قوله انه لا يجمع فيه ختان ختة مثل مدية بكبر الختان الموجبة والنتيجة
 كماله كمدية **قوله** لانه مقدمة واحدة باه تكون المقدمة
 سالبة جزئية نحو بعض الانسان ليس بجان فانها اجمع فيه
 ختان ختة في جهة الكيف وهو السلب وختة في جهة

الكمية وهو الجزئية قوله فانه لو اجتمع تحتها في الشكل الرابع في
 اجتماع تحتها في الشكل الرابع فيجعل احد عشرة صورة لاجتماع
 كما علمت ناسية من امور ثلثة السبب الكلي السبب الجزئي والاكابر
 الجزئي والحاصل في ضرب الثلث في الثلث يكون ثمة في الصورة
 كلها اجتماع في مقدمتها تحتها لكون الصورة الواحدة منها هي ما يكون
 الصغرى سالبية جزئية مع الكبرى السالبة الجزئية تحقق في كل مقدمتها
 اختان معا والصورتان منها ما يكون الصغرى سالبية كلية او
 موجبة جزئية مع كون الكبرى في صورتين سالبية جزئية اجتماع
 في واحدة في مقدمتها اختان معا واجتماع تحتين في مقدمتها
 واحدة فقط بدون تحقق تحت في المقدمة الاخر فيجعل صورتين
 باقية يكون تلك المقدمة صغرى او كبرى فيبقى مجموع احد عشرة صورة
 لكون الشرط الثاني في ابقى منها صورة واحدة فيبقى الصور اربعة عشر
 ولحسب ذكر ثمانية منها في الشرط الاول واثنين منها في الشرط الثاني
 وهي ما يكون الصغرى موجبة جزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية والصغرى
 موجبة جزئية مع الكبرى السالبة الجزئية وبراء في ايراد ثمانية ما يكون
 الصغرى سالبية كلية مع الكبريات الثلث اعز الالبية الكلية والجزئية
 والموجبة الجزئية ثم اورد مثالين لما اجتمع في مقدمتها واحدة تحتها
 ثم ذكر بعدهما ما يكون الصغرى سالبية جزئية مع الكبريات الثلث فلو اورد
 امثلة ما يكون الصغرى سالبية جزئية عقيب امثلة ما يكون الصغرى سالبية

كلية واذن المثالين المذكورين عن صنفين الاشارة الى ان اولي
 كما لا يخفى قوله والشرط الثاني كون الكبريات في قد اسقط الشرط
 الثاني في صومته واحدة في الصور الباقية بعد اسقاط الشرط الاول
 فبقي بعد اسقاط الشرطين تحتها ضرب في الف والجمعة عشر قوله
 والخلف هو ان يجعل يقتضيه النتيجة الكلية كبريات في جزئية الاخر
 البقية باقية نفرض ذات موضوع الكبريات بشرط امثلة هكذا كل بشر
 ان وكل بشر ناطق فنضم المقدمة الاولى الاخر اضية صغرى
 صغرى القياس كبريات هكذا كل بشر ان وكل ان حيوان ينتج في
 اول الشكل الاول كل بشر حيوان ثم نضم النتيجة صغرى الى المقدمة
 الاخر اضية الباقية كبريات هكذا كل بشر صوان وكل بشر ناطق
 ينتج في اول الثاني بعض حيوان ناطق قوله سبب يعكس الترتيب
 والخلف كما ذكرنا طريق الخلف ان فنقول في بيان الخلف في
 يقتضيه النتيجة الكلية كبرى وصغرى القياس لا يجابها صغرى هكذا
 كل فرس صهيال ولا يميز في الصهيال حيوان ينتج في الاول لا يميز من
 الفرس حيوان وينفكس الى سبب في حيوان فرس وهو يقتضيه
 كبريات القياس ان بعض حيوان فرس ينفكس في الاخر اضية
 ايضا باقية نفرض موضوع الكبريات كبريات هكذا كل كوبر زيد
 حيوان وكل كوبر زيد فرس ثم نضم الثانية صغرى الى صغرى القياس
 كبريات هكذا كل كوبر زيد فرس وكل فرس صهيال ينتج في الاول كل

مركوب زير صحتها لم نجعل الاولى كبرى النتيجة هكذا كل مركوب
 زير صحتها وكل مركوب زير صيوان ينتج في اول الثالث بعض
 الصيغ او هو **قوله** وكذلك يمكن بيان الانساج في الفرق الثالث
 وهي خمس بالافراض وطريق الافراض في الخامس ان يفرض
 ذات موضوع الصغر مركوب زير مثلاً هكذا كل مركوب زير فرض
 وكل مركوب زير صيوان ثم نضم الاولى الى كبرى القياس هكذا كل مركوب
 زير فرض ولا يشتر في الخامس ينتج في اول الثاني لا شيء في مركوب
 زير كما نضم نجعل الثاني صغرى النتيجة هكذا كل مركوب زير صيوان
 ولا شيء في مركوب زير كما ينتج في الثاني ان الثالث بعض صيغ
 وهو **قوله** كما يمكن في الفرق الرابعة الاخرى في الشكل الثالث
 لم يتوقف كثره فمما سبق ان كان جريان الافراض في الرابعة الاخرى
 من فروق الشكل الثالث كما لا يخفى على المتدبر **قوله** هذا على المتقدمين
 ان يكون الفرق المنتجة في الشكل الرابع خمسة مبنى على مذهب المتأخرين **قوله**
 اعلم ان الفرق عدد تقسيمها ويدين هذا وما بعده في تعريف الفرد هو
 ان يجمع الذايغ فيما بينهم وتلقوه بالقبول وقد اخذت في
 فيه بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي فهذا مؤيد لما سبق من اني قول
 ان في بيان قول العقل العدد انا زائد او ناقص او مساو في المساور
 وفيه بالمعنى اللغوي **قوله** ويخرج به الوهم بصرفه هو الاعتقاد المرجوح للعالمين
 انهم انما قلنا في صاحب المواقف الوهميات في محسوسات اليقين

نسخة من بعض النسخ

ص صا ان في الفروض اليقين سبباً لا سبباً واما قدس سره
 في شرحه فان حكم الوهم في الامور المحسوسة صادقة فكيف يصح اخراج
 الوهم عن تعريف اليقين فاما الوهم بطريق على معنيين احدهما
 ما ذكره المحقق وما بينهما ما يقوم بالقوة الواهية صادقة او لا
 فما عدا في المواقف قسم في المعنى الثاني في قوله قيل ما ذكره المحقق الوهميات
 التي في مواد المفالطة فيما سبق **قوله** واما انتم المتقدمين افروية
 في الست لانه الحاكم اه هذا هو وجه احقر الاستقراء **قوله** فان كان
 حكم العقل بحجة نقض الطرفين اه لشيء كلام قدس سره في شرح
 المواقف بانه لا يمكن بحجة نقض الطرفين بل لا بد من ملاحظة
 ولعل كلام قدس سره مبنى على مذهب المتأخرين المنتهين في الحكمة
 وكلام المحقق مبنى على مذهب المتقدمين السابقين في بيوتها ويؤيده
 انه قال قدس سره قال هناك في وجه احقر بعد هذا القول ان نقض
 الطرفين ان كفي في حكم العقل فهو الاول استنتج حيث ان الظاهر
 منه ان رهنما الى مذهب القدماء كما ان في موضع الدعوى
 الى مذهب المتأخرين وبه يرتفع المثل في كلامه قدس سره ولا
 واخر او بانه التوفيق **قوله** المتقدمين اليقين الضرورية تستلزم
 الضرورية ههنا في البداية لا يخفى المقابل لا يمكن فان كلام الست
 المذكورة قد يكون ضرورية ووجودية وممكنة تخرج به غير واحد
 في المحققين فان قلت ان اليقين قد يكون مكتسبة بالبرهان

فكيف يصح صحتها في التفرقة قلت المقصود ان المبدأ والادنى
 البقية منقصة في التاكثبات لا تكون اولي من ثواني او
 ما فوقها **قال** واليقين هو اعتقاد الشيء بأنه لا يمكن ان يكون
 الا كذا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال هذا هو المعنى الاصطلاحي لليقين
 ومعناه القصور العلم بالشيء لا شك معه وهذا يعجز الجمل المركب البصر فما
 وقع في الخبر المأثور من قوله عم اسئلك يقينا صادقا وهو اليقين
 بهذا المعنى الاصطلاحي وقد يقيد اليقين فيقال علم اليقين
 وعين اليقين وحق اليقين فعين اليقين هو ان يصير النفس بحيث
 تثبت هذا المعقولات في المقابلة المفيدة اياها كالحاوي وحق اليقين
 هو ان يصير النفس بحيث تنصل بالمقابلة اتصالا عقليا وتلاقي
 ذاتها ذاتة تلاميا روحانيا وفرقا بين علم اليقين وعين
 اليقين وحق اليقين بانه من هذه كل ما يمر بتوسط نور
 التاكثبات به علم اليقين ومعانية جرم التاكثبات بفيض ذلك
 النور على ما يقبل الاصابة بمباني عين اليقين وتاثيرها كما
 يصل اليه بجوه وتصيرا اضرافا بمباني حق اليقين **قوله** سميت
 تلك العقضايا اوليا منها ما هو جلي عند الكل لوضوح تصور
 اطراف ومنها ما هو خفي لمفاد في تصورات وهذا القسم ايضا لا
 يخفى على الاذنان المستغلة التاكثبات في التصورات **قوله** سميت تلك
 العقضايا يقينا قياسا لهما معا بالقضية التي قولنا الاربعة

زوج

زوج والقياس اللازم لتصورها هو قولنا الاربعة منقسم
 بمبتدئين وكل منقسم بمبتدئين زوج **قوله** سميت وجدا
 وسميت قضا باعتبارية البصر وبعد منها ما يجد بنفسه لا
 بالاعتراك شعورا بذواتنا وبافعالنا **قوله** فمن المتواتر
 ومن اعتبر في المتواتر عددا متعينا فقد احاط فانه ذلك مما يختلف
 بحسب الوقائع والظواهر يبلغ يقع منه اليقين فاذا حصل
 اليقين فقد تم العدد ولا بد في المتواتر من تكرر وقياس فغني وانه
 يكون اجبر عن محسوس ممكن الوقوع لانه غير المحسوس لا يفيد خبرا
 الكثير عنه اجزم وما يستحيل وقوعه لا يحصل اجزم بالخبر من نوعه وانه كان
 اجبر عن جمع كثير غير محصور لكثرة **قوله** فانه اصح فني الجربات وانه
 لم ينجح اليكرا لمن هذه في الحديث والامام ونحن نقول العلم
 بانه العلم ما اختلفت تشكلا بحسب القرب والبعد من الشمس يقتضيه
 انه تكون نوره مستفادا منها اما ان يكون اوليا او لا يكون
 فانه كان الاول كان ذلك في العلوم البديهية فلم يصح جعلها فيما اخر
 غير الاوليات وسماها ولا تافديتها ضعف هذه المقدمة في الحكمة
 وانه لم يكن اوليا ولا شك ان غير محسوس فانه محسوس هو الكمال
 المختلف فاما ان ذلك لاجل القرب والبعد من الشمس فغير محسوس
 مخ لا بد منه في البرهان لانه على هذا التقدير لا يكون اجزم حاصل او اذا
 كان كذلك لم يجز عدنا في المبادر وفي شرح الطالع الفرق بين التجربة

نيات

والحكماء والابرار بخلاف المأخوذات في الانبياء الذين علم انهم
لا يكذبون فانه بعد ما علم استناد اليهم مستغلة في الادلة العقلية
قوله او لم يزد من كماله قد قيل في غير ان ينسب اليه احد كمالا
الاية **قوله** فالجمل قياس مؤلف من مقدمات مسهورة او
منها او من المسلمات والمراد ان قضايه يؤخذ من حيث انها
وكانت في الواقع يقينية بل ادوية فيكون الجدل اعم من البرهان
عبارا للمادة قال العلامة الشافعي في المحقق انه اعم من البرهان باعتبار
الصورة ايضا لا المعبر فيه الانتاج كجستليم سواء كان قياسا
او استقراء او تمثيلا بخلاف البرهان فانه لا يكون الا قياسا **قوله**
وعرض المجادل في الجدل لانه اعم من قضية وكماله بل اقناعه فهو قاصر
عن ادراك البرهان ايضا فالجمل قد يكون مجيبا حافظا لرأي غاية
سعيه ان يزيح الخصم **قوله** وسادسها المسببات بغير مانع وذكر العلامة
في شرح المطالع قسما آخر وهو الوهميات فيكون الا في سبعة وهو
الظواهر مواد المفاصلة كما يكون كسرها المذكورة يكون الوهميات
ايضا كما سيجي في المحقق وذكر في شرح السنية المقدسات الوهميات وترك
المسببات المذكورة في هذه ايتا على المص وكلام المحقق لا يلائم
لواحد من الشرحين كما لا يخفى ويكن الجواب ان الوهميات مسببات
المشهورات في نفس عليه العلامة الشافعي فالمسببات المذكورة في سبيلها
الا ان قول المحقق في سبيلها في نفس المفاصلة او في مقدما وحسنة كاذبة

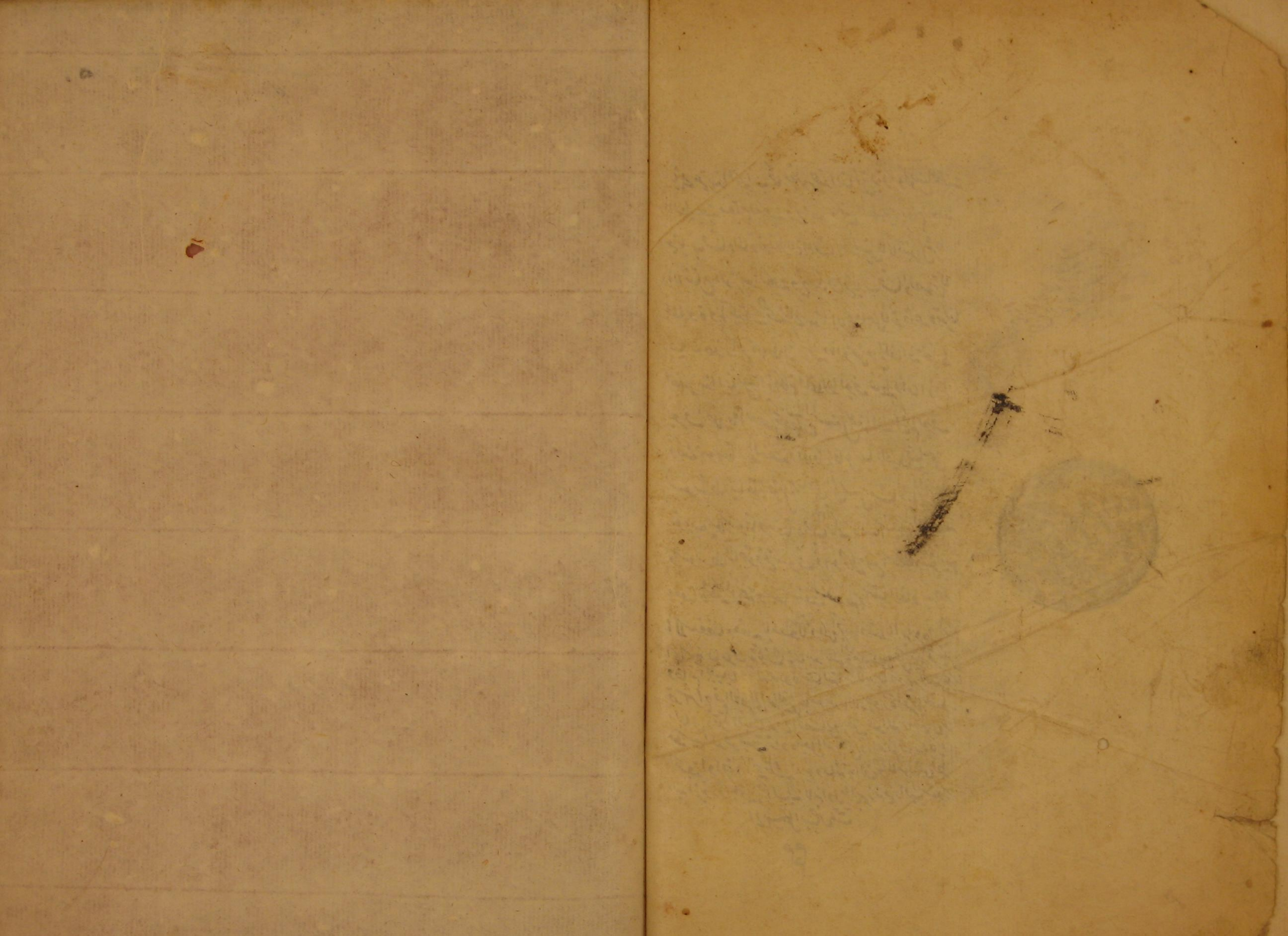
فالجمل قول الله وغرض المجادل
قد لا يكون في قول الله
المسببات في قوله صكته
سواء كان
مسببات

مشهورة
او صفة
مشهورة
او صفة
مشهورة
او صفة

يا في غير هذا الجواب كما يظهر عند التامل **قوله** وكوضع القضية
الطبيعية مقام الكلية ونحو اخذ وضع الطبيعة مقام الكلية
من باب في المادة نظرا لان الف وفيه ليس لا اختلافا
الانتاج الذي هو الكلية وح يكون من باب في الصورة لا
المادة ولم يلتفت محقق هذا الاعتراف لان قاعه وتركنا
بينا نه حذرنا عن الاطالة **قوله** والوضع من المفارقة تعذيب
الخصم هذا انما يصح اذا كان المفاصلة يعرف غلطه واما اذا لم
يعرف فلا قال بعض المحققين المستعمل للمفاصلة انه لم يعرف
ذلك فهو معارضة النفس والافاء قابل بها الفيلسوف يسمى
سوف طائفا وانه قابل بها الجدل يسمى ماثيا والفيلسوف
توجب فلا سوفنا ومعناه في حكمته ومنه استفت الفلطة
وسوف طائفا خور في سوف وهو حكمته ومنه اسطاد في التلخيص
ومعناه حكمته المتأخذه ومنه استفت السفسطة واسبا الفلطة كيرة في
الاستقصاء فعليه بالمطولة ذلك آخر ما قصدنا ابرادة في هذه
الحاشية فاعلم ان غرضنا من هذا هو ازالة مصطلح على سيد المرسلين
وخاتم النبيين وآله صلوة متتالية ابد الابدين ووجه ابراهونا
قد شرع في الفقه الى الفقه جامع هذه الارجعة موقفا بقصور
البيان وقلة النبذات في المضامع العلمية عبد الله بن عثمان بن
عيسى المدعي بحسب زادة جعل الله التقى والنفق زادة يوم
الحجة او اخر ذكره في اربع ومائة والف والمأمول من نظر
اليه انه يزداد بالحق السنية لانه اول ما ابرزته في قالب السور
الى سبيل البين تمت

فما اراد المصنف
منه





عد ٥١

٥٠